جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجزائر
" نموذج حزب جبهة التحرير الوطني "

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص: سياسة عامة وتنمية

إعداد الطالبة:

– حساني خديجة

الأستاذ المشرف :

– بن زايد أمحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:. :... شاربي محمد... رئيسا

الأستاذ. بن زايد أمحمد. مشرفا

الأستاذ:..عتيق الشيخ.... ممتحنا

السنة الجامعية (2014/ 2015 م)

(1436 / 1437 هـ)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴿١﴾ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴿٢﴾

وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ ﴿٣﴾ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ ﴿٤﴾

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي خلق الإنسان وأعماله، وراقب بمشيئته نواياه وأفعاله

الحمد لله عزوجل الذي وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع وهذا كله لم

يكن ليتحقق إلا بفضله.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "بن زايد أمحمد" المشرف على هذه الرسالة،

الذي تعلمت منها الكثير، فكانت لتوجيهاته ونصائحه وآرائه السديدة أكبر الأثر في

إعداد هذه الرسالة ووفاءاً وإمتناناً بالفضل لأهل الفضل، ووإعترافاً بالجميل أهل

الجميل، أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أثراني بعلمه وفكره وإلى كل من وقف إلى جواري معلماً وناصحاً ومرشداً.

كما أتقدم بالشكر لجميع أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكل عمال مكتبة جامعة الدكتور مولاي

الطاهر وبالأخص "الناصر، وزبير"

إلى كل من قدم لي يد المساعدة مهما كانت صغيرة .

أرجو من الله أن يوفقهم جميعاً، وأن ييسّر لهم سبل الخير والفلاح في الدنيا والآخرة، وأن يجازيهم

عني خير الجزاء.

إهداء

أمي إليك أهدي هذا الجهد....

إليك يا أغلى وأطيب أم عرفتها في الوجود...

إليك من غرست في نفسي حب العلم والإجتهاد والمثابرة...

أرجو أن أكون قد حققت ولو جزءاً من أمنياتك.... أطال الله في عمرها.

إلى من شقى وسهر على تربيتي وبذل كل غال من أجل راحتي...

أبي الكريم أطال الله من عمرك.

إلى أخواتي "مخطارية، صافية" وأخي "علي"

إلى بنات أختي "إبتسام، عبير" وإلى الكتكوت "محمد"

الى زوجي الذي قاسمني عناء البحث وضحى بجهده وحقوقه ووقته "رشيد"

إلى صديقتي "فاطمة الزهراء"

إلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم عقلي

خديجة

المقدمة
الفصل الأول التأصيل النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والتنمية السياسية
تمهيد
المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية
المطلب الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية
المطلب الثاني: أنواع وخصائص الأحزاب السياسية
المطلب الثالث: أهداف الأحزاب السياسية
المطلب الرابع: وظائف وشروط تأسيس الأحزاب السياسية
المبحث الثاني: التفسير النظري لمفهوم التنمية السياسية
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية مراحلها ومداخلها
المطلب الثاني: مقومات التنمية السياسية وأهدافها
المطلب الثالث: مكونات التنمية السياسية ومعوقاتها
المطلب الرابع: الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية
خلاصة
الفصل الثاني تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر ومكانة حزب جبهة التحرير الوطني
تمهيد
المبحث الأول: التطور السياسي و التاريخي لظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر
المطلب الأول: الظاهرة الاستعمارية في الجزائر والنشاط السياسي الحزبي
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية بعد الاستقلال وقبل التعددية
المطلب الثالث: التعددية السياسية والحزبية في الجزائر
المطلب الرابع: التصنيفات الحزبية السياسية
المبحث الثاني: التيار الثوري الوطني "جبهة التحرير الوطني"
المطلب الأول: نشأة حزب جبهة التحرير الوطني
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للحزب وطرق تمويله
المطلب الثالث: جبهة التحرير الوطني بين المعارضة الخارجية والمشاكل الداخلية
المطلب الرابع: التمثيل السياسي للحزب الثوري"حزب جبهة التحرير الوطني"
خلاصة
الفصل الثالث دور حزب جبهة التحرير الوطني في الإصلاحات السياسية ومكانة المجتمع المدني
تمهيد
المبحث الأول: حزب جبهة التحرير الوطني واهم الإصلاحات السياسية
المطلب الأول: تداول القيادة في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري
المطلب الثاني: الخلافات السياسية والتنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني
المطلب الثالث: الإصلاحات التنظيمية والسياسية على مستوي الحزب
المطلب الرابع: دور الإعلام في تفعيل حزب جبهة التحرير الوطني
المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.
المطلب الأول: المجتمع المدني والتنشئة السياسية
المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية
المطلب الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر
المطلب الرابع: معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر
خلاصة
الخاتمة
الملاحق
قائمة المصادر والمراجع
الفهرس

مقدمة

المقدمة:

تشكل الأحزاب السياسية ركنا أساسيا، من أركان النظم الديمقراطية، فأداء الأحزاب ينعكس سلبا أو إيجابا على الحياة السياسية، وعلى التطور الديمقراطي، والذي يعتبر انعكاس للنظام الحزبي، السائد في الدولة، فهذا الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم الحزبية الحديثة يضفي أهمية بالغة وخاصة على التعددية الحزبية، وموقعها وتأثيرها في النظم السياسية السائدة في بلدان العالم الثالث، والعالم العربي والساعية للإصلاح السياسي وعملية الديمقراطية.

إن التطور السياسي الذي قاد إلى ميلاد الأحزاب السياسية أعاد في الواقع توزيع الأوراق بين مجتمع سياسي متمرس وبين مجتمع مدني، ولذلك أصبحت السلطة السياسية والتمثيل الشعبي رهانا جديدا تسعى من خلاله الأحزاب المحافظة، على المكتسبات التي جاءت بها مختلف التيارات الفكرية و السياسية، وترسيخا لفكرة السيادة الشعبية التي تجسدها الديمقراطية.

لقد عرفت الأحزاب السياسية ميلادها مطلع القرن التاسع عشر، كما عرفت تنامي قادتها لتصبح صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية، على اختلاف أشكالها ولكن باختلاف مسارها حسب كل دولة.

فالجزائر على غرار اغلب الدول المتخلفة، لم تعرف ظاهرة حزبية عبر ما يسمى بالمجموعات البرلمانية ونشاطها السياسي، وذلك بسبب خضوعها للاستعمار، فجعلها تعرف الظاهرة كنتيجة لتطور الوعي الوطني ،مما استطاعت خلق مفهوم الدولة، ضف إلى ذلك التجربة الشعبية الفاشلة التي جعلت القادة السياسيين يعيدون النظر في إستراتيجية التخلص من الاستعمار، وبالتالي اللجوء إلى الأحزاب باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها هيكلة المطالب، فظهرت تشكيلات سياسية مختلفة.

لعبت الأحزاب السياسية، من الناحية التاريخية دورا من التحولات السياسية عبر العالم، سواء من ناحية التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية، أو من خلال طرح برنامج ومناقشة السياسات الحكومية.

وما يلاحظ عن الجزائر هو أن التغيير نحو الديمقراطية، ورسم مسار التنمية السياسية في الجزائر ومسؤولياتها، في ترسيخ الديمقراطية، لازال موضع شك ونقد، فرغم المسار الديمقراطي الذي تعثر في التسعينات وأعيدت له الحياة فيما بعد، إلا أنه أصبح مسارا مقيدا، ومحدودا.

وفي دراستنا سوف ينصب اهتمامنا على تشخيص الواقع الجزائري، في الحقب مند عهد الاستعمار حتى الاستقلال، وبعد إقرار التعددية الحزبية، وحتى وأن كانت تعددية صورية لهيمنة حزب جبهة التحرير الوطني مقاليد السلطة، وفي معظم المجالات، نتطرق إلى التنمية السياسية باعتبارها ميكانيزما للتغيير والإصلاح السياسي، كذلك نلقي الضوء على المجتمع المدني والدور الفعال لمنظماته، في وقت سيطر فيه الحزب السياسي "حزب جبهة التحرير الوطني" على مقاليد الحكم.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

البحث عن دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في ظل طبيعة التسلطية للحزب الحاكم "جبهة التحرير الوطني" رغم التداعي بوجود التعددية إلا أنها صورية.

هدف الموضوع:

ويهدف الموضوع إلى معرفة دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية مع التركيز على الحزب الثوري "حزب جبهة التحرير الوطني" واهم الإصلاحات التي ساعدته في

تحقيق ذلك،كما نبرز مكانة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ومع الاعتراف بالعقبات التي تواجهه في طريق عمله.

مبررات اختيار الموضوع:

انطلاقا من هذه التوطئة، التي تعالج وضعية الجزائر، فالدافع كان وراء معالجة هذا الموضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أ/ الدوافع الذاتية:

هي نابعة من الميل وحب الاطلاع والاهتمام بالقضايا العربية وعلى رأسها الجزائر، وبحكم الانتماء تم اختيار هذا الموضوع كعينة، وللوقوف على مظاهر وأبعاد الأحزاب السياسية.

وبما أن الجزائر من بلدان العالم الثالث، تواجه تحدي التنمية والتطور، وباعتبار الأحزاب أهم التنظيمات السياسية، واحد أبرز وسائل التحديث في الجزائر، كانت هناك رغبة في الوقوف على حقيقة ذلك، في واقع الحياة السياسية في الجزائر.

ب/ الدوافع الموضوعية:

وذلك راجع للأهمية الكبرى التي تحتلها الأحزاب في النظم المعاصرة، وباعتبارها موضوعا هاما من مواضيع القانون الدستوري والعلوم السياسية.

ويعتبر هذا الموضوع حيويا، وبالتالي سوف يتم فيه تحديد العلاقة الارتباطية في الواقع الجزائري، من خلال رصد أفضل وابرز مظاهر الأحزاب السياسية والتنمية السياسية.

أدبيات الدراسة:

يمكن التعرض لبعض إسهامات الإنتاج الفكري، في مجال الأحزاب السياسية والتنمية السياسية، اذ تباينت التوجهات المهتمين بهذا الحقل، حيث اعتمدت على عدة كتب، مذكرات، مجلات وغيرها.

لقد تم تناول الأحزاب السياسية في عدة دراسات يمكن أن نبرز أهمها:

كتاب ياسين ربوح، بعنوان الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم) عن دار النشر: دار بالقيس بالجزائر، ولقد تم فيه معالجة مدى تأثير تنظيم الأحزاب على فاعلية العمل الحزبي في الجزائر، وكتاب أسامة الغزالي حرب بعنوان الأحزاب السياسية في الجزائر، وكتاب امين البار، دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، كما أنه هناك عدة كتب تم الاعتماد عليها فسوف تكون في متن البحث.

أما المذكرات فقد تنوعت واختلفت وكل حسب أهميتها، فهناك مذكرة، بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في تحقيق التنمية السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، لونيس فارس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية لحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 2012-2013، ضف إلى ذلك مذكرات أخرى من بينها عزيزي جميلة، اتصال الاحزاب السياسية الجزائرية عبر شبكة الأنترانت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية2011-2012، بالإضافة إلى ذلك هناك مجلات وقواميس وإنترانت سوف يتم عرضها في المتن.

إشكالية الدراسة:

باعتبار الأحزاب السياسية من أهم وسائل التحديث والتنمية السياسية، ففي دول العالم الثالث، يناط بوظائف ومهام تتفوق المهام التقليدية للأحزاب السياسية، لتواجهه أزمة التنمية السياسية على الوجه الخاص والتنمية الشاملة على الوجه العام.

لهذا سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

♦ **إلى أي مدى ساهم حزب جبهة التحرير الوطني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر؟**

ويمكن أن تصاغ من هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

- **كيف شاركت الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجزائر؟**
- **ما هي الأسباب التي أدت إلى خلق أزمة سياسية؟ وكيف تم معالجتها؟**
- **وماهي أهم إصلاحات حزب جبهة التحرير الوطني التي ساهمت ي تحقيق التنمية السياسية؟**
- **وهل للمجتمع المدني دور في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر؟ وما أهم العراقيل التي واجهت منظماته؟**

حدود المشكلة:

إن هذه الدراسة ركزت أساسا على الأحزاب السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر، إن التعددية الحزبية تقوم على عاملين، إحداهما تاريخي متثمل في الحركة الوطنية، والثاني واقعي متثمل التنظيمات الحزبية التي عارضت النظام في السر ثم أعلنت عن نفسها بعد دستور 1989، الذي تلا أحداث 05 أكتوبر 1988، فهذه المرحلة كتب فيها الكثير من الكتاب، أولا كان الانتقال إلى التعددية الحزبية، مرورا بتوقيف المسار الانتخابي سنة 1992، والدخول في مرحلة انتقالية، حيث ظهرت إصلاحات سياسية، وكانت الطريق لتحقيق التنمية السياسية.

الفرضيات:

- ✓ باعتبار الأحزاب السياسية أهم التنظيمات على الساحة السياسية فلها الدور الكبير في تحقيق التنمية السياسية.
- ✓ استقرار النظام السياسي شرط ضروري لتحقيق التنمية السياسية.
- ✓ لقد لعبت الإصلاحات السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني خطوة أساسية لتحقيق التنمية السياسية.
- ✓ لمنظمات المجتمع المدني الدور المساند لدور الأحزاب السياسية لتحقيق التنمية السياسية.

منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج لإثراء البحث:

المنهج التاريخي:

لا يمكن فهم الظاهرة، دون الرجوع إلى الحوادث والوقائع السابقة قصد تحليلها لان الحاضر هو امتداد للماضي، ونستعمل هذا المنهج سواء تطرقنا إلى نشأة الأحزاب أو مراحل تطورها.

المنهج الوصفي:

هو المنهج المناسب للدراسة الإنسانية، يستعمل عند تناول مفهوم الأحزاب والتنمية السياسية، ووصف واقع الأحزاب الجزائرية وأهم العقبات التي تواجهها في تحقيق التنمية السياسية.

المنهج المقارن:

يستعمل هذا المنهج في مقارنة الأحداث التي وقعت في معظم المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية ومقارنة من خلال أوجه الاختلاف والشبه فيما بينها وذلك من خلال تحقيق التنمية السياسية عبر المحطات التي مرت بها الأحزاب الجزائرية.

الإطار النظري:

تعريف الحزب السياسي بأنه اتحاد أو تجمع للأفراد، يعبر عن جوهر مصالح القوى الاجتماعية أو بهدف الوصول إلى السلطة، وذلك بتولي المناصب العامة عن طريق الانتخاب.

تعريف التنمية السياسية: بأنها عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغييرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته واستقراره.

ميلاد جبهة التحرير الوطني: تم اجتماع 22 من المناضلين المتحمسين للثورة وبعدما حل حزب حركة الانتصار للحريات والديمقراطية، وأصبحت الثورة هي السبيل الوحيد والمجموعة الستة المتكونة من محمد بوضياف، مصطه بن بولعيد، ديدوش مراج، لعربي لمهيدي، رابح بيباط، وكريم بلقاسم في 20-اكتوبر1954، وخلس إلى التسمية الجديدة جبهة التحرير الوطني وجناحه العسكري جيش التحرير الوطني، وبالتالي اختفت الأحزاب الجزائرية، وتوقف نشاطها وانظم بعض أعضائها إلى الجبهة، وفي سنة 1961 كان تاريخ المتفق عليه لاستعادة الجزائر سيادتها وحريتها.

المجتمع المدني :هو مجموعة من المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية، لإفرادها وذلك في إطار التزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والقبول بالتعددية والإدارة السليمة للخلافات والنزاعات.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات نذكر من بينها:

قلة المراجع، خاصة المتعلقة بالتنمية السياسية في الجزائر، عدم تسهيل الحصول على المعلومات بحجة السر المهني، الوقت غير كافي لجمع المصادر والمراجع المهمة في البحث.

الفصل الأول

التأصيل النظري والمفاهيمي

للأحزاب السياسية والتنمية السياسية

تمهيد:

بعد أن تطورت وازدهرت الديمقراطية كأساس للحكم أصبحت الحكومات أكثر كفاءة. وأصبحت الأحزاب السياسية وسائط للمشاركة الشعبية، وأصبح لها دور في التعبير عن إرادة الشعوب من خلال المشاركة في صنع واتخاذ القرارات.

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعداً أساسياً ، فهي جزءاً من التنمية الشاملة، فتقوم بتنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية.

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية ظاهرة تعرفها كل المجتمعات بغض النظر عن النظام الحزبي، يعتبر كمحصلة لتجارب سياسية خاصة ويعتبر الإطار القانوني والدستوري الملائم الشرط الأساسي لوجود حياة حزبية حيوية وفاعلة، تعطي للقوى السياسية فرصة تكوين أحزابها والتعبير عن نفسها بكل حرية وبدون قيود وبناءا على ما سبق سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية:

اختلف الباحثون اختلافا كبيرا حول موضوع أنواع الأحزاب السياسية وذلك بسبب اختلاف المعايير التي ينطلقون منها.

تعريف الأحزاب السياسية:

تناول الكثير من القانون الدستوري والعلوم السياسية الأحزاب بالتعريف، وبالرغم من اتفاقهم على عناصر معينة إلا أنهم لم يقدموا تعريفا جامعا، مانعا لان معنى الحزب السياسي يختلف ويتباين زمانا ومكانا، كما ينبغي أن نشير إلى أن الأحزاب السياسية تتصف بأنها ظاهرة سياسية مركبة، فيصعب النظر إليها من زاوية واحدة وإعطاؤها تعريفا شاملا، فهناك من يعرفها بالنظر للمدلول التنظيمي للحزب وهناك من عرفها بالنظر إلى المدلول الإيديولوجي، إلا إن هناك شبه إجماع بين المفكري على غاية الأحزاب السياسية وممارستها

تعريف الأحزاب السياسية:

لغة: أخذت كلمة "حزب" " parti" من كلمة " Part" وهي في اللغة تعني قسم أو جزء، بمعنى مجموعة من الناس من جملة الكل، أما كلمة "سياسي" فلها معاني كثيرة أقربها تلك المتعلقة بالسلطة[1].

[1] - صونيه ألعيدي، **المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة خيضر، بسكرة : 2004 ، 2005 ، ص 180.

اصطلاحا:

من بين التعريفات الإصلاحية نجد "اندريه هوريو"، " A.houriou "[1]، على أن الحزب هو: تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة وأخرى إيديولوجية، ومنها تعريف "ميامين كانستان"، والذي اعتبر الحزب "عبارة عن اتحاد أشخاص يعتنقون المبادئ السياسية نفسها "ويضيف إليه "كلنس"، "ويتضمن لنفسه تأثيرا حقيقيا وفعالا في إدارة الشؤون العامة وفئة ثالثة ذات بعد بنائي تنظيمي ووظيفي يندرج ضمنها كل من "هوز" و"واستفنسن" حيث يعتبران أن الحزب السياسي هو عبارة عن "مجموعة منظمة من الناس تسعى لتحقيق الرقابة على الحكومة بهدف وضع برنامجها موضع التنفيذ، وتعيين أعضائها في مناصب وظيفية، وهي تسعى لإكساب القوة من خلال طريقتين أساسيتين، إما بالمشاركة السليمة في العملية الشرعية للحكومة "الانتخابات" أما عن طريق عملية غير شرعية كالثورة[2].

تعريف الفقه الغربي للأحزاب السياسية:

هناك اختلاف بين المفكرين الغرب في تعريف الأحزاب السياسية فقد أكد الفكر الليبرالي على الجانب العلمي للعملية السياسية "التنظيم" الإيديولوجية وظائف الأحزاب في حين ابرز الفكر الاشتراكي مفهوم الحزب الطبقي (التركيز على التكوين الأبعاد الاقتصادية وأسلوب الوصول إلى الحكم عن طريق الثورة كقابل أسلوب الانتخاب لدى المفهوم الليبرالي)[3].

---

[1] - صونيه ألعيدي، نفس المرجع السابق، ص 181

2 – صونيه ألعيدي، نفس المرجع السابق، ص 182.

3 – ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، التطور والتنظيم، الجزائر: دار بلقيس 2010 ص 17.

يرى "جوزيف تيسنج " أن مصطلح الأحزاب السياسية يطلق على المنظمات لأن لها هدف واضح وتحقيقه يحتاج إلى أهداف تنظيمية وبرامج ثابتة وممارسته والاقتراع هو احد الجوانب الهامة للأحزاب السياسية من أجل الوصول للسلطة وإحداث التأثير المنشود[1].

جاء في المعجم الوسيط الحزب هو" الأرض الغليظة الشديدة أو الجماعة فيها قوة وصلابة وكل قوم تشاكلت أعمالهم وأهوائهم وحزب الرجل وأعوانهم والحزب النصيب هو ما يعتاد المرء من الصلاة والدعاء، وجاء في لسان العرب "لابن منظور" الحزب جماعة من الناس وجمع أحزاب لأحزاب الجنود الكفار تألفوا وتضافروا على حزب النبي صلى الله عليه وسلم".

تختلف الأحزاب من حيث تكوينها وأهدافها ونشاطها والبيئة السياسية والاجتماعية إلا أن كافة الأحزاب السياسية تلتقي في كونها جماعات منظمة تحاول السيطرة على قوة سياسية[2].

يعرف البعض الحزب السياسي" بأنه منظمة سياسية دائمة، مفتوحة أبوابها لجميع مواطني الدولة، بلا استثناء كقاعدة خاصة تستهدف التعبير عن أراء أعضائها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"[3].

يذهب البعض بأن الحزب السياسي" مجموعة من الأفراد ذات مصالح وأفكار واتجاهات ومواقف واحدة يؤلفون هذا الحزب لدفاع عن مصالحهم وحمايته"ا[4].

---

1 – بلقيس احمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، ط 1، القاهرة،: مكتبة مديولي، 2004 ، ص 16

2 – ويندار سقيف الدولكي، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**، ط 1 ، سوريا : دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009 ص 100.101.

3 – أبو النور سعيد العريض، **الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي**، ط 1، سوريا،:دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص. 209 .208

4 – محمد نصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة** ط1 الإسكندرية :دار وفاء للطباعة والنشر 2001 . ص 214 .

الحزب هو" قناة اتصال بين الحكومة والعكس وتتميز الأحزاب السياسية بوجود تنظيم وبرنامج، ويعتبر الحزب أيضا جماعة منظمة ذات عضوية مفتوحة للجميع، تهتم بالشؤون السياسية. "[1]

الحزب السياسي "عبارة عن تنظيم اجتماعي SOCIAL ORGANIZATION يقوم على رأسه جهاز إداري وهيئة من التنفيذيين، فضلا عن أعضاء الحزب المنتشرين في مختلف قطاعات المجتمع، وهم يشكلون القاعدة الجماهيرية الانتخابية للحزب من خلال تباين قطاعات المجتمع واختلاف مستوياته، وأعضائه وجماعته وينبثق أكثر من حزب من المجتمعات وفق لمصالح أهداف كل جماعة من جماعات المجتمع". [2]

يرى "دافيد ابتر" "أن الحزب هو تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الافراد يعملون معا من اجل ممارسة السلطة، أي محاولة الوصول إليها أو الاحتفاظ بها"[3].

يرى" سارتري" أن الحزب هو جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على التقدم من خلال الانتخابات مرشحين للمناصب العامة

على ضوء هذا كله، يمكن أن" نعرف الحزب السياسي بأنه وجود "اتحاد أو تجمع للأفراد" لبناء مستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة ويهدف إلى وصول لسلطة سياسية أو التأثير عليها من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"[4].

ب – نشأة الأحزاب السياسية:

تعبر الأحزاب السياسية في الواقع عن المرحلة النهائية لتطور المجتمعات الغربية سياسيا واجتماعيا، على اعتبار على أنها جاءت في مرحلة سقوط أنظمة الحكم المطلق،

---

1 – وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، ط . 1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 143.

2 – إسماعيل قيرة (آخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 . ص 242.

3 – توازي خالد ، **الظاهرة الحزبية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والاعلام،،جامعة يوسف بن خدة: الجزائر، ، سنة 2005 ، 2006.ص 41

4 – أسامة حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 1987، ص ص 17 ،20.

وبداية ظهور أنظمة تنافسية نسبيا ،حيث ارتبط ظهور الأحزاب السياسية بتوسيع نمط الاقتراع كعامل أساسي لظهور البرلمان، وبنفس الطرح الذي قدمه "ديفرجيه" حول نشأة الأحزاب السياسية من هذه النقطة بالذات، إذ يرى نشأة وتطور الأحزاب السياسية مرتبط بالأساس بالديمقراطية وبالاتساع والاقتراع الشعبي، ونتيجة انتشار أفكار الديمقراطية وتيارات التحرر السياسي اندفع أولئك الساخطون على النظام القديم، وحشدوا الجماهير التي كانت مضطهدة وبعيدة عن الحكم والحق في المشاركة، ولقد لعب بعض اللذين ظلمهم النظام القديم دور الزعيم وجمعوا الجهلة لتأييدهم وتمكينهم من الفوز في الانتخابات، وهذا ما حصره في الأحزاب ذات النشأة الداخلية، ذات أصل برلماني انتخابي، وبالنسبة للنشأة الخارجية فيقصد بها تلك الأحزاب التي ظهرت خارج إطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي للحكم القائم وعلى المطالب في التمثيل في البرلمان، هذه الأحزاب تمثل ظاهرة أكثر حداثة وترتبط أكثر بالتوسع في حق التصويت وبالإيديولوجية المتشددة العلمانية أو الدينية، كما أنها ترتبط في اغلب المناطق النامية للحركات القومية والمعادية للاستعمار، وابرز أمثلة على ذلك هي الأحزاب في الغرب، تتمثل في الأحزاب الاشتراكية التي نشأة في القرن التاسع عشر أو الأحزاب المسيحية ديمقراطية التي نشأة في مستهل القرن العشرين[1].

المطلب الثاني: أنواع وخصائص الأحزاب السياسية

أنواع الأحزاب السياسية:

الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب برامج:

هي التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، وما يتيح عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب مثال: الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية والشيوعية.

الأحزاب البرجماتية:

بوجود تنظيم جدي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع (وفقا لتطور الظروف).

1 – حملات مختارية، قدوش فاطمة، "**المجتمع والدولة في الجزائر التعددية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاى الطاهر: سعيدة، 2012،2013، ص ص 59،60.

أحزاب الأشخاص:

ترتبط بشخص أو زعيم الذي ينشأ الحزب ويقوده ويغير مصادره، دون نقص، وانتماء للزعيم مرده كله الكاريزمية (طبقي، قبلي) مثل تلك الأحزاب بلدان الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية.

الأحزاب المحافظة:

أوروبا والولايات الأمريكية تهتم بالنوعية، وليس عدد المنتمين أما هيكلية الحزب الاشتراكي تعتمد على اللجان المحلية المشكلة من أعضاء معينين أو مرشحين، تتمتع باستقلال كبيرة عن الهيئات المركزية.

الأحزاب الاشتراكية:

لقد ظهرت أثناء الحكم البورجوازي وتطورت واتسع نطاقها نتيجة مسأوئ النظام الرأسمالي، غير أنها انقسمت على نفسها فظهرت أنواع جديدة من الأحزاب[1].

تستمد بعض مبادئها الاشتراكية أغلبيتها لا صلة بها على الإطلاق الأحزاب الفاشية العمالية والاشتراكية في بعض الدول[2].

أحزاب الشمولية والأحزاب المتخصصة:

الحزب الشمولي:

يتميز كونه متجانس ومنسجم ومغلق وبكونه حزب مقدس وغاية في حد ذاته بحيث لا يكتفي بالنشاط السياسي بل يسعى إلى تكوين الإنسان على مذهب وإيديولوجية متينة تتناول الإنسان ومصيره من كافة الجوانب.

---

1 – مراد محمود حيدر، **تكوين الجماعات والآراء السياسية (من منظور الفقه الإسلامي)** دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي 2012، ط.1 ص، 106.

2 – سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة النظرية العامة للدولة والدستور طرق ممارستها**، ج، 1، ط3 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص،ص،286،287

الأحزاب المتخصصة:

هي التي لا يتجاوز في نشاطها الجوانب السياسية لحياة المجتمع وهي مفتوحة على عدة تيارات سياسية داخلها، وهي قليلة التنظيم والانضباط ويتمتع أعضاؤها بحرية كبيرة داخلها.

خصائص الأحزاب السياسية:

1/- ديمومة التجمع والاستمرار:

الأحزاب السياسية هي تجمع له صفة الديمومة والاستمرار، أي أن هذا التجمع ليس مرحليا من اجل معالجة مشاكل وجدت في فترة زمنية محددة، والانحلال من بعد حل هذه المشاكل.

2/- التنظيم على المستوى الوطني:

يقصد بذلك أنها تنظيما متكاملا على المستوى الوطني، أي أن لا يكون لهذا التجمع فروع في جميع أو معظم أقاليم الدولة، بذلك تكون علاقات منظمة بين الفروع المركزية.

3/- الوصول إلى السلطة:

يعتبر الهدف الأساسي للوصول إلى السلطة، حيث يجب أن يكون لهذا التجمع إرادة معلنة هدفها الوصول إلى مقاليد السلطة سواء بمفرده أو بالتحالف مع الأحزاب الأخرى.

أما إذا كان هدفه هو فقط التأثير في الحياة السياسية والتأثير على السلطة، فيصنف هذا التجمع كقوة ضغط.

وأن يسلك في سبيل الوصول إلى هذا الهدف الطرق المشروعة وبذلك يختلف عن الجمعيات والتنظيمات السرية أو المسلحة التي تهدف الوصول إلى الحكم بطرق غير شرعية[1].

1 – عصام الدبس ، **النظم السياسية** ، ط، 1، الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2010 ، ص314 .

المطلب الثالث: أهداف الأحزاب السياسية

سنتناول في هذا المطلب مختلف الأهداف التي تسعى الأحزاب الوصول إلى تحقيقها.

أ/ الأهداف الرئيسية:

إن معظم الأحزاب في العالم تهدف إلى الوصول إلى السلطة في بلدانها من أجل تنفيذ أهدافها ومبادئها وبرامجها العامة ،وفقا للتنافس الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع، وإذا لم تتمكن من ذلك ستحاول المشاركة في السلطة مع أحزاب أخرى، ذات أهداف قريبة من أهدافها، وتمارس المعارضة للسلطة العامة وذلك لتحقيق الأهداف، وقد تحاول بعض الأحزاب الوصول إلى السلطة بطرق غير شرعية (انقلابات عسكرية، الثورة الشعبية، الاحتلال الأجنبي).

إن تطبيق أهداف الحزب وبرنامجه لا يتحقق بشكل كامل الا بوجوده في السلطة أو المشاركة فيها ،أما في حالة كونه في المعارضة ،فإن جزءا من أهدافها يمكن أن تحقق على الصعيد الجماهيري واكتساب قاعدة شعبية، ولكن الأهداف الرئيسية والبرامج العامة سوف تبقى نظرية بانتظار استلام السلطة أو المشاركة فيها ،إذا تحقق ذلك سوف يكون الحزب أمام تجربة لمعرفة صحة أهدافها أو بعدها عن الواقع وإجراء مراجعة لها تعديلا[1].

ب/ الأهداف العامة:

هي التي ينظمها الحزب وبدورها تتشكل من أهداف وطنية أو قومية أو دينية أو دولية وفقا لتشكيلة الحزب وتنظيمه وانتمائه ويمكن إجمالها بما يلي:

- حماية البلاد من العدوان الخارجي.
- تحقيق السلام والوئام داخل البلاد.
- خدمة الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية وسبل العيش الكريم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحة عبر عدة برامج.

1 – غارو حسيبة، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة**، دراسة حالة، الجزائر 1997، 2007، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تنظيمات سياسية وعلاقات دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص35

- تقديم الخدمات لأعضاء الحزب وأفراد الشعب كفتح الأبواب التعليمية ومكافحة الأمية وتشكيل اللجان الصحية، إعانة ورعاية الفقراء.
- نشر الوعي السياسي في صفوف الحزب والشعب، عبر الندوات والمؤتمرات والمطبوعات الحزبية واللقاءات وإصدار البيانات ومذكرات الاحتجاج والتظاهرات الشعبية وجميع وسائل الإعلام ،التي تساهم في نشر فكر الحزب وأهدافه .
- تحديث وترشيد السلطة واستبدالها من سلطة تقليدية (دينية، عائلية وعرفية) إلى سلطة سياسية موحدة قائمة على وظائف سياسية جديدة، وتنمية مؤسساتها ومشاركة واسعة فيها[1]، ترشيح الأفضل والأصلح من أعضاء الحزب للانتخابات المحلية والنيابية.
- تمكين الشعب من التعبير عن إرادته ومعتقداته بصورة فعالة ومنظمة.
- تحقيق الحرية والاستقلال إذا كانت البلاد محتلة، وصيانة السياسة الاستقلالية من التدخلات الأجنبية.
- ممارسة نشاطات غير سياسية كالنشاطات الترفيهية والرياضية والاجتماعية والثقافية.

ج/ الأهداف القومية:

إذا كان الحزب قوميا فإن أهدافه تتلخص فيما يلي:

تحقيق الوحدة القومية:

مثل دول تنتمي إلى أمة واحدة.

- الكفاح السلمي أو المسلح لتحقيق هدف الوحدة أو الانفصال عن دول محتلة.
- نشر الوعي القومي بين جماهير الأمة.

د/ الأهداف الدينية:

- إقامة مجتمع ديني تطبق فيه الشعائر الدينية.
- إقامة دولة دينية من الدول المنتمية إلى الدين الواحد.

1 – غارو حسيبة، نفس المرجع السابق، ص 36 .

- نشر الوعي الديني بين أبناء الدين الواحد.

هـ) الأهداف الدولية:

- تحقيق الأمن والسلم الدولي ونبذ الحروب.
- التعاون بين الدول على أسس المصلحة المتبادلة.
- حل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية.
- إقامة مجتمع إنساني واحد وفقا لإيديولوجية الحزب.
- التعاون مع الأحزاب الأخرى في العالم لا سيما إذا كانت أهدافها متقاربة[1].

المطلب الرابع: وظائف وشروط تأسيس الأحزاب السياسية

وظائف الأحزاب السياسية

تقوم الأحزاب السياسية في تحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع إلى انقسامات منظمة إذ تؤدي عدة وظائف وهي:

- تنشيط الحياة السياسية من خلال تنافسها السياسي وطرحها لبرامجها وأفكارها ومحاولتها كسب تأييد الرأي العام للفوز في الانتخابات والبقاء في السلطة.
- تكوين الرأي العام من خلال توجيه الحزب للمواطنين وتوعيتهم بالمشكلات السياسية ومقترحاته لحلها، وتشجيعهم على المشاركة في الشؤون العامة، وبلورة أرائهم في اتجاه معين.
- تكوين القيادات السياسية إذ يقوم الحزب بتدريب أعضائه على ممارسة العمل السياسي وممارسة السلطة، وترشيحهم إلى الانتخابات العامة ومن ثم تولي المناصب العامة.
- تحقيق الاستقرار السياسي من خلال قيادتها، لاتجاهات الرأي العام في ضبط وتنظيم تطلعات المواطنين والمساهمة في حل مشكلاتهم.

[1] - غارو حسيبة، نفس المرجع السابق، ص 37 .

ومن أسس تقييم الحزب السياسي مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة، وهي التي تتضمن سواء كان حزبا في السلطة أو المعارضة خمس وظائف أساسية وهي التعبئة ودعم الشرعية والتجنيد السياسي والتنمية والاندماج القومي[1].

شروط تأسيس الأحزاب السياسية

الإطار التنظيمي:

يفترض أن يكون لكل حزب إطار أو هيكل تنظيمي، وإداري يحدد المستويات القيادية للحزب وفروعه ولجانه المختلفة وشبكة اتصالات بين المستويات العليا أو المركزية ، وبين المستويات الدنيا أو الإقليمية والمحلية، وأن يكون للحزب مقر وسجلات ولوائح تظم العضوية والنشاط والنواحي المالية، لكن ليس معنى ذلك انه يشترط لقيام الحزب بأن يتصف هذا التنظيم بالقوة والانتشار، حتى يكون له وجود واضح في كل مكان ومكاتب تطغى العاصمة وكافة الأقاليم والمدن الكبرى، فهناك أحزاب محلية يتركز وجودها ونشاطها في أقاليم أو مناطق.

البرنامج السياسي:

لكل حزب برنامج سياسي يحدد فيه أفكاره وأهدافه ومواقفه من القضايا المطروحة، على الساحتين المحلية والدولية، وأسلوبه في معالجة أو في التعامل مع هذه القضايا، ويعتبر البرنامج السياسي للحزب أداته الرئيسية لإقناع المواطنين بأن خطه السياسي مختلف ومتميز عن خطط الأحزاب الأخرى، وإن برنامجه هو الأقدر على النهوض بالوطن وحل مشكلاته.

هدف الوصول إلى السلطة:

لا يستطيع أي حزب أن يضع برنامجه السياسي موضع التطبيق الفعلي، إلا إذا كان في وضع يسمح له بممارسة السلطة، لذلك فإن الوصول إلى السلطة يعد بالنسبة لأي حزب

[1] - حسن نافعة، **مبادئ علم السياسة**، القاهرة:مكتبة الشروق الدولية، 2010، ص365.

سياسي هدف و وسيلة في ذات الوقت، أما من حيث الهدف فإن أي تنظيم لا يستهدف الوصول إلى السلطة لا يعد حزب[1].

المبحث الثاني: التفسير النظري لمفهوم التنمية السياسية

تسعى الدراسة في هذا المبحث إلى التطرق للسياق التاريخي، والمعرفي لمفهوم "التنمية السياسية"، مع محاولة تقديم تعريف إجرائي للتنمية السياسية، وذلك من خلال تمييزها وتوضيح علاقتها ببعض المفاهيم القريبة منها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية مراحلها ومداخلها

أولا: تعريف التنمية:

لغة: التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر.

ب- اصطلاحا: أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها.

ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889.

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

1/- " التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا، وتعد حلاّ لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات"[1].

1 - حسن نافعة ، مرجع سابق، ص 366.

2/- يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة، في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

كما عرفت أيضا "بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان، للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات ،بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان.

التنمية السياسة عند "الزيات" عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير وتحديث النظام السياسي العصري.

قدم "لوسيان باي" العديد من التعريفات للتنمية السياسية:

- التنمية السياسية هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي المنتظم .
- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي التحديث.
- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة.
- التنمية السياسية هي تدعيم قدرات النظام السياسي.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- التنمية السياسية هي تحديث ثقافة سياسية للمجتمع.

[1] – حمدوش، **التنمية السياسية**، من الموقع، http://www.univ-chlef.dz/ar/indexبتاريخ 20 /2015/05، على الساعة 14:30.

- التنمية السياسية هي احد جوانب عملية التغير الاجتماعي الشامل[1].

ولقد لاحظ كل من "هنتجونو، ودومنجاز" أن تعريفات التنمية السياسية قد تكاثرت بشكل مزعج، حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة: جغرافيا، لغويا، غائيا، وظيفي.

الجانب الجغرافي:

في الإشارة إلي العملية السياسية في الدول النامية أو الفقيرة، وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة للإشارة إلى مواقع حدوثه.

من الناحية اللغوية:

تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعرف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي أي أنها تشير إلى عملية الانتقال إلى المرحلة العصرية الصناعية، وعليه فالتنمية السياسية هي نتائج سياسية للتحديث

من ناحية المقصد:

يعني الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي مثل: الديمقراطية والاستقرار والشرعية والمشاركة والتعبئة والتخصص والأمن.

الجانب الوظيفي:

اكتساب النظام السياسي لنفس مميزات العملية السياسية في المجتمع الصناعي الغربي المعاصر، وفي هذه المجتمعات تعد المؤسسات السياسية أحزاب جزءا من التطور السياسي، وليس نتيجة لعملية التحدي ث السياسي، لأنها تشغل وظيفة هامة داخل النظام السياسي[2].

---

1 – احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية" رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"** من الموقع http://kambota.forumarabia.net/t8833-topic ، يوم 2015/08/16 على الساعة 15:00.

[2] - عبد الحليم الزيات، "**التنمية السياسية**"، دراسة في علم الاجتماع البيئة والأهداف، ج2، دار المعرفة الجامعية، 2002 ،ص ص118،119.

ثمة اختلافات كبيرة بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية وثمة صعوبات كثيرة تحول دون وصولهم إلى تعريف موحد لهذا المفهوم، فمفهوم التنمية السياسية لازال يتداخل مع طائفة أخرى من المفاهيم، وهنا سنتحدث عن بعض المفاهيم المتداخلة بمفهوم التنمية السياسية، لعل من أكثر المفاهيم ارتباطا بمفهوم التنمية السياسية مصطلح التحديث السياسي.

أ/ التنمية السياسية والتحديث السياسي: التحديث Politicien Modernisation:

بأنه عملية تغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في الغرب ابتداء من القرن 17 إلى القرن 19 ، ثم انتشرت إلى مناطق أخرى من العالم حيث انتشرت مظاهر التحديث أثناء العصر الاستعماري، وصاحب ذلك إنشاء المؤسسات السياسية والشركات التجارية.

يعرف "هنتنجتون" التحديث بقوله: هو عملية متعددة الأوجه تهدف إلى إدخال تغييرات في كل نواحي تفكير الإنسان وسلوكه، ومصطلح التحديث مصطلح شامل يهدف إلى إدخال تغيرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة، فهو يشير إلى انتقال من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية وربما نتفق مع" دود" أن التحديث السياسي والتنمية السياسية يتضمنان واحدا أو أكثر من التصورات التالية:

1- التغيير السياسي أساسي لتحقيق أهداف معينة كالديمقراطية الليبرالية.

2- عملية التغيير العامة في المجال السياسي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجالات الأخرى للمجتمع، بحيث تسمح بتحقيق التوسع والمركزية، وتباين الوظائف والبناءات السياسية، وتزايد المشاركة الشعبية في صنع السياسة، وتزايد التوحد الشعبي مع النسق السياسي[1].

3- قدرة النسق السياسي على حل المشكلات التنموية والمبادرة بطرح سياسات وإصلاحات جديدة.

[1] - محمد قناد واخرون، **مجلة السداسية الدولية**، محكمة تهتم بالدراسات السياسية الجزائر: دار الكنوز، تلمسان، العدد الأول، 2013 ،ص15

4- القدرة على التعلم بشكل أفضل لكيفية إنجاز الوظائف السياسية والأبنية.

أما التنمية السياسية فهي عملية مستمرة ومتواصلة والتي تتشابك مع غيرها من أنواع التنميات[1].

ب/التنمية السياسية والديمقراطية:

هيمنة الديمقراطية على انشغالات السياسية الدولية وعلى أبحاث علماء السياسية، حيث أصبحت التنمية السياسية مرادفة لبناء الديمقراطية وبات قياسها يتم بالخطوات التي تخطوها الدول الغير ديمقراطية في هذا البناء.

فالديمقراطية هي المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ودخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، أو هي باختصار حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه وبهذا المعنى والمفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية

ج/ التنمية السياسية والتغير السياسي:

يعتبر مصطلح التغيير مفهوما عاما غير حياديا وكلاهما يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغير يعتبر أكثر حيادية[2].

ويمكن تعريف التنمية السياسية بأنها: عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغييرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته واستقراره[3].

---

1 - محمد قناد واخرون، نفس المرجع السابق، ص ،ص،18،16.

2 - حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي**، (دراسة تحليلية ونقدية في شروطها الموضوعية ومعوقات السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008،2007، ص ص31 ،35،

3 - عياد محمد سمير، **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة تلمسان ص4، http://www.forum.ok-eg.com/show.php?main=1&id=28498

ثانيا: مراحل التنمية السياسية:

يعتبر "ريتشارد هيجوت" أن التراث السياسي المهتم بالتنمية السياسية، والذي ظهر خاصة في أمريكا الشمالية فقسمته ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

امتدت من عام 1954 إلى عام 1964 حيث هيمنت على أعماله لجنة السياسة المقارنة التابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الاجتماعية، والتي عكست نظرة متفائلة بالنجاحات التي حققتها الديمقراطية الليبرالية الغربية، وخاصة تأثير إيديولوجيا بالليبرالية الأمريكية، وركزت دراسات التنمية السياسية في تلك المرحلة على المتغيرات القانونية والمؤسسية، حيث أن تطور نظرية التحديث في المرحلة الأولى اعتبرت وسيلة من وسائل تسهيل إرساء الديمقراطية الليبرالية داخل الدول الجديدة.

ولقد ركزت مرحلة النزعة القانونية على أهمية دور الدولة والمؤسسات، حيث اقتصر على الجانب الرسمي والمؤسسات الرسمية الموجودة في أوروبا، وتحليل البناء القانوني للدول، والمحددات القانونية لمؤسساتها.

وتشترك هذه النماذج في تصورها واعتمادها على فكرة أن هناك مقياسا واحد للتنمية، ففي كتابات "بارسونز" ،"هاجين" و"إزنستادت" يمكن قياس التنمية السياسية من خلال مدى إكساب هذا المجتمع لمجموعة من الخصائص: "المؤسسة"، "الاندماج"، "الشرعية"[1]، خاصة بلدان العالم الثالث التي اصطلح على وصفها بالبلدان النامية، أو البلدان أو البلدان المتخلفة

المرحلة الثانية:

تمتد في منتصف الستينات حتى بداية السبعينات، حيث بدأ علماء السياسية في محاولة إعادة تعريف لمفهوم التنمية السياسية وربطها بقدرة السلطة السياسية، على المحافظة على النظام السياسي.فاهتم "صامويل هنتجتون" بمناقشة فكرة التقدم الخطير وحاول تقديم

1- محمد شبلي، **الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية** " دراسة مقارنة بين لجزائر المغرب مابين 1999-2010 " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مولاي طاهر، سعيدة، 2012،2113، ص ص21، 22.

أبعاد وأهداف التحديث، من خلال ترشيد السلطة وتحقيق التمايز الوظيفي ،ولكن لاحظ أنه بتحقيق هذه الأهداف هناك بعض الصعوبات التي تتبع خصوصيات التي تتسم بها البلدان، ولاحظ مظاهر التحديث السياسي كالتحضر والتعليم ،لم تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والإجماع الوطني، إنما أفرزت نظما عسكرية أو نظام الحزب الواحد لهذا كان لابد من وجود مؤسسات سياسية من أجل إرساء الاستقرار السياسي والنظام العام، لقد شهدت هذه الفترة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية، وتجلي هذا من خلال كتابات بعض رواد السلوكية أمثال "ماكيلاند وهاجين".

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة السبعينات وكانت التنمية السياسية تعني أساسا قدرة السلطة السياسية على وضع وتنفيذ السياسية العامة، فابتداء من دراسة "بايندير وابتر" أخذت دراسات التنمية السياسية تعتمد لأساس على مدخل السياسية العامة القائم على نموذج الاختيار العقلاني الرشيد، ومن سماته التركيز على عملية التغيير التطويرية التدريجية كشيء مرغوب فيه يفي عملية التنمية كما أشار إليه" الموند" وفي الأول شهدت هذه المرحلة بداية انفصال دراسات التنمية السياسية عن دراسة التحديث، وارتباطها بدراسات عملية التغيير السياسي، وترتيبا لهذا ظهرت محاولات لدراسة التغيير السياسي أبرزها محاولة "الموند"، وزملائه الذين عملوا على إدماج عوامل تأثير البيئة بالقيادة ،المهارة وعمليات الاختيار في إطار صيغة كلية التغيير بالإضافة إلي محاولة "جاري ديريو، رونالد وتر" التي تهدف إلى تطوير نماذج التغيير السياسي[1].

ثالثا: مداخل التنمية السياسية

يقول الباحثون والعلماء أن اختيار المدخل الملائم لدراسة قضية، ما يتوقف على أمرين أساسيين:

الأول: هو اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.

1 – بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب الغربي ودوره في التنمية السياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2012،2011، ص، ص 43، 50.

والثاني: هو كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية، وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والتطبيقية على حد سواء.

يمكن تعريف المدخل "بأنه يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح، والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة، واستبعادها من نطاق البحث ويمكن الاستعانة بمدخل أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية ومنها السياسية"[1].

ويواجه الباحث في التنمية السياسية كثيرا من الصعوبات المعرفية والمنهجية التي تحول في كثير من الأحوال دون اختيار المدخل الملائم لدراسته، وترجع هذه الصعوبات بوجه عام إلى أن التنمية السياسية كموضوع للدراسة لا تزال حتى الآن مبحثا مستحدثا، كما أنها ترتبط بعديد من العلوم وتتداخل معها، ومن ثم يتعين على الباحث في مجالها أن يعتمد على نتائج أكثر من علم واحد، وأن يتعامل أيضا مع عديد من القضايا والظواهر والعمليات المتنوعة والمتفاعلة في آن واحد.

ونظرا لاتساع الموضوع في هذا المجال، وصعوبة الإلمام بأطرافه، فقد وجدنا من المفيد أن نقتصر في بحثنا هذا على ثلاث مداخل رئيسية هي المدخل القانوني، والمدخل الماركسي، والمدخل البنائي الوظيفي، باعتبار أن هذه المداخل تشكل أهم وجهات النظر التي عولجت من خلالها التنمية السياسية.

المدخل القانوني:

بين السياسة والقانون علاقة وثيقة وقديمة تمتد من العصر الروماني وحتى الآن، وتنعكس أثارها على تحليلات الكثير من الباحثين، وتتمثل هذه العلاقة في السيطرة على المقولات القانونية والدستورية ،ولقد كان اهتمام فقهاء القانون بقضايا علم السياسية يدور

1 – محمد شلبي المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات) ، الجزائر،1997، ص 120.

حول دراسة الدولة وقضايا السلطة والسيادة وتحديد المؤسسات السياسية، وتعين المحددات القانونية والدستورية للنشاط السياسي[1].

ويعتبر المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التي لم تعد تشغل اهتمام الباحثين في هذا المجال، وقل الاعتماد عليها في الدراسات المعاصرة المتعلقة بهذه القضية[2].

وجوهر التنمية السياسية في رأي فقهاء القانون يشمل بشكل أساسي قيام الدولة القانونية، تلك التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها والسياسية خاصة للقانون، كما يخضع فيها الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة مسبقا، وبالتالي تتحد مراكزهم القانونية على نحو واضح.

وهذا يتطلب قيام الدولة على أساس الدستور أو وثيقة قانونية، يحدد سلطاتها العامة ومؤسساتها، ويقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض ،هذا معناه أن المدخل القانوني يقر بأن التنمية السياسية تتحقق بقيام دولة القانون، ومعنى هذا كله أن المدخل القانوني فيه دعوة صريحة إلى الجمود والمحافظة، ويمثل في حد ذاته أداة لتكريس التخلف واستبعاد كل محاولة من شأنها تغيير الواقع الاجتماعي أو تطوير النظام السياسي.

وهذا أدى إلى قصور القانون في كثير من الأحيان على تحقيق التنمية السياسية و منه لا يمكن الاعتماد عليه كمدخل وحيد لدراسة التنمية السياسية[3].

المدخل الماركسي:

يؤكد أنصار هذا المدخل وأغلبهم من الماركسيين، أن النظام ليس إلا انعكاسا للنظام الاقتصادي، فالتخلف أو التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية أو تتعلق بالبناء العلوي، إلا إذا تم فهم البناء السفلي، وهو ذلك البناء الاقتصادي الذي يرتكز على علاقات

1 – عبد الحليم الزيات، **دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ج1، الأبعاد المعرفية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 151.

2 – ريم بن عيسي .نعيمة سمينة سعيدة العائبي ،"**دراسة التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة**" من الموقع: يوم 2015/06/15 على الساعة 17 ، http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489.

3 -– شبلي محمد، مرجع سابق ذكر ،ص42.

وقوى الإنتاج، فإذا كان النمو السياسي يعني تحقيق المساواة وقدرة النظام السياسي على تلبية حاجات الجماهير الاقتصادية والاجتماعية، ويحول دون حدوث الاستغلال فإن هذا لن يتحقق في ظل مجتمع طبقي، ولا يمكن أن يتم إلا في ظل المجتمع الاشتراكي.

وعلى هذا الأساس يعتبر تحليل المدخل الماركسي لقضية التنمية السياسية من اعتبار أن ديكتاتورية "البروليتاريا" دولة ديمقراطية حقيقية للغالبية الساحقة من الجماهير.

فحسب المدخل الماركسي يملك العمال كافة وسائل الإنتاج، فمن جهة يديرون شؤون الحكم، بشكل مباشر أو عن طريق ممثليهم، وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق الفكر الماركسي.

ويمكن الملاحظة أن أنصار هذا المدخل ،يرتكزون على عدة مسلمات كشفت فيما بعد عن عدم صحتها، فوجود الطبقات والتباين الاجتماعي ضرورة لقيام المجتمع السياسي واختلاف الأدوار، والمراكز والطبقات حتمية اجتماعية، يتضمنها قيام المجتمع وتزداد تعقدا مع نمو المجتمع، كما أن ربط التنمية السياسية بالبناء الاقتصادي للمجتمع ،يجب أن يتم داخل الإطار الكلي للبناء الاجتماعي الشامل، الذي يضم إلى جانب النظامي السياسي الاقتصادي نظاما أخر لا يقل عنها أهمية كالنظام العائلي والديني[1].

المدخل الوظيفي أو مدخل التوازن:

يرى "الموند" أن النظام السياسي يحقق الاستقرار والتنمية السياسية في حالة تعامله الجيد والموفق بين المداخلات والمخرجات، ويمكن تحقيق النظام السياسي على أساس بيئته الداخلية والخارجية وهي خمسة قدرات :

1 شبلي محمد، نفس مرجع سابق، ص43.

1/- القدرة الاستخراجية:

تشير إلي قدرة النظام الاستخراجية ومدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة الموارد المادية والبشرية، من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء وتعتبر هذه القدرات ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي.

2/- القدرة التنظيمية:

تشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وداخل غيره من النظم السياسية، وحجم نفوذه أو تأثيره على شؤونها السياسية غير إن هذه القدرة إذا ما تعدت حدودها المشروعة، فإنها ستصبح أداة لقمع الحقوق والحربيات العامة.

3/ القدرة التوزيعية:

تشير إلى توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتي السلع والخدمات، ومراتب الشرف والإمكانات الاجتماعية والفرص بين الأفراد والجماعات.

4/- القدرة الرمزية:

يقصد بها معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء، وتتضمن هذه الرموز كل ما تبديه النخبة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شانها إثارة حماس الجماهير.

5/- القدرة الاستجابة:

وتشير إلى العلاقة بين مدخلان النظام المحلي أو الدولي (input) وبين مخرجاته (output)، ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن الظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة، تقتضي قرارات وسياسات ملائمة وهذا من خلال العملية الإدارية (procès) ثم التغذية العاكسة أو الراجعة (feed back)[1].

---

1 – بومدين طاشمة، **مسالة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر "1988-1992"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر، **2000-2001** ، **ص**، ص،27،26

وظائف التحويل: وهي التعبير عن المصالح وتجميعها وصنع القواعد وتنفيذها.

وظائف الاستمرار والتكيف: التنشئة السياسية والتجنيد السياسي[1].

التنشئة السياسية والتجنيد السياسي: التنشئة السياسية كما يعرفها "هايمان" تعليم المرء المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع، بما يساعده على التفاعل معه.

بالإضافة إلي تلك المداخل الثلاث هناك مدخل آخر وهو المدخل البيئي.

المدخل البيئي:

إذا كان المدخل القانوني يعتمد في دراسته للتنمية السياسية في ضوء المعايير والمحددات القانونية، فإن المدخل البيئ يقدم تفسيرا لما تنطوي عليه تحليلات هذا المدخل، فالقانون يعتبر ترجمة لبيئة يتأثر بها ويؤثر فيها.

إن موضوع البيئة يحتل مكانة هامة في مختلف الكتابات الفلسفية والعلمية سواء عند المفكرين القدماء مثل: الحكيم "كونفيشيون، أرسطو"، أو عند المفكرين المعاصرين مثل سيفين...الخ.

يركز هذا المدخل في تحليلاته على أهمية البيئة الداخلية والخارجية للنظام ومدى تأثيرهما وتأثرهما به[2].

المطلب الثاني: مقومات التنمية السياسية وأهدافها

1/ مقومات التنمية السياسية:

إن عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه، ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، فهي بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع .

---

1 – ريتشارد هبجون، **نظرية التنمية السياسية، تر:**حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية ط1، **2001**، ص**20**.

2 – بومدين طاشمة، نفس المرجع السابق، ص ص28 ، 30.

بالتركيز على مقومات التنمية السياسية ونذكر منها:

- المشاركة السياسية.
- التعددية السياسية.
- التداول السلمي للسلطة.
- حماية واحترام حقوق الإنسان.

وسنذكر بعض المقومات ونوضحها في شكل مختصر.

أولاً: المشاركة السياسية

المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، والمعنى الأكثر تداولاً لمفهوم المشاركة السياسية هو قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك[1].

ثانياً: التعددية السياسية

إن التعددية السياسية لها نماذج عدة، فمنها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والأيديولوجيات، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تجري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر.

ثالثا: التداول السلمي على السلطة

المقصود بالتداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام

[1] - حميد حسين كاظم الشمري باحث في المركز، تدريسي في كلية القانون، جامعة كربلاء، **دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي**،من الموقع http://fcdrs.com/mag/issue-6-3.html .يوم 2015/05/30 على الساعة 19:30.

المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسة من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور.[1]

رابعاً: حماية واحترام حقوق الإنسان

ويقصد بحماية حقوق الإنسان مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي، وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلداً ما، ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان، والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتهِ إلى القضاء الوطني، أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم في سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارستهِ في مجتمع ما، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر، والصفة الرئيسة التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون عن طريق الضمانات التي تكفل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية، تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية، ويمكن أن نتناول هذه المبادئ على الشكل الآتي:

أ/- مبدأ سيادة القانون:

مبدأ سيادة القانون يعتبر من إحدى الضمانات الأولى والمبدئية لحماية حقوق الإنسان، حيث تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون، خضوع المحكومين لهُ وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات، وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة السلطة.

ب/- مبدأ الفصل بين السلطات:

يعتبر كضمانة من ضمانات حقوق الإنسان، هو أن تكون لكل سلطة من السلطات الثلاث في الدولة اختصاصاتها المحدودة.

1 - علي خليفة واخرون،"**دراسات الوحدة العربية سلسلة المستقبل العربي، "مسالة الديمقراطية في الوطن العربي**" العدد19 ،2002،ص53.

ج/- مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية:

المقصود هنا بهذا الفصل هو عدم تدخل السلطة العسكرية في الشؤون السياسية.

د/- مبدأ استقلال السلطة القضائية:

ويقوم هذا المبدأ على مبدأ أساسي لتحقيق المساواة والعدالة في الحكم القضائي، حيث يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية في اتخاذ القرار.

هـ/- مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين: ويختص بحماية الحقوق والحريات من تجاوزات السلطة التنفيذية، وذلك من خلال مراقبة أعمال الحكومة والإدارة، عن طريق السلطات القضائية والتي تشمل تصرفات الإدارة وقراراته[1].

2/- أهداف التنمية السياسية:

اولت الدراسات الحديثة لعدد من أهداف التنمية السياسية أهمية خاصة مثل التكامل القومي، العدالة، المساواة...الخ، كما اهتمت بتحسين مستوى معيشة الفرد، أما الديمقراطية تعد أسمى أهداف التنمية، ولكن تم الاهتمام في بداية الثمانينات بمشكلات أخرى مثل الاستقرار السياسي، ومع نهاية الثمانينات اهتم كتاب التنمية بمشكلات تتعلق بالتحول الديمقراطي.

ولم يختصر اهتمام أدبيات التنمية السياسية على رصد الأهداف من عملية التنمية السياسية، وإنما عكفت الدراسات على تحليل مختلف أهداف التنمية.

ويمكن إجمال أهداف التنمية السياسية فيما يلي:

- تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الأصول أو الانتماءات أو الثقافة.
- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال النظم البرلمانية أو المؤسسات الدستورية أو القانونية، أي توفر قنوات شرعية يمكن من خلالها للجماهير المشاركة في الحياة السياسية.
- نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيدا.

1 - حميد حسين، مرجع سابق الذكر.

- تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية[1].

المطلب الثالث: مكونات التنمية السياسية ومعوقاتها

1/- مكونات التنمية:

التطـور الاجتماعي والتعبئة الاجتمـاعـية:

انه لا يكون ذا شكل أحادي كما نادى به الكثير من الكتاب، من خلال تطبيقهم معايير وأشكال التعبئة الحاصلة في دول الغرب الأورو أمريكي، مستنتجين تاريخ ونمو تلك التجربة، وغافلين بقصد أو من دونه المكونات الثقافية والحضارية للمجتمعات الأخرى، وبوهم أن أي نجاح في أداء التطور الاجتماعي وما يرافقه من تعبئة، يجب أن يكون الحكم فيه في ضوء المعايير الغربية التي تحقق فيها ذلك التطور، وأشكال التعبئة التي تمكنه من النجاح، وعليه فلا يمكن مثلا أن نحيط شكل التعبئة ومداها في التصنيع وسعته كما حصل في الغرب يمثله في المجتمعات الأخرى ونقارب بينها لأن هذا المعيار ومن خلال تفاعله المتبادل في المجالات الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية ،والتي تديم زخمه سيعطي قوة واستقرار لشكل التطور الاجتماعي أكثر مما كان يعطيه معيار واحد، وهذا ما ينهي العلاقة بين المؤسسات السياسية والقوى الاجتماعية، لأنه كلما حدث التطابق بينهما كانت نتائج التطور الاجتماعي ذات شكل أفضل ويكون أداة المؤسسات متصف بالدقة والثبات.

أي توافق البناء السياسي مع التطور الاجتماعي يعطي شكلا وقوة أفضل من خلال الانسجام الحاصل بين هؤلاء وللتعبئة الاجتماعية أثار يمكن تلخيصها:

1. تؤدي إلى بروز مجموعات جديدة تبحث عن منفذ المشاركة السياسية، لأن نمو الوعي يؤدي إلى تطور في عدد المنظمات والأحزاب السياسية والمشاركة في العملية السياسية.
2. تؤثر في طبيعة المطالب وذلك بفعل اتساع المشاركة السياسية وظهور قوى سياسية جديدة وإلى حدوث تغيير في محتوى مدخلات النظام السياسي[2].

1 – غازي محمود مرجع سبق ذكره، ص64-65 .

2 – تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: المكتبة الوطنية، ط1 ،2004 ،ص ،ص151،150.

2/- بناء المؤسسات:

إن المجتمع حينما يبني المؤسسات، فإنه يعني تعبيرا سلوكيا للإجماع الأخلاقي والمصلحة، لأن الناس يمانعون الاستسلام لصورة الانسجام الاجتماعي من دون نشاط سياسي مؤسساتي، لأن أي اتحاد سياسي يعتمد على قوة التنظيمات والإجراءات السياسية في المجتمع، وتلك القوة تأتي بقدر الدعم للتنظيمات والإجراءات وعمقها المؤسساتي، وبلا شك أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يفترض أن تتمتع بمستوى عال من التكيف.

3/- إدارة النظام السياسي:

يكون من خلال المؤسسات السياسية التي يبنيها النظام السياسي التي تكون ذات أبعاد بنيوية، ولقد كان ذلك من خلال المؤسسات السياسية، فبوجودها تكون قادرة على بلورة المصالح العامة، وهو ما يميز بين سياسات المجتمعات المتطورة عن المتخلفة، والمجتمعات الأخلاقية عن غير الأخلاقية، كما أن الحكم يتدنى مستواه المؤسساتي، ولا يكون إلا رديء وضعيف. فالحكم يكون كالقاضي بين الناس، وذلك من خلال مؤسساته فإذا كانت المؤسسات "النزاهة والشفافية" فتعمل بما يلاءم مصالحها ويعترض مصالح الشعوب، وبالتالي لا نجد إلا عدم الرضا والقبول لهذه المؤسسات من قبل شعوبها[1].

معوقات التنمية السياسية:

يعيش العالم الثالث أزمة عميقة ومتفاقمة تمس مختلف جوانب الحياة، تاركة بصماتها على حاضره ومستقبله وعلى سبيل الذكر[2].

يقدم "لوسيان باي" خمسة أزمات التي يعاني منها بلدان العالم الثالث ،وتقف عثرة في طريق إحداث التنمية السياسية والتي تشكل في مضمونها معوقات التنمية السياسية.

1 – حميد حمدسعدون، **التنمية السياسية والتحديث في العالم** الثالث،الذاكرة للنشر والتوزيع ط1 ،2011.

2 – إبراهيم المشورب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، بيروت:دار المنهل اللبناني، ط1، 2006، ص5.

أولا: أزمة الهوية:

التي يقصد بها أن الولاء السياسي للفرد داخل الكثير من بلدان العالم الثالث، يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولية دون الحكومة المركزية ،التي يفترض أنها هي المعبرة عن الدولة ككل، وهذا يعني أن الهويات العرقية داخل العديد من بلدان العالم الثالث تكون لها الغلبة على الهوية القومية.

ثانيا: أزمة الشرعية:

تعني افتقار حكم الصفوات داخل الكثير من بلدان العالم الثالث، إلى رضا الجماهير، بمعنى اعتلاء الصفوة لسدة الحكم، على الرغم من عدم استناد حكمها على رضا الشعب الخاضع لذلك الحكم .

ثالثا: أزمة المشاركة:

تشير إلى تدني معدلات المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، والتي من خلالها تنقل الجماهير مطالبها إلى الصفوة الحاكمة.

رابعا: أزمة التغلغل:

وهي عدم قدرة الحكومة المركزية في بلدان العالم الثالث، على التواجد الفعال في مختلف أرجاء الإقليم ، الذي تمارس فيه سلطتها، وتتشابك أزمة التغلغل مع أزمة الشرعية وأزمة الهوية، إنما يرجع لكون قدرة الحكومة على التغلغل تتناسب طرديا مع ما تتمتع به من تأييد شعبي، أما تشابكها مع أزمة الهوية يرجع إلى ضعف قدرة الحكومة على التغلغل، في مناطق وجود الجماعات العرقية الرافضة للاندماج في المجتمع، وذلك لقناعتها بأن هذا المجتمع لا يعبر عن هويتها[1].

خامسا: أزمة التوزيع:

مشكلات الحكومة بالمعنى العام للكلمة هي مشكلات توزيع، فالتوزيع ومشكلاته تحل في صلب العملة السياسية، وفي صلب وظيفة النظام السياسي، الذي ينظر إليه باعتباره

1 – غازي محمود ديب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية**، الأردن:جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص ،ص65،66.

الشكل الذي يتخذ التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم، فقد يحرم النظام شخصا من قيم، ويعطي بعض الأشخاص قيما معينة ربما قد لا يستحقونها[1].

بالإضافة إلى الأزمات التي جاء بها " لوسيان باي" هناك أزمتين متمثلتين في:

أ/ أزمة الاستقرار:

مؤداه افتقار الكثير من الدول العالم الثالث إلى الاستقرار، ووجود الاضطرابات ومن جهة أخرى افتقار النظم السياسية لهذه البلدان للاستقرار، نتيجة لانتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية ،ولا يوجد أي إمكانية لتداول السلمي للسلطة.

ب/ أزمة تنظيم السلطة:

تعني افتقار حكم الصفوة داخل الكثير من دول العالم الثالث إلى الدستورية، فيما يتصل باعتلاء السلطة وممارستها أو تداولها، فضلا عن تركيز الوظائف السياسية في هيئة واحدة ،وعدم الفصل فيما بينها[2].

المطلب الرابع: الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية

سوف يتم الاعتماد على أهم العناصر المساهمة في عملية التنمية السياسية.

دور الجيش في عملية التنمية السياسية:

أ/ الاتجاه الإيديولوجي للصفوة العسكرية:

فهي تؤثر مباشرة على تشكيل الهياكل التنظيمية القائمة في الدولة، وهذا له انعكاس على التنمية وذلك من خلال المستويات التالية:

بناء مؤسسات عسكرية كنماذج لمؤسسات السياسية القائمة في حكم الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث، حسب "تشارلز اندريان" من خلال أربع نماذج: النسق الشعبي، التوفيقي، نسق الحركة أو متغير النسق البيروقراطي التسلطي، وانتهى إلى أن التغيير

1 – رعد عبد الجليل علي، **لتنمية السياسية مدخل للتغيير**، ليبيا: دار الكتب الوطنية ،ط1، 2002، ص1.

2 – احمد وهبان، مرجع سابق الذكر، ص142 .

السياسي في تلك الأنساق السياسية، تتضمن ثلاث عناصر: المعتقدات، البناءات وسبل معالجة السياسيات العامة.

قضية التكامل والاستقرار السياسي:

وهذا باعتبارهما من القضايا التي تحاول التنمية من تحقيقها وللجيش دور في اللعبة السياسية.

القضية الديمقراطية:

في ظل التبعية الإيديولوجية، عملت الصفوة في دول العالم الثالث إلى استرداد النماذج الديمقراطية، وتطبيقها في دولها وهذه النماذج فشلت لأنها شكلية، والديمقراطية لا تتماشى مع الطريقة الإيديولوجية العسكرية الاستبدادية.

قضية الحرية والمساواة:

فشل الديمقراطية يعني عدم تطبيق جانب من جوانبها الأساسية، وهي الحرية والمساواة وهذا راجع إلى طبيعة القوة العسكرية المسيطرة، على عمل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وبالتالي فإن الجيش يعيق عملية تحقيق التنمية السياسية[1].

دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية:

يرى" ابتربان"الأحزاب السياسية أساسية للتحديث وذلك من خلال الوظائف المنوطة بها، وهي التنشئة السياسية والمشاركة السياسية.

دور القيادة "النخبة" السياسية في التنمية السياسية:

نخبة القيادة تؤثر على أفراد الأمة، وعندما تكون النخبة قاعدة تتجاوب وتدرك المسؤولية، وتترجم تطلعاتها إلى الواقع الملموس، فالصفوة السياسية في العالم الثالث حسب "الزيات" جلها يتألف من عناصر ثقة وعلى درجة من التحضر، وتظهر كشخصيات كارزمية تعمل على الحفاظ على الابنية والمؤسسات الموجودة التي تكرس بقائها[2].

[1] - رعد عبد الجليل علي، ،مرجع سابق الذكر، ص18.

2 – عباس عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسية العامة، ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،جامعة الجزائر:يوسف بن خدة، 2007،2008 ص ،ص ،37 إلى 41.

خـــلاصـــة:

من خلال الدراسة المتعلقة بالتأصيل النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والتنمية السياسية يمكن استخلاص ما يلي:

لقد اختلف الكثير من المفكرون في تعريف الأحزاب السياسية، وكل مفكر تكون وجهة نظره حسب الإيديولوجية المتبعة، وقد تختلف وجهات النظر من مفكر لآخر.

ويمكن تعريف الحزب السياسي بأنه اتحاد أو تجمع للأفراد، يعبر عن جوهر مصالح القوى الاجتماعية أو بهدف الوصول إلى السلطة، وذلك بتولي المناصب العامة عن طريق الانتخاب.

وتعود جذور نشأة الأحزاب السياسية إلى القرن التاسع عشر في أوروبا، وهناك أنواع مختلفة من الأحزاب السياسية، من بينها أحزاب إيديولوجية تتمسك بمبادئها الإيديولوجية، وهناك أحزاب برنامج، تتمسك ببرامجها وتتصف بالمرونة، وأحزاب أشخاص ترتبط بشخص أو زعيم، وأحزاب محافظة تعتمد على مبادئ الاشتراكية وأحزاب شمولية مقدسة عند أعضائها وأخرى متخصصة، وللأحزاب أهداف مختلفة ومتعددة من بينها الوصول إلى السلطة وتحقيق الأهداف المرجوة، ولها وظائف مختلفة ومتعددة أهمها حماية الوطن من أي عدوان خارجي، والأهم تحقيق التنمية السياسية.

تكون شروط تأسيسها وفقا للقوانين المخولة من طرف كل دولة، وللتنمية السياسية عدة تعاريف مختلفة حسب اختلاف وجهات نظر المفكرين، تعتبر التنمية السياسية عملية تطورية وهي عملية عالمية تحدث في كل المجتمعات على اختلاف مستويات تقدمها، وهدفها يكمن في كونها حركة دائمة لا تتوقف عند نقطة معينة، فالتنمية كعملية تطور تفترض حركة مستمرة لا تنتهي.

الفصل الثاني

تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر

ومكانة حزب جبهة التحرير الوطني

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل دراسة المسار التطوري الذي عرفته الأحزاب السياسية في الجزائر، من خلال العودة إلى التاريخ السياسي الجزائري، بداية من دخول المستعمر أرض الجزائر، ووصولا إلى الكفاح السياسي للنخبة الجزائرية، الذي تمخض عنة ميلاد الأحزاب السياسية، التي كانت تشكل الحقل السياسي أثناء الفترة الاستعمارية، ثم ننتقل إلى بناء الدولة الجزائرية وتجسيدها لنظام الحزب الواحد، وكيف شهدت الحياة السياسية بداية لتحولات قادت في النهاية إلى تبني مسار الدمقرطة، الذي فتح الباب للتعددية السياسية ولممارسة سياسية وسنركز في هذا الفصل عن الحزب السياسي الثوري جبهة التحرير الوطني ومدى تأثيره في الحياة السياسية.

المبحث الأول: التطور السياسي و التاريخي لظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث دراسة المسار التطوري الذي عرفته الأحزاب السياسية في الجزائر، تتضارب الآراء حول ظاهرة تعدد الأحزاب في الجزائر، ومنها من يرى أنها وليدة الأزمات التي عاشتها الجزائر عشية استقلالها، بل التجربة متجذرة في تاريخ الجزائر المستعمرة مع الأحزاب التي شكلت الحركة الوطنية الجزائرية ونضالها، من أجل الحصول على الاستقلال الوطني، فمنها القائل بأنها ثمرة التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر.

المطلب الأول: الظاهرة الاستعمارية في الجزائر والنشاط السياسي الحزبي

قبل الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر، لابد أن نذكر الأسباب التي أدت إلي تحول الجزائريين من كفاح مسلح إلى نضال سياسي مع بداية القرن العشرين، ومن بين أسباب هذا التحول ظهور بوادر نهضة سلمية على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. والجزائر من البلدان التي تأثرت تأثرا عميقا بالحركة التحررية والإصلاحية للرجلين.

احتكاك الجزائريين وخاصة المثقفين بالعالمين العربي والإسلامي، وكذا الأوروبي. مكنهم من الاتصال بالعالم الخارجي، و التعرف على أنواع جديدة من الكفاح لم يستعملوها من قبل.[1]

1/- النضال السياسي إبان الحكم الفرنسي:

للعمل الحزبي تقاليد قديمة في الجزائر تعود إلى فترة العشرينيات من القرن الماضي إبان الفترة الاستعمارية، إذ بعد المقاومة الشعبية التي دامت أكثر من سبعين سنة وتدمير البنية الاجتماعية في الريف من قبل الجيش الاستعماري، انتقل النضال الوطني من الأرياف إلى المدينة ومن السلاح إلى السياسة، وقد ساعد على بروز المقاومة السياسية الوطنية عدة عوامل منها:

1 – محمد الطيب، **العلوي مظاهر المقاومة الجزائرية من (إلى ثورة نوفمبر 1954)**، ، قسنطينة: دار البعث ،ط1985،1، ص76 .

- وجود طبقة بورجوازية مثقفة من الجزائريين الذين تعاملوا مع المؤسسات التعليمية والإدارية الفرنسية.
- تأثير حركة الإصلاح الديني في العالم الإسلامي على العلماء الجزائريين.
- تأثر المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بالحركة العمالية اليسارية التي انخرطوا فيها وتعلموا أساليب النضال من خلالها.
- تأثيرات الحرب العالمية الأولى في الوعي السياسي حيث احتك المقاتلون الجزائريون في صفوف الجيش الفرنسي بمختلف الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية.

صعود الجبهة الشعبية اليسارية للحكم في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ، وفضاء الحريات النسبي الذي أتاحته. كل هذا أدى إلى تشكيل تيارات وطنية، شعبية استقلالية، إسلامية إصلاحية، وليبرالية اندماجية ، وشيوعية عالمية تضم عددا كبيرا من الشخصيات المستقلة والأحزاب والجمعيات والنوادي ووسائل إعلام. تبلورت في الأخير بشكل عام في أربع تشكيلات أساسية هي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، وحزب نجم شمال أفريقيا الذي تأسس في فرنسا سنة 1926 ودخل الجزائر سنة 1936، ثم تحول إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كونفدرالية النخبة (1927) تطور في الأخير إلى الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري (1946) والحزب الشيوعي الجزائري (1936) الذي كان في البداية فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي.

استطاعت هذه الأحزاب أن تؤدي أدوارا سياسية مهمة وساهمت بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية والاجتماعية والثقافية والسياسية[1]، ومن بين هذه الأحزاب نذكر ما يلي:

*** كتلة المحافظين:**

تكونت سنة 1900 من المثقفين وقدماء المحاربين والزعماء الدينيين والإقطاعيين، وكان هؤلاء يؤمنون بالقومية الإسلامية وأعداء فكرة التجنس والخدمة العسكرية، تحت العلم الفرنسي وللتجنيد على الطريقة الغربية وقد كان ظهور كتلة المحافظين قد جاءت في وقت

1 – عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية**، ملف بصيغة pdf من الموقع http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/Conference2009/cv/44.pdf.

حقق فيه المستوطنون درجة بالغة من الحكم الذاتي، وجعلوا بذلك من الجزائر وحدة منفصلة عن الوحدة الفرنسية، وكان برنامج كتلة المحافظين يتمثل في الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين والمعمرين في التمثيل النيابي والضرائب، والدعوة إلى إلغاء قانون الأهالي، والإجراءات التعسفية واسترجاع العمل بالشريعة الإسلامية وتعليم اللغة العربية إلى غير ذلك من المطالب.

*** جماعة النخبة:**

تكونت حوالي سنة 1907 من الجزائريين المثقفين باللغتين العربية والفرنسية، وهذه الجماعة كانت تمثل اتجاها إصلاحيا نادى بالمساواة وإلغاء قانون الجنسية المعروف" بسانتو –كونسولت" سنة 1865 ، الذي يقضي بأنه لا يمكن للجزائري التمتع بامتيازات الجنسية الفرنسية إلا إذا تخلى عن معتقداته الدينية.

*** حزب الفتى الجزائري:**

نشأ عام 1912 ولم يختلف في مطالبه عما كان مطروحا حيث تبنى المطالبة بإلغاء القوانين المختصة بالجزائريين، والدعوة إلي التساوي في الضرائب بين الجزائريين والمستوطنين كما طالب بنشر التعليم والثقافة بين الأهالي، وزيادة الممثلين الجزائريين في المجالس المنتخبة[1].

*** الحزب الإصلاحي:**

بدأ الأمير خالد حركته السياسية في أواخر سنة 1919 عند انفصاله عن النخبة وكانت مطالبه في الآونة الأخيرة إصلاحية لم تخرج عن إطار المساواة.[2]

تحصل الأمير خالد على درجة ضابط من سان سير بفرنسا عام 1897 ولرفضه التجنس بالجنسية الفرنسية اعتبر ضابطا أهليا، ولما ألم به المرض وتقاعد فضل الإقامة

1 – عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962–1980**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص18.

2 – يوسف منا صرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919–1939**، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص46.

بالجزائر، ليتفرغ للنشاط السياسي دفاعا عن بني قومه وبلده، لقد عرف الحزب الإصلاحي بأنه حركة مقدرة فائقة وشجاعة نادرة وهمة عالية ومواقف صلبة، فالحزب الإصلاحي ذات صيغة سياسية ووطنية، وقد تبني الحزب برنامجا سياسي وإصلاحي يقوم على الدعوة إلي المساواة بين الجزائريين والمستوطنين في التوظيف، وفصل الين عن الدولة والعفو العام..الخ.

اختار الأمير لنضاله أربعة وسائل وهي:

- **الصحافة:** صحيفة الإقدام التي نالت شهرة واسعة.
- **الخطب:** وخاصة في الحملات الانتخابية وكان يحضرها، ولا يتخلف عنها للتنديد والتشهير بالخونة والمجنسين والمتخاذلين، وله في ذلك مواقف.
- **المجالس المنتخبة:** ونادى فيها بالمساواة وإعادة الاعتبار للأهالي المحتقرة.
- **الاتصالات:** بالشخصيات الفرنسية، النواب، الوزراء، ورؤساء الجمهورية والشخصيات العالمية[1].

وبين سنة 1926-1954 بدأت المواجهة السياسية المنظمة، ببروز حركات وأحزاب سياسية متبنية مطالب وبرامج سياسية، اعتمد الاستعمار الفرنسي في تعامله مع المناضلين والمواطنين الجزائريين الاضطهاد و البطش. وقد ظهرت خلال هذه المرحلة حركات وأحزاب من أهمها:

نجم شمال إفريقيا تأسس رسميا في شهر فيفري 1926 بباريس، وأخذ من شخص الأمير خالد رئيسا شرفيا له[2].

كان هذا الحزب يمثل الطبقة العاملة، وقد ضم ممثلين عن الأقطار الثلاث تونس، الجزائر، و المغرب. كان له هدفان:

الأول تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية.

1 - محمد الطيب العلوي، مرجع سابق ، ص91.

2 - يوسف مناصريه، مرجع سابق، ص71.

أما الثاني، فكان الدفاع عن مصالح و مطالب عمال شمال إفريقيا في فرنسا، وقد حل الحزب في 1929، بتهمة عدائه لمصالح فرنسا ودعوته للثورة.

وفي سنة 1930 أصدرت جريدة الأمة، إنهاء الحزب وتغيير اسمه، إلى الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا في فبراير 1935، كما تكونت له فروع في الجزائر سنة 1934، حيث أخذ الحزب يعمل لصالح الجزائر فقط، بينما جعل قضايا تونس والمغرب ثانوية، وقد حل في جانفي 1937 وتكون على إثره حزب الشعب الجزائري[1].

جمعية العلماء المسلمين:

لقد مثل الاتجاه الإصلاحي جمعية العلماء المسلمين التي أسسها 72 عالم جزائري من مختلف أنحاء البلاد[2]. تأسست بالجزائر سنة 1931، بقيادة العلامة عبد الحميد بن باديس الذي دافع عن مقومات الشخصية الجزائرية، وكان من الذين يعملون من اجل إحياء اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية وتاريخ الجزائر المعاصر، والمقومات الأساسية، الإسلام و العروبة للجزائر[3].

الجمعية هي إسلامية في سيرها وأعمالها، جزائرية في مدارها وأوضاعها، علمية في مبدئها وغاياتها. أسست لغرض شريف وهو تعليم الدين واللغة العربية التي هي لسانه[4].

حزب الشعب:

تأسس في 11 مارس 1937، من طرف مصالي الحاج، وكانت أهدافه لا تختلف عن أهداف نجم شمال إفريقيا وهي:

---

1 – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1930/1945**، ج2 ،القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ط2 ،1977، ص، ص133،124.

2 – رابح لونيس بشير بلاح العربي، **تاريخ الجزائر العام 1830–1989**، ج1، الجزائر :دار المعرفة ، 2007، ص 58.

3 – تركي رابح عمامرة ،الشيخ عبد الحميد بن باديس، **رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ،ط،2001،ص226.

4 – تركي رابح عمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية "1931–1956 ورؤسائها الثلاث"**، الجزائر، ط1، 2004 ص ،ص34،33.

إنشاء حكومة وطنية وبرلمان واحترام مقومات الأمة الجزائرية، اللغة العربية والإسلام ، وقد أصدر أول جريدة له، بالعربية في الجزائر بعنوان"الشعب"، بالإضافة إلى جريدة "الأمة" التي تصدر بالفرنسية في باريس، كما أصدرت جريدة البرلمان الجزائري في أفريل 1939. وقد صدر قرار لحل الحزب، ومنع جريدة الأمة من الصدور في سبتمبر 1939، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية كان الحزب منحل وقادته في السجن، ومنعت صحفه من الصدور في الجزائر، إلا أنه واصل نشاطه السري، إلى أن أعلن نشاطه من جديد تحت اسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946. [1]

أثناء الحرب العالمية الثانية:

كان انتشار واسع للوعي أوساط الشعوب المستضعفة، مما أدى إلى ظهور تشكيلات سياسية قوية، تدعم مطالب الجزائريين وبالتالي ظهرت عدة أحزاب وهي:

حزب جماعة أحباب البيان وأصدقائه:

أسسه فرحات عباس في سطيف يوم 14 مارس 1944، والذي أصبح هيئة عامة ولقد اهتز الحزب بعد تسرب العناصر الوطنية من حزب الشعب، مما جعله يرفع شعارات وطنية تمثل طموحات الشعب، فتحالفت تشكيلات وطنية مقتنعة بفكرة الاستقلال مع حزب أحباب البيان مما أعطى الحزب قاعدة شعبية واسعة ونما نفوده السياسي[2].

ولكن بانتهاء سنة 1944 كانت الحركة الوطنية أكثر صلابة، ودخلت مع الفرنسيين في تحدى ومواجهة، مما نتج عنه حوادث 8 ماي 1945 المأساوية[3]. اعتقل فرحات عباس وأعلن عن حل الحركة وأصدقاء البيان بتاريخ 14 ماي 1945.

1 – أبو القاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص158،154.

2 – ازغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989،ص ص 17 –18.

3 – أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق الذكر، ص 238.

بعد مرور ما يقرب من سنة، عن مجازر 8 ماي 1945، أقدمت السلطات الاستعمارية يوم 16 مارس 1946، على إطلاق المعتقلين باسم العفو العام، و بعد إطلاق سراح الزعماء السياسيين بدأت الحياة السياسية في العودة من جديد، ومن بين الأحزاب التي عادت إلى الساحة السياسية :

1/- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

أسسه فرحات عباس بعد إطلاق سراحه سنة 1946، كان رافضا للاندماج، وداعيا لتقرير المصير والقضاء على الاستعمار الفرنسي[1].

2/- حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

عاد مصالي إلى الجزائر من سجنه "برازفيل"، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فأنشأ كل من "الأمين دباغين"، و"حسين الأحول"، و"أحمد مزغنة"، "ومحمد خيضر" حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التي هي استمرار لحزب الشعب الجزائري تحت غطاء جديد يسمح له بالتحرك، واستطاع أن يصدر صحيفة معبرة عن مبادئه الاستقلالية واختياراته الوطنية، ويوسع دائرة نضاله[2].

3/- المنظمة السرية:

تأسست عام 1948، تولى محمد بلوزداد مسؤولية هذه المنظمة، وبعد وفاته عين حسين آيت أحمد الذي تمت إقالته بسبب الأزمة البربرية، ثم تولى أحمد بن بله، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، وقد بلغ أعضائها 2000 عضو، وسرعان ما اكتشف الاستعمار الفرنسي هذا التنظيم، واعتقل رؤسائه وحلت المنظمة السرية مؤقتا.

4/- الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها:

تشكلت سنة 1951 من جميع الحركات والأحزاب السياسية، وانبثقت عنها لجنة تعد بمثابة هيئة سياسية، الهدف منها مواجهة الإرهاب الاستعماري إلا أنها لم تعمر طويلا نتيجة اختلاف أطرافها وتباين أهدافها[3].

1 - ياسين ربوح ، مرجع سابق الذكر ،ص 56.

2 - محمد طيب العلوي، مرجع سبق ذكره ص 250.

3 - ياسين ربوح، مرجع سابق الذكر ص 57.

5/- اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

تأسست 23 مارس 1954، وتعتبر بمثابة حركة حيادية بين جناحي حزب انتصار الحريات، هدفها إعادة الوحدة إلى الحزب، ونبذ الخلافات بين جناح المصالين المؤيدين لمصالي الحاج، وبين المركزيين المؤيدين للجنة المركزية، ولكن لم يعترف لها بالحيادية واتهمها المصاليون، أنها ألعوبة في يد اللجنة المركزية[1].

وأمام هذا الطريق المسدود الذي ألت إليه محاولة الحركة في جمع شمل الحزب، انتقل المناضلون إلى مرحلة متقدمة من العمل الثوري تتمثل في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح ضد الاستعمار. وكان مسئولو الفروع التابعة للجنة الثورية للوحدة و العمل يقومون بالتوعية لتحقيق مطامح الشعب وتوحيده وتهيئته للثورة، وشرعت في الإعداد للثورة والتخطيط لها[2].

6/- جبهة التحرير الوطني:

إن أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953-1954، أدت إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني، تم اجتماع 22 من المناضلين المتحمسين للثورة وبعدما حل حزب حركة الانتصار للحريات والديمقراطية، وأصبحت الثورة هي السبيل الوحيد والمجموعة الستة المتكونة من محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراج، لعربي لمهيدي، رابح بيباط، وكريم بلقاسم في 20-اكتوبر1954، وخلص إلى التسمية الجديدة جبهة التحرير الوطني وجناحه العسكري جيش التحرير الوطني، وبالتالي اختفت الأحزاب الجزائرية، وتوقف نشاطها وانظم بعض أعضائها إلى الجبهة، وفي سنة 1961 كان تاريخ المتفق عليه لاستعادة الجزائر سيادتها وحريتها[3].

1 - عامر قليل، **ملحمة الجزائر قسنطينة**،دار البعث، ط1، ج1،1991، ص 198.

2 - أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق الذكر، ص 53.

3 - ياسين ربوح، مرجع سابق الذكر،ص، ص57،58.

ومن هنا كان واضحا أن الظاهرة الحزبية في الجزائر، تعيش مرحلة نضج نابع عن التطور السياسي الطويل، اقترن مع التجارب السياسية التي عاشتها الجزائر منذ دخول الاستعمار إلى غاية ما بعد الحرب العالمية، اين أصبح الاستقلال الحل الوحيد.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية بعد الاستقلال وقبل التعددية

تعتبر الفترة الاستعمارية التي شاهدتها دول العالم الثالث بالفترة العصيبة، بحيث حددت طبيعة الأنظمة السياسية والأنظمة الحزبية على حد سواء، فتكاد تشترك دول العالم الثالث والوطن العربي في الظاهرة الحزبية، خاصة سيطرة الحزب الواحد على المسرح السياسي، حيث ظهرت هذه الأحزاب أثناء فترة الكفاح الذي خاضته ضد القوى الاستعمارية، وربما هذا يفسر عدم ظهور تعددية حزبية في هذه الدول، والتي من بينها الجزائر، فجاءت الأحزاب السياسية لهدف مشترك ألا وهو الاستقلال، والذي وحد جهود نخبة هذه المجتمعات للالتقاء في حزب وحيد "جبهة التحرير الوطني" تكون مهمته النضال ضد قوى الاستعمارية، فلقد تخلى الجزائريون عن انتماءاتهم الحزبية لفائدة هدف مشترك عام، صنعه وجود عدو مشترك استهدف طمس هويتهم[1].

بعد الاستقلال سيطر تحالف قيادة الأركان مع بن بلة على مقاليد الحكم، و رفض عودة التعددية الحزبية وفرض نظام الحزب الواحد، والاتجاه الأحادي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. الحزب الواحد متمثل في جبهة التحرير الوطني، لم يكن له أي دور سياسي حقيقي، ففي التجربة البومدينية كان الحزب مجرد جهاز بيروقراطي لا يحظى بتأييد الفئات الشابة المتمركزة في المدن، بسبب النزوح الريفي الذي ولدته عملية التنمية، تحولت هذه التجربة الحزبية الأحادية التي شوهت العمل السياسي الحزبي في أعين الكثير من الجزائريين، حاولت بعض القيادات السياسية الثورية تأسيس أحزاب سياسية سرية معارضة بعد الاستقلال مباشرة، فكون آيت أحمد في سنة 1963 حزب جبهة القوى

1 – لونيس فارس، **سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر "1989–2012"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسات المقارنة،، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة،2012،2013. ص 95.

الاشتراكية الذي بقي متواجدا إلى الآن كأحد الأحزاب السياسية المعارضة القوية نسبيا خارج البرلمان، وفي نفس الفترة تقريبا قام محمد بوضياف بتكوين حزب الثورة الاشتراكية، الذي كان أقصر عمرا نتيجة لقرار الحل الذي اتخذته قيادته في بداية الثمانينات، كما تأسس الحزب الشيوعي سنة 1966 تحت اسم حزب الطليعة الاشتراكية.

بعض رموز التيار الإسلامي قامت هي الأخرى بتنظيم نفسها على شكل جمعيات، للقيام بأنشطة مسجديه وثقافية ودينية وسياسية، رغم المنع الذي تعرضت له جمعية العلماء المسلمين بعد الاستقلال، التي عملت مثل الأحزاب السياسية الأخرى، تعرضت هذه الحركات السياسية إلى مضايقات كثيرة ومتنوعة، وصلت إلى حد التصفية والملاحقة حتى خارج الوطن.

استطاع التياران الأمازيغي والإسلامي أن يثبتا ويتطورا على هامش حزب السلطة والمؤسسات الرسمية، في حين اختار اليساريون خاصة في عهد بومدين التوغل داخل أجهزة الحكم، وبقي الحال على ما هو عليه حتى انتفاضة 5 أكتوبر 1988، حين وقع انكسار كبير داخل نظام الحكم، بسبب الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة والانهيارات الاقتصادية بسبب سقوط أسعار البترول، وضغوط التحولات الاجتماعية الكبيرة التي سيطرت على قياداتها الجماعات الإسلامية[1].

المطلب الثالث: التعددية السياسية والحزبية في الجزائر

التعددية السياسية:

تعتبر التعددية السياسية الركيزة الأساسية لنظام الديمقراطية المشاركاتية التي تجعل من المواطنة منطلقا لها، فلا يمكن حصر التعددية السياسية في وجود عدد من الأحزاب السياسية، بل يجب أيضا وجود قدرة لهذه الأحزاب على بناء تصورات، لبرامج الدولة والمجتمع، تقتضي وجود مجتمع مدني واعي يتعدى مجرد كونه كتلة جمعوية ذات وظائف

1 – عبد الرزاق مقري، مرجع سابق الذكر ، ص12.

تعبوية، ليكون مجتمعا مدنيا مستقلا عن النظام السياسي والأحزاب، وقادرا أن يكون قوة اقتراح اجتماعية وقوة ضغط سياسية، مؤثرة على الخيارات السياسية وقرارات النظام السياسي.

يرجع ظهور التعددية بالجزائر إلى دستور 1989، وقانون الجمعيات لنفس السنة حيث تميزت العملية في بدايتها بالبطء، ولكنها سرعان ما ارتفعت وتيرتها واكتسبت دفعا قويا نتيجة للتسهيلات التي قدمتها الدولة، لقد ادت أحداث اكتوبر 1988 إلى ميلاد دستور جديد يسمح بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي[1].

بأحداث 05 أكتوبر 1988 تكون الجزائر قد دشنت مرحلة هامة من تاريخها المعاصر، وهي مرحلة عاشها الشعب الجزائري بكل سلبياتها، وإيجابياتها هذه الحوادث تعد عاملاً دافعاً للعديد من الإصلاحات التي عرفتها الجزائر عقبها، والتي من أهمها دخول الجزائر عهد التعددية الحزبية، وفتح المنافسة السياسية بين مختلف التيارات السياسية.

فالشباب الذي خرج يومها إلى الشوارع محتجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإضرام النار في مقرات الحزب الواحد ومقرات المؤسسات العمومية للمطالبة بضرورة فتح المجال السياسي، وإنما كان يطالب بنظام سياسيا يستعمل فيه أعوان الدولة وظائفهم ومراكزهم من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة، ولكن فبإمعان النظر في هذه المطالب معتبرين أن الديمقراطية تُعد انها وسيلة تسمح بتحقيق دولة القانون، فيمكن الاتفاق على أن هذه الأحداث تعد في واقع الأمر مطلباً قوياً للديمقراطية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بفتح المجال أمام تعددية حزبية تسمح لكافة القوى السياسية بالمشاركة في تسيير الشؤون العامة.

فهذه الأحداث بخلفياتها وأسبابها وآثارها ونتائجها لاسيما السياسية منها، قد كرست المسار الإصلاحي ودعمته، بحيث لم يعد يقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما شمل

1 – أسماعيل قيرة، ، مرجع سبق ذكره، ص125.

المجال السياسي، إذ جعلت النظام آنذاك يتفطن للقطيعة الموجودة بين المجتمع والدولة، فقام بإعادة النظر في النظام السياسي من خلال تبني نهجاً ديمقراطيا تراعى فيه الحقوق السياسية[1].

واستكمالا للإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 وتدعيما للتعددية الحزبية، تم اصدار هذا القانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة أولى للمرور إلى التعددية الحزبية، ويمثل هذا الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية جوهر الاصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة الديمقراطية في الجزائر.

بعد صدور قانون الجمعيات السياسية اقبل العديد من الاشخاص على انشاء الاحزاب حتى بلغ عددها ما يقارب 60 حزبا[2].

2/- التعددية الحزبية:

قبل أن نتحدث عن التعددية الحزبية لابد أن نذكر ما سبب تراجع الحزب الواحد، تراجعت أنظمة الحزب الواحد مع بداية الثمانينات، وكان ذلك راجع إلى أن معظم الدول طبقت تجربة الحزب الواحد ولم يكن هناك حضور للرؤية السياسية، لمجمل الأهداف العامة التي قام على اساسها[3].

أما التحدث عن الجزائر فإن دستور 1976 كان قبل تعديل الفقرة الثالثة منه، يعطي الحق لاقتراح المرشح لرئاسة الجمهورية لجبهة التحرير الوطني، أما بعد تعديلها أصبح اقتراح المرشح لرئاسة الجمهورية ويكون ضمن مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني[4].

---

1 - لرقم رشيد، **النظم الانتخابية وأثره على الأحزاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام ، قسنطينة: 2005،2006 ص59.

2- بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر" 1989،2012"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسيات مقارنة، جامعة مولاي الطاهر، جامعة سعيدة، 2012 ،2013، ص115.

3- رعد صالح الالوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، الأردن :دار مجدالي للنشر والتوزيع، ط1 ،2006، ص87.

4- قندوسي رشيد وآخرون، **تطور الأحزاب السياسية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية، سعيدة: جامعة مولاي طاهر، 2008،2009، ص23.

وبسبب أحداث 05 أكتوبر ظهرت مطالب تنادي بالانتقال إلى نظام ديمقراطي، والخروج من نظام مركزي، وهذه المطالب كانت يمكن أن تتحقق لو توفرت الشروط الثلاثة:

1- قبول الجبهة بهذا التغيير.

2- قبول الجيش بالتغيير.

3- ضرورة وعي المعارضة سواء علمانية كانت أو إسلامية.

فكل الشروط لم تتوفر وكل الإصلاحات باءت بالفشل، واستطاعت السلطة أن تعيد المعارضة إلى بيت الطاعة، والجيش رفض التغيير ولم يتلاءم[1].

هناك عدة أسباب كان لها دور في اقرار التعددية يمكن اختصارها في ما يلي:

- انعدام الحرية بالرغم من اقرارها في دستور 1976 حيث كانت السلطة مركزة في يد الحزب الواحد.
- انخفاض اسعار البترول باعتبار النفط يشكل 97% من دخل الجزائر.
- زيادة حجم المديونية نتيجة تزايد حجم النمو السكاني، مما عجزت الدولة على تأميم احتياجات الافراد[2].

كان من نتائج إلغاء نظام الحزب الواحد وإقرار التعددية، هو عدد كبير من الأحزاب السياسية، بلغ في فترة 1990/1989 أكثر من 60 حزب، وهذا بسبب قانون الأحزاب السياسية متضمنا شروط سهلة للغاية.

هناك ثلاثة مراحل أساسية في عمر التجربة الحزبية وهي كالتالي:

1/- مرحلة التعددية السياسية الفعلية من 1989-1991:

في هذه المرحلة كان إقبال كبير لتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي ويمكن التركيز على أهم نقاط التغيير والتحول:

1- سليمان الرياشي وآخرون: **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية)** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص179-180.

2 - فاطمة غالي، محمد عيب، **التعديل الدستوري**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية والادارية،: جامعة مولاي الطاهر، سعيدة،2009،2008، ص27.

أ/ دستور 23 فيفري 1989:

لقد أعطى هذا الدستور الانطلاقة الأولى للتعددية السياسية الفعلية، مما فسح المجال لتأسيس الجمعيات السياسية، من بين التشكيلات التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، وصل تأسيس الجمعيات إلى 50 تشكيلة في سنة 1990، تم الاعتراف بـ22 منها، بعض الجمعيات والأحزاب السياسية في الجزائر تأسست وفق قاعدة شعبية وخلفيات تاريخية، كما هو الحال للأحزاب الإسلامية، التي كان لها امتداد تاريخي مند الاستقلال، وكانت تمارس نشاطها سريا ومنها جماعة الموحدين في عام 1963 والتي مهدت لتأسيس حركة مجتمع الاسلامي وغيرها.

* لقد عرفت هذه المرحلة تشكيلات، اغلبها تعبر عن مصالح فئوية معينة ولكن سرعان ما سقطت معظم الاحزاب الصغيرة التي بلغ عددها 29 وحصلت على 5%.

ب/ قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي رقم 11/98:

يعتبر دستور الدولة ممثل القاعدة الاساسية التي ينطلق منها أي قانون، ينظم ويضبط نشاط تأسيس هذه الجمعيات، وفي 05 جويلية 1989 إعتمد القانون على نظام الاخطار الذي ترك مجال الحرية لتكوين جمعيات.

ج/ الانتخابات المحلية والتشريعية 1990-1991:

في هذه المرحلة تم إعطاء لكل جمعية مكانها الحقيقي، فتحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المرتبة الأولى، بفرق شاسع مع التيارات الأخرى، "تعتبر التعددية في هذه المرحلة حقيقية وفعلية، لكنها لم تدم طويلا بعد حدوث ازمة سياسية وأمنية عام 1992، وبالتالي ظهور قوة سياسية جسدها التيار الإسلامي"[1].

تحصلت الجبهة الإسلامية على 44 بالمئة من اجمالي المقاعد المجلس الشعبي الوطني في الدور الأول للانتخابات.

[1] - عبد الناصر جابي، **الانتخابات (الدولة والمجتمع)**، دار القصبة للنشر، 1999، ص ص91، 92.

مرحلة توقيف المسار الانتخابي 1992-1996:

بعد فوز الجبهة في الانتخابات البرلمانية 1992، اتضح وجود تناقض بين اتجاه الحزب والنخبة الحاكمة في الجزائر، "النخبة العسكرية" وعلى اثر هذه الظروف قام الرئيس الشادلي بن جديد بحل البرلمان، وبعد ما يقارب أسبوع استقال من منصبه، مما أدى إلى وجود فراغ دستوري، ما جعل الحكومة تستعين بالجيش الشعبي، والتدخل في صورة وقائية لحماية الامن العام في البلاد، وبتوقف المسار الانتخابي ألغيت نتائج الانتخابات من قبل المجلس الأعلى للأمن، وحلت الجبهة الإسلامية من طرف السلطة القضائية، واعتقل معظم قادتها فتغيرت الخارطة الحزبية، وأصبحت خارج إطار السلطة، فأحزاب كانت معارضة للوضع وأحزاب رحبت بتدخل الجيش، فتقلص نشاط الاحزاب وانكمش.

وتركز النشاط السياسي على احزاب شاركت في مؤتمر الوفاق الوطني، وهي حزب حركة مؤتمر السلم، وحركة النهضة الإسلامية، حزب التجديد الجزائري، جبهة التحرير الوطني، الحزب الليبرالي الاجتماعي، التحالف الوطني الجمهوري، وحركة مجد.

3/- المرحلة الثالثة:

تم تعديل الدستور بمقتضى الاستفتاء الشعبي في نوفمبر 1996، وتم صدور قانون عضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في مارس 1997، وتم اجراء انتخابات تشريعية ومحلية في نقس السنة، ثم الرئاسية في سنة 1999، والتشريعية والمحلية مرة أخرى عام 2002، سوف نتناول هذا الأمر على الشكل التالي:

أ/ دستور 1996:

بعد حدوث عدة مشاكل عقب النشاط السياسي، تم وضع ضوابط جديدة لسير الأحزاب السياسية، من أجل تمكينها من المشاركة الديمقراطية، ونجد المادة 42 تنص على الحق في إنشاء الأحزاب السياسية حق معترف به ومضمون[1].

[1] بن عمير جمال الدين، "**إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر2005-2006، ص، ص، 68،69.

ب/القانون العضوي:

المتعلق بالأحزاب السياسية، هناك عوامل سياسية أخرى، ساهمت في تغيير الخارطة الحزبية من بينها الانتخابات التشريعية والمحلية في عامي 1991-2002، والرئاسية في عامي 1999-2004، وقد عرفت هذه المرحلة صعود أحزاب سياسية معينة مثل: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم والاصلاح الوطني، فيما تراجعت البعض الاخر مثل: حركة النهضة، حزب التجديد[1].

المطلب الرابع: التصنيفات الحزبية السياسية

تصنيفات الأحزاب السياسية في الجزائر:

بالقراءة المبسطة لخارطة الأحزاب السياسية في الجزائر، والتركيز خاصة ما بين سنة 1989 إلى 1999 نجد حوالي 28 حزب سياسي، يمكن بلورتها جميعا في إطار ثلاثة أجنحة رئيسية، واهم هذه الأحزاب هي:

أحزاب التيار الوطني، الأحزاب الإسلامية والعلمانية، بالإضافة إلى ذلك فسوف ندرج قائمة لمعظم الأحزاب السياسية إلى يومنا الحالي.

أولا التيار الوطني: وتجلى هذا التيار في حزبين رئيسيين بارزين في الساحة السياسية، وهما حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي

1/ حزب جبهة التحرير الوطني: ارتبط ميلاد الحزب، في اجتماع جماعة 22 جوان 1954، وانطلاق ثورة أول نوفمبر 1954، وهو الحزب الذي تقدم المشهد السياسي والتاريخي الجزائري المعاصر، بفعل الثورة التي نقلت الجزائر من عهد الاستعمار إلى عهد الاستقلال، وحكم البلاد كحزب واحد في ظل نظام حزبي واحد منذ 1962 إلى غاية 1989، اثر صدور دستور التعددية الحزبية.

1 - بن عمير جمال الدين، نفس المرجع، ص، 70.

ومن برنامجه:

1. إرساء قواعد سليمة للممارسة الديمقراطية وترسيخ مبدأ دولة القانون.
2. الإسراع بتطبيق كل ما يجسد التوجيهات الديمقراطية في مجالات الحياة الوطنية المختلفة.
3. حماية وتجسيد الثوابت التي ضحى في سبيلها الشعب الجزائري.
4. القيام بإصلاح شامل للنظام الاقتصادي.
5. المحافظة على قطاع عام واسع لأنه يشكل ورقة رابحة لاستثمار التنمية وازدهارها.

2/التجمع الوطني الديمقراطي:

- تم تأسيسه في فبراير عام 1997، وتأسس على مبادئ الفاتح نوفمبر، وهو تنظيم سياسي وطني، يعبر عن ضمير الأمة ويستجيب لطموحات المواطنين والمواطنات الأحرار.
- يناضل من اجل الحداثة والعصرنة، مطلقاته الأساسية ومرجعيته الفكرية هي الرصد التاريخي للحركة الوطنية للأمة.
- يؤمن بالتعددية السياسية وبالتناوب على السلطة بالطرق السلمية.
- يدافع عن الحرية ويعمل من اجل استقطاب القوى الشعبية من اجل تحقيق أهداف وطنية.
- يناضل من اجل التعبير الحر وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان
- السعي إلى تحقيق التطور الاقتصادي المتكامل...الخ[1].

ثانيا: التيار الإسلامي

يشمل الأحزاب ذات التوجه الإسلامي:

1/ حزب مجتمع السلم: تأسس في نوفمبر 1999، من قبل الشيخ "محفوظ نحناح" بمناسبة الانتفاضة الفلسطينية، أخذت تسمية الحركة الفلسطينية "حماس"، خرجت الحركة بعد مؤتمر

1 – قادة الزاوي، **النظام الحزبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي واداري كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مولاي الطاهر ، سعيدة ص، ص،35، 36.

29 افريل1991 "حركة المجتمع الإسلامي"، عرفت تغييرات جوهرية مست برنامجها الانتخابي، وخطابها السياسي، ولكن بالرغم من ذلك تعتبر الحركة، الجناح المعتدل في الحركة الإسلامية.

3/ حركة الإصلاح: تأسست في 29 جانفي 1999، من طرف "عبد الله جاب الله"، ونتيجة للانشقاق الذي حدث في حركة النهضة، والأزمة الداخلية التي عصفت بها في جانفي، وذلك بهدف إعادة بناء وهيكلة التيار الإسلامي الوطني على رؤية سياسية جديدة[1].

ثالثا: التيار العلماني

1/- التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية: تم إعلان عليه بعد أحداث أكتوبر، وذلك قبل التعديل الدستوري، حيث تم تأسيسه في منطقة القبائل في 1989/02/10 من طرف مناضلين قدماء في الحركة الثقافية البربرية وجبهة القوى الاشتراكية، وتعد الملائكية احد أهم التصورات السياسية والفكرية لهذا الحزب، التي أبرزت المشاركة في تشريعات ديسمبر 1991، كقوة سياسية، ووطنية رغم تواجد قاعدته الانتخابية في القبائل[2].

2/حزب العمال: يعود أصوله إلى التيار التروتسكي، الذي ناضل سرا في الجزائر مند السبعينات، ضد النظام الحاكم من اجل الديمقراطية والسيادة الوطنية، عبر انتخابات حرة ديمقراطية لمجلس تأسيسيي وفي عام 1989، تأسس الحزب تحت تسمية حزب المنظمة الاشتراكية العمالية، ثم تحول لاحقا إلى حزب العمال في جويلية، ويعتبر الحزب نفسه طرفا مندمجا في الكفاح الدولي، داخل إطار عالمي منظم للتروتسكية التي يسميها البعض بالأممية الترابطية، والحزب ترأسه لويزة حنون[3].

1 – عزيزي جميلة، مرجع سابق الذكر، ص47.

2 – ياسين ربوح، مرجع سابق الذكر ص ص61 ، 62.

3 – قادة الزاوي، سابق الذكر،ص77.

المبحث الثاني: التيار الثوري الوطني "جبهة التحرير الوطني"

المطلب الأول: نشأة حزب جبهة التحرير الوطني

أولا: نشأة جبهة التحرير الوطني:

هناك عوامل داخلية و خارجية ساعدت على ظهور جبهة التحرير الوطني وتتمثل فيما يلي:

أ/العوامل الداخلية:

سنتحدث عن الاسباب العامة، حيث نجد ان الجزائريون كانوا يعيشون البؤس بسبب الاستعمار الفرنسي، مما تعددت الفوارق الاجتماعية، حيث عنى الجزائريون من عدم الإنصاف والمساواة، وفي سنة 1954 عاشت الجزائر أزمة اقتصادية ،حتى بات الشعب على حافة المجاعة[1].

أما الأسباب الأخرى تتمثل في اجتماع الاثنين والعشرون وإنشاء لجنة الستة، يعتبر هذا الاجتماع الذي ضم 22 من أبناء الجزائر المناضلون المتحمسين لإشعال نار الثورة المسلحة، وهو المنطلق الحاسم للتعجيل بالثورة وتأسيس جبهة التحرير الوطني، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من مؤسسو اللجنة الثورية للوحدة والعمل، إلا أن عدد أفرادها محدود ولعل عدم انضمام المناضلين إليها، مبعثه خشيتهم من أن تتحول إلى حزب جديد، إلا أن هذه اللجنة تمكنت بفضل الاحترام الذي يكنه المناضلون للسيد مصطه بن بولعيد، من تجميع العديد من مناضلي المنظمة العسكرية السرية، الموزعين في أنحاء البلاد بأسماء مستعارة، كان الاجتماع أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعيدا عن المركزيين والمصاليين، وتم الاتفاق على حل حزب حركة الانتصار والحريات الديمقراطية والقضاء على تأثير الأزمة، وإنقاذ الحركة الثورية الجزائرية من السقوط، كما تقرر انطلاق الثورة المسلحة، كوسيلة وحيدة من أجل تحرير الجزائر، انتهى الاجتماع بتكليف مسؤول يتم انتخابه، يطبق قرارات الاجتماع وتعيين قيادة. لظروف أمنية انتخب محمد بوضياف الذي

1 - بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، ط3، لبنان، دار النفائس، 1990، ص16.

استدعى: بن بولعيد، ديدوش مراد، بن مهيدي، وبيطاط، كريم بلقاسم، فأصبحت القيادة تتكون من ستة أعضاء إلا ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج هم: احمد بن بلة، محمد خيضر، ايت احمد حسين[1].

وبعد النقاش والتحليل خلصت المجموعة الستة على أن تتضمن التسمية الجديدة في الحركة، كلمة الجبهة لأن الجميع الجزائريين مهما كان انتمائهم السياسي يستطيعون الانضمام إلى الحركة الجديدة، كما اقترح بعضهم (جبهة الاستقلال الوطني) ففضل بن بولعيد التحرير على الاستقلال، لأننا غير مستقلين وسيبدأ التحرير قريبا، فوافق الحاضرون الذين خلفوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وهو: "جبهة التحرير الوطني"، وقد تم التوصل في الاجتماع إلى خلق ذراع عسكري لجبهة التحرير الوطني، سمي "جيش التحرير الوطني"، وهكذا تم الاعداد للثورة بالجبهة ذات شعبتين: الأولى سياسية جبهة التحرير الوطني والثانية عسكرية: جيش التحرير الوطني. وهكذا ظهرت جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية سياسية، وكان بيان أول نوفمبر 1954 أول وثيقة تصدر عن الجبهة[2].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للحزب وطرق تمويله

أولا: الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني:

تطرق القانون الأساسي للحزب في فصله الثامن المادة 29: يتشكل الهيكل العام للحزب من الهيئات التالية:

الهيئات والهياكل القاعدية:

المحافظة، القسمة، الخلية، تنظيم المناضلين من الجالية الجزائرية في المهجر.

المحافظة:

هي هيكل الحزب على مستوي الولاية وتتكون من الجمعية العامة للمحافظة، مكتب المحافظة، أمين المحافظة، ويمكن انشاء المقاطعة أو أكثر في المحافظة، الواحدة التي تتميز بالخصوصيات التالية:

1 – ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق الذكر، ص57.

2 – عمار قليل، مرجع سابق الذكر، ص ص182، 183.

شاسعة المساحة وبعد المسافات فيها، تعدد الدوائر والبلديات وتباعدها، التباين الجغرافي والسكاني فيها وكثافة النشاطات وتنوعها، وتتكون المقاطعة من القسمات، والتي تشترك في خصوصيات جغرافية وسكانية واحدة، وتنشأ المقاطعة بقرار من الأمين العام للهيئة التنفيذية، وباقتراح من الجمعية العامة من المحافظة ومكتبها.

القسمة:

هي هيكل الحزب على مستوي البلدية أو الدائرة الحضرية في المدن الكبرى، وتتشكل من مجموعة خلايا بإقليم البلدية أو الدائرة الحضارية، وتتكون من جمعية عامة، للقسمة وأمين القسمة.

3/- الخلية:

هي التنظيم القاعدي الأساسي للحزب، والنواة الأولى في بناءه. هي التي تنظم في أحياء المدن والقرى والمداشير، وهي المسؤولة عن الحيوية للحزب، ومدى نشاطه وفعاليته وقدرته على العمل، والتعبئة والتأثير في المحيط الاجتماعي والحقل السياسي والجماهيري. وفي حالة عدم توفر عدد المناضلين المقرر قانونا لإنشاء الخلية يمكن تنظيم المناضلين في النواة، وربطها بأقرب خلية في انتظار استكمال العدد المطلوب لتكوينها[1].

ثانيا/المؤتمر الوطني:

هو أعلى هيئة للحزب ومن اختصاصاته:

- وضع الخطوط العامة للبرنامج السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للحزب.
- المصادقة على نظامه الداخلي وجدول أعماله.
- انتحاب مكتب لتسير أشغاله ...الخ المادة29 الفصل الثامن للقانون الأساسي للحزب.

1 - ياسين ربوح، مرجع سابق الذكر، ص85.

الهيئات الوطنية:

المؤتمر – اللجنة المركزية – رئاسة الحزب – المكتب السياسي– الأمين العام.

المادة 31: المؤتمر الوطني هو أعلى هيئة للحزب ويضطلع بـ[1] :

- وضع البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحزب.
- إعداد القانون الأساسي للحزب وإقراره.
- انتخاب اللجنة المركزية.
- انتخاب رئيس الحزب.
- مناقشة التقرير المالي والأدبي للجنة المركزية.
- تحديد التوجهات العامة للتعامل مع مؤسسات الدولة والمحيط السياسي والاجتماعي.

المادة 32: ينعقد المؤتمر الوطني كل خمس سنوات في دورة عادية، ويمكن أن ينعقد في دورة استثنائية، بدعوة من رئيس الحزب أو من اللجنة المركزية، بناء على طلب من ثلثي أعضائها وبموضوع محدد.

المادة 35: اللجنة المركزية هي أعلى هيئة للحزب بين مؤتمرين وهي مسؤولة أمام المؤتمر.

المادة 36: تتكون اللجنة المركزية من 270 –351 عضوا، ينتخبهم المؤتمر.

المادة 37: تجتمع اللجنة المركزية مرتين في السنة، في دورتين عاديتين ويمكن أن تجتمع في دورة استثنائية عند الاقتضاء، بطلب من الأمين العام أو بطلب من ثلثي أعضائها.

المادة 38: تضطلع اللجنة المركزية بما يلي:

- انتخاب الأمين العام للحزب لمدة خمس (05) سنوات.
- إعداد النظام الداخلي للحزب.
- تحديد الأولويات والسهر على تطبيق البرنامج العام للحزب.

[1] - القانون الاساسي لجبهة التحرير. من الموقع http://www.pfln.org.dz/?page_id=209 في يوم 2015/05/20 على الساعة 21:30.

- السهر على تطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب.
- تنشيط الحياة الحزبية في مختلف المجالات.
- تجسيد الخط السياسي للحزب وفق قرارات و لوائح المؤتمر.
- تجسيد سياسة الحزب في ميدان العمل المشترك مع الأحزاب وفي حالات الائتلاف.
- البت في التحالف مع الأحزاب الوطنية الأخرى.
- تزكية المكتب السياسي الذي يقترحه الأمين العام.
- انتخاب مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية.
- مناقشة تقارير المكتب السياسي والبث فيها.
- البث في قرارات لجنة الانضباط المركزية.
- انتخاب لجان دائمة من بين أعضائها.
- ضبط موارد الحزب و مصادرها و مبالغ الاشتراك، ومساهمات المنتخبين والإطارات في مالية الحزب.
- إعداد ميزانية الحزب السنوية والحساب المالي[1].

الأمين العام للحزب:

المادة 40: الأمين العام هو الناطق الرسمي للحزب.

المادة 41: يضطلع الأمين العام للحزب بـ:

- ✓ تطبيق لوائح اللجنة المركزية وتوصياتها وقراراتها.
- ✓ سير أجهزة اللجنة المركزية.

المادة42: يتولى الأمين العام:

- ✓ توجيه وتنسيق أعمال المكتب السياسي واللجان الدائمة والهيئات البرلمانية.
- ✓ توجيه أعضاء الحكومة المنتمين للحزب.
- ✓ توزيع المهام بين أعضاء المكتب السياسي.

[1] - القانون الاساسي لجبهة التحرير، المرجع السابق.

- ✓ الدعوة إلى اجتماعات اللجنة المركزية، رئاسة اجتماعات المكتب السياسي، ودورات اللجنة المركزية، وفي حالة وجود مانع يكلف عضوا من المكتب السياسي لهذا الغرض.
- ✓ رئاسة هيئة التنسيق الوطنية.
- ✓ اختيار رئيسي المجموعتين البرلمانيتين في كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.
- ✓ توزيع المهام بين منتخبي الحزب في الهياكل البرلمانية.
- ✓ اختيار أمناء المحافظات من بين أعضاء مكاتبها.

المكتب السياسي:

المادة 43: المكتب السياسي هو الهيئة التنفيذية للجنة المركزية، وأعضاؤه مسؤولون أمام الأمين العام، بصفة فردية وأمام اللجنة المركزية بصفة جماعية.

المادة 44: يتكون المكتب السياسي من 11 – 15 عضوا تزكيهم اللجنة المركزية باقتراح من الأمين العام[1].

المادة 45: يتولى المكتب السياسي على وجه الخصوص ما يلي:

- ✓ تطبيق قرارات اللجنة المركزية.
- ✓ متابعة النشاط الحزبي والسياسي.

هيئة التنسيق:

المادة 46: تنشأ هيئة تنسيق وطنية استشارية تتكون من:

- ✓ أعضاء المكتب السياسي.
- ✓ رؤساء اللجان الدائمة في الحزب.
- ✓ رئيسي كتلتي الحزب في البرلمان.
- ✓ وزراء الحزب في الحكومة، ومسؤولي هياكل البرلمان المناضلين، والأمناء العامين للتنظيمات الوطنية المنتمين للحزب.

[1] - القانون الأساسي لجبهة التحرير ، نفس المرجع السابق.

- ✓ يمكن للأمين العام دعوة من يراه ضروريا للحضور في هيئة التنسيق.
- ✓ يحدد النظام الداخلي للحزب مهام هذه الهيئة.

المادة 47: تجتمع هيئة التنسيق بدعوة من الأمين العام كلما دعت الضرورة لذلك.

طرق تمويل حزب جبهة التحرير الوطني: يجب ان تدفع اشتراكات لتمويل الحزب سواء الموجودة في الداخل أو الخارج بالعملة الوطنية فقط، ومن بين طرق التمويل نجد :

الهبات والوصايا:

لقد ربطها المشرع بمجموعة من القيود:

- ➢ أن يكون مصدرها وطني وفقا للمادة 29منه اي يمنع الدعم المادي من الجهة الاجنبية
- ➢ أن يصرح بالهبات الوزير المكلف بالداخلية
- ➢ أن تأتي الهبات والوصايا من الاشخاص الطبيعيين.[1]
- ➢ أن لا تتجاوز 100 مرة الأجر الوطني الأدنى

العائدات المرتبطة بنشاط: يمكن ان يكون للحزب السياسي نشاطه الاستثماري المادة 32.

المساعدات المحتملة التي تقدمها الدولة: إذ تعتبر من أهم مصادر تمويل الأحزاب، وقد ربطها المشرع بالمقاعد المحصل عليها في البرلمان، المادة 33 منه أما المادة 34 قد وضع فيها المشرع إمكانية جرد الأملاك المنقولة والعقارية، ضف إلى ذلك تقديم حسابات سنوية للإدارة المختصة.

إن كل مخالفة للاحكام المالية للحزب السياسي السالفة الذكر تعاقبه بالحبس من سنة إلى 5 سنوات أو بغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 دج و 50000 دج[2].

1 – القانون الأساسي لجبهة التحرير، نفس المرجع السابق.

2 – ياسين ربوح، مرجع سابق الذكر، ص92،93.

المطلب الثالث: جبهة التحرير الوطني بين المعارضة الخارجية والمشاكل الداخلية

أولا: المعارضة الخارجية:

واجه النظام السياسي الجزائري ومنه حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال وإلى غاية إقرار التعددية الحزبية معارضة من قبل الأحزاب السرية: (جبهة القوى الاشتراكية، الحزب الثوري الاشتراكي)، والجمعيات: (الحركة الثقافية البربرية...الخ)، وأما عن أسباب هذه المعارضة والرفض المطلق للأحادية الحزبية، يقول الأستاذ ناجي عبد النور: "لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، الصراع السياسي أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة، تمارس نشاطها في السرية، تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها آيت أحمد، والحزب الثوري الاشتراكي الذي أسسه محمد بوضياف، والذي دعا للتعددية وحل الجبهة.

فالمعارضة السياسية لهذه الأحزاب، جاءت نتيجة لإقامة النظام الواحد اللاغي للآخر والرافض لكل أنواع الاختلاف، إن بوضياف طالب بحل الجبهة، لأن دورها انتهى مع انتهاء حرب التحرير الوطنية واستقلال الجزائر.

الرئيس هواري بومدين كان قد رخص سنة 1971، تأسيس الجمعيات التي أصبحت فيما بعد المتنفس الذي من خلاله يعبر الأفراد والجماعات عن أفكارها، وهو ما سمح له في وضع توازن لجميع أطراف المعارضة.

ثانيا: المشاكل الداخلية:

ظهرت غداة الاستقلال خلافات سياسية في حزب جبهة التحرير الوطني، فحين عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية برزت انقسامات داخل الجبهة، إن مؤتمر طرابلس بتاريخ ماي–جوان 1962،[1] يتمحور حول تحويل الجبهة إلى حزب وانتخاب مكتب سياسي وإنشاء مجلس تأسيسي بعد تقرير المصير، يتولى إعداد دستور للبلاد والتشريع باسم الشعب وتعيين

[1] - لونيس فارس، مرجع سابق الذكر، ص ص93.

حكومة، ومن هنا برزت ثلاث تيارات إيديولوجية متصارعة داخل الحزب، تحاول هي الأخرى التعبير عن مصالحها الاجتماعية والثقافية، وهذه التيارات هي:

1. **التيار الاشتراكي:** يدعو إلى إقامة وبناء مجتمع اشتراكي.
2. **تيار رأسمالي ليبرالي:** يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية، ويدعو إلى إقامة مجتمع رأسمالي ليبرالي وكذلك التعامل مع فرنسا.
3. **تيار رأسمالية الدولة الوطنية:** يعكس طروحات البرجوازية الصغيرة ذات النزعة الوطنية.

فهذه التيارات المتصارعة، تشكلت اثناء الثورة التحريرية، فالجبهة هي عبارة عن اتحاد مجموعة من الحركات والإيديولوجيات، ففي غياب استراتيجية وإيديولوجية واضحة وخاصة بالحزب، لا يمكن التحكم في الحزب وفي استمراره، خصوصا في ظل تعدد الأفكار والآراء بما يجعل الحزب أمام واقع صعب وعدم التوافق بين أعضائه، وهو الأمر الحاصل لجبهة التحرير الوطني، مما يؤدي إلى تواجد أزمات داخلية في الحزب[1].

المطلب الرابع: التمثيل السياسي للحزب الثوري"حزب جبهة التحرير الوطني"

سوف نركز على الانتخابات التشريعية لفترة التعددية، فالجبهة وبعد الانهزام التاريخي لها في الدور الأول، من أول انتخابات تشريعية تعددية 26/ 12/ 1991، أمام حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية، حاولت الجبهة في الانتخابات التشريعية لسنة 1997، العودة إلى المسار الصحيح إلا أنها لاقت هذه المرة أحزاب أخرى متمثلة في: حزبي التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، لتحل ثالثا ب 64 مقعدا من خلال 1.497.285 صوت، حيث تحصلت جبهة التحرير الوطني على 69 مقعد[2] .

1 – لونيس فارس، مرجع سابق الذكر،ص ص،95،94.

2 – عبد المالك زغدود، **النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة :جامعة قاصدي مرباح، 2013-2014، ص34.

جاءت الانتخابات التشريعية لسنة 2002 لتعيد الجبهة إلى مكانتها المعهودة، لما حققت المرتبة الأولى ب 199 مقعدا وبعدد أصوات قدرت بـ 2.618.003 صوت أي بنسبة 35.84%، وفي غياب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، حصلت جبهة التحرير الوطني على كل المقاعد بولاية تيزي وزو، وأغلبية المقاعد بكل من بجاية، بومرداس والبويرة[1].

أما في سنة 2004، تميزت الانتخابات الرئاسية الثالثة عن سابقها بأنها جرت في ظروف أمنية حسنة، ووضع سياسي مستقر الذي سمح بتنوع الحراك السياسي[2].

أما في الانتخابات 2007، تحصلت جبهة التحرير الوطني نسبة 98.22 بالمائة من الأصوات، و163 مقعدا في البرلمان بعد فقدان 63 مقعد، ولكنها بقيت الحزب الاكبر في الجزائر[3].

أما في سنة 2012، ففي التشريعات حافظت جبهة التحرير الوطني على المرتبة الأولى، وارتفع عدد المقاعد إلى حد كبير ب84، مقارنة بحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تحصل على 68 مقعد، وتلاه حزب العمال ب20 مقعد[4].

أما في سنة 2014، فاز عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رابعة في الانتخابات الرئاسية [5]. وفي نفس السنة أعيدت مكانة لحزب جبهة التحرير الوطني إلى يومنا هذا.

1 – لونيس فارس، نفس المرجع السابق ،ص ص97،98.

2 – ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي**: دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث ،2007 ،ص75

3 – http/en.wikipediya.org/national libiration front (algeria).

4 – عبد المالك زغدود، تامر عجرود، مرجع سابق الذكر،ص ،ص، 38–40 .

5 – مراد بن سعيد، المجلة العربية للعلوم السياسية ،مراد بن سعيد، انتخابات الرئاسية الجزائرية "تراجع ام تقدم" ، العدد 43،44 201، ص28.

خلاصة:

لم تكن الاحزاب السياسية في الجزائر وليدة الحاضر، بل تعود جذورها إلى التاريخ السياسي في الجزائر، من بداية الاستعمار وصولا إلى الكفاح السياسي، الذي تمخض عنه ميلاد الاحزاب السياسية، وتجسيد الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني" الذي اعتمد عليه منذ الاستقلال، ولكن بسبب الأزمات اضطر إلى الانحناء جانبا، لفسح المجال أمام التعددية، وإعطاء فرصة للممارسة السياسية، وسبب للوصول إلى التعددية كانت أحداث أكتوبر التي أدت إلى التضييق على السلطة، مما وجدت نفسها تمشي في طريق التعددية الحزبية، التي أعلن عنها في سنة 1989، ولكن بمجرد انتهاء الانتخابات وتحصل جبهة الانقاذ على المرتبة الأولى، لم تتقبل السلطة الوضع، مما اضطر إلى توقيف المسار الانتخابي واستقالة رئيس الجمهورية شادلى بن جديد، وحل البرلمان وتأزمت الأمور وأصبح الحكم عسكري، وأصبح الشعب يعيش في الأمن، حتى مجيء الرئيس بوتفليقة إلى مقاليد الحكم، وعاد حزب جبهة التحرير الوطني من جديد يفرض نفسه، ومما ساعده في ذلك هو أن التعددية أصبحت شيء عادي لدى المجتمع، وأصبحت الجبهة المخرج الوحيد لضمان الأمن والاستقرار، وأصبح للحزب الثوري تمثيلا سياسيا مشرفا في السنوات الأخيرة وخاصة سنوات -2002-2012-2014.

الفصل الثالث

دور حزب جبهة التحرير الوطني

في الاصلاحات السياسية

ومكانة المجتمع المدني

تمهيد:

هناك اختلاف بين مفكري الغرب في تعريف الأحزاب السياسية، فقد أكد الفكر الليبرالي على الجانب العلمي للعملية السياسية "التنظيم" و الإيديولوجية، و وظائف الأحزاب في حين ابرز الفكر الاشتراكي مفهوم الحزب الطبقي (التركيز على تكوين الأبعاد الاقتصادية وأسلوب الوصول إلى الحكم عن طريق الثورة، كقابل أسلوب الانتخاب لدى المفهوم الليبرالي).

سنحاول في هذا الفصل التركيز على الحزب الثوري "حزب جبهة التحرير الوطني" باعتماد على أهم القادة فيه، مع ذكر معظم الأزمات التي مر بها، و ذكر أهم الإصلاحات السياسية وذكر دور الإعلام في تفعيل حزب جبهة التحرير الوطني. كما نركز على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية، مع وجود عقبات تتمثل في سيطرة الحزب السياسي " حزب جبهة التحرير الوطني" وتأثير السلطة عليه.

المبحث الأول: حزب جبهة التحرير الوطني واهم الإصلاحات السياسية:

المطلب الأول: تداول القيادة في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري

تختلف الأحزاب الجزائرية المعاصرة في طريقة التداول على المناصب القيادية من حزب لأخر، وتبعا لبنائها السلطوي، ودرجة تركيز النمط القيادي، ولكن تشترك معظمها في وجود تداول غير ديمقراطي على القيادة، بالرغم من أن الكثير من القيادات الأحزاب في الجزائر تحمل شعار الديمقراطية.

ولقد اثر النمط القيادة الكاريزمي في هذه الأحزاب، وعدم وجود انتظام مستمر في دورة النخبة الحزبية على أسلوب التداول على القيادة، حيث اخذ هذا الجانب شكلا غير ديمقراطي في اغلب الظروف.

تداول على قيادة الحزب اثنا عشر 12 مسئولا منذ تأسيسه، محمد خيضر، أحمد بن بله، هواري بومدين، شريف بلقاسم، أحمد قايد، محمد الشريف مساعديه، محمد الصالح يحياوي، الشاذلي بن جديد، محمد الشريف مساعديه للمرة الثانية، عبد الحميد مهري، بوعلام بن حمودة، على بن فليس، عبد العزيز بلخادم[1].

فحزب جبهة التحرير الوطني الذي عرف تداول أربع أمناء عامون على قيادته منذ إقرار التعددية السياسية، ورغم الإشادة بتجربته في هذا المجال، إلا أن الطريقة التي وصل بها هؤلاء القادة إلى هذه المناصب تشير إلى وجود نمط غير ديمقراطي في أسلوب التداول، فوصل عبد الحميد مهري إلى منصب الأمانة العامة نهاية عام 1988، كان عن طريق الإطاحة بالتيار المحافظ في النخبة الحزبية، الذي رفض إصلاحات رئيس الدولة بن جديد، باعتبار أن الجبهة في تلك الفترة، كانت تمثل حزب الدولة الوحيد.

كما أن تولي بوعلام بن حمودة منصب القيادة عام 1996، والإطاحة بمهري وأنصاره لم يكن بطريقة ديمقراطية، إذ أن بعض الأطراف في نخبة الحزب، وعلى رأسهم عبد القادر حجار وعبد الرحمان بلعياط تولوا مهمة الانقلاب العلمي، أو المؤامرة العلمية على حد تعبيرهم، ضد القيادة القديمة، بعد أن عرف الحزب في تلك الفترة معارضة شديدة للسلطة المركزية، وهذا ما أدى إلى اتهام أجهزة الأمن "الجيش" في دعم هذه الحركة التي تولت

---

1 – الطيب بولنصيف، **المجتمع المدني والدولة، دراسة سوسيو، سياسية "لجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع، 2012،2013، ص232.

الإطاحة به، كما تمت الإطاحة بن حمودة فيما بعد، من منصب القيادة عندما أصبح يعبر عن غضبه من السلطة التي لا تستشير حزبه، ولا تشاركه في القرارات ولا في الخيارات السياسية والاقتصادية على حد تعبيره، وخلفه على بن فليس في منصب الأمانة العامة، إلى غاية إلغاء المؤتمر الثامن المنعقد في سنة 2003، حيث عرف الحزب أزمة داخلية وانعكست فيما بعد على القيادة، ولقد استطاعت الحركة التصحيحية الممثلة في هيئة التنفيذ والتنسيق وعلى رأسها عبد العزيز بالخادم، عبد القادر الحجار، سعيد بوحجة، الإطاحة بالأمين العام السابق بن فليس، واختيار بالخادم أمينا عاما في مؤتمر الحزب الأخير عام 2005.[1]

عمار سعيداني (ولد في 17 أبريل 1950) في تونس، لعائلة جزائرية تنحدر من ولاية الوادي جنوب شرق الجزائر، هو سياسي جزائري والرئيس السابق للمجلس الشعبي الوطني من 2002 حتى 2007، وهو عضو بارز في حزب جبهة التحرير الوطني، أنتخب أمينا عاما للحزب برفع الأيدي خلال أشغال الدورة السادسة للجنة المركزية للحزب في 29 أغسطس سنة 2013، وهو يشغل هذا المنصب إلى غاية اليوم[2].

المطلب الثاني: الخلافات السياسية والتنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني

نتيجة لطول عمر الحزب الطويل ومقارنة بأعمار الأحزاب الأخرى، ودرجة مكانته السياسية على الساحة الوطنية، وحجمه السياسي والتنظيمي، فإنه أكثر الأحزاب الجزائرية التي تعرضت إلى خلافات متعددة ومتنوعة، لاسيما ذات الطبيعة السياسية والتنظيمية، تركز أهم خلاف سياسي عند إقرار التعددية الحزبية عام 1989، حيث ظهرت عدة تناقضات داخله، بفعل إصلاحات الرئيس الأسبق الشادلى بن جديد حول صياغة دستور جديد في أعقاب أحداث العنف أكتوبر 1988، وطرفي هذا الخلاف شمل أنصار "محمد الشريف مساعديه" الطرف المحافظ في الحزب، ضد الجناح الإصلاحي أو ما يسمى بيروقراطية الحزب، فإن الطرف الأول لم يكن يرغب في إقرار هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية. و اصتدم هذا الجناح مع مؤسسة رئاسة الدولة، وعلى اثر ذلك قام" بن جديد " بعملية تجديد

1 – أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ط1 2014، ص ص ص 281،282،282.

2– عمار سعيداني، من الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ 2015/08/20 على الساعة 10:30

لرئاسته مرة ثالثة، في استفتاء عام 1988، حيث فاز فيها بأغلبية مطلقة ومن تم اتخذ قرار بعزل بعض أنصار الطرف المحافظ، أما الجناح الثاني فقد شمل مجموعة الإصلاحيين التكنوقراط، والتي أعربت عن عدائها الكبير للاتجاه الأول، ورغبتها في إدخال إصلاحات جديدة، رغم أن أنصارها كان يتخللهم بعض الاختلاف في وجهات النظر، لاسيما " مولود حمروش" والسيد " احمد "غزالي" فقد تدخلت أطراف أخرى في هذا الخلاف، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية بإشراف " خالد نزار" وزير الدفاع آنذاك، و أيضا العربي بلخير وزير الداخلية و محاولة لإرساء موازن القوى وترجيح الكفة لصالح هذا الأخير، وقد تأثرت الجبهة في هذا الخلاف الحاد، إلى درجة تصدع بنيانها الداخلي وتراجع دورها وحجمها السياسي ضمن خارطة الأحزاب المعاصرة. والخلاف الأخر في تاريخ الحزب كان في عهد رئيس الجمهورية السابق " لمين زروال"[1].

حيث أصبح الخلاف برئاسة عبد الحميد مهري من اكبر الأحزاب المعارضة داخل النظام، رغم أن السلطة في ذلك الوقت، كانت تفتقد للشركاء السياسيين لتجسيد مبادراتها لحل الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر، لدرجة أن الرئيس" زروال" قام باستشارة اصغر جمعية للمعاقين عام 1996، وبفعل هذه الظروف، كان طرف أخر يرغب في تقريب الحزب من السلطة، وإنهاء هذه المعارضة ومن أطراف هذا الجناح" عبد القادر حجار"، " عبد الرحمان بلعياط " و "بوعلام بن حمودة"، هذا الأخير الذي خلف" مهري" عام 1996 .

أما الخلاف الأخر، فيعد من اخطر الخلافات التي عرفها الحزب خلال تجربته السياسية المعاصرة، وهو انقسامه إلى تيارين مختلفين، تيار يدعم رئيس الجمهورية الحالي " عبد العزيز بوتفليقة " و تيار أخر يدعم الأمين العام السابق للحزب " علي بن فليس"، وبوادر هذا الخلاف ترجع إلى سنة 2003، عندما ظهر الاختلاف بين الطرفين، فالرئيس " بوتفليقة " قام بتعيين بن" فليس" على رأس الحكومة، باعتباره زعيم لحزب الأغلبية في البرلمان، رغبة منه في الاستفادة من دعم حزبه لضمان عهدة رئاسية ثانية، لكن الخلاف بينهما حال دون اكتمال الرؤية السياسية، وقد انعكس على بني الحزب داخليا ليظهر

1 – بن عمير جمال الدين،مرجع سابق الذكر ، ص ص،199،198.

الخلاف بين الجناحين اللذان شكلا تياران متصارعا، أما الخلافات التنظيمية للحزب سوف نتطرق إليها على النحو التالي[1]:

تعد الأزمات الداخلية على مستوى البناء التنظيمي للحزب كثيرة مند إقرار التعددية عام 1989، الأزمة الأخيرة المتعددة الأبعاد تعكس الخاصية التنظيمية للخلافات والصراعات، التي عرفتها الجبهة أكثر من سنتين، فبعدما أكدت مصادر قيادية في الحزب وعلى رأسهم الأمين العام " بلخادم" انه تم احتواء الأزمة و الخروج منها تماما. و أما عملية تجديد الهياكل القاعدية للحزب، تتم بالشكل العادي في اغلب المحافظات والقسمات، وهذا ما أكده المشرف على عملية التجديد داخل الحزب "مصطفى معزوزي"، فهذه العملية تجري بأسلوب ديمقراطي وشفاف وفق ما اقره مؤتمر الحزب الثامن في جانفي 2005، لكن عمليا عرف الحزب في هذه الفترة عودة بروز أزمة جديدة، ضمن العملية المتعلقة بإعادة تجديد الهيكلة الداخلية، وهي التحركات التي يبديها التيار القديم في الخلاف الأخير، حيث ضم إطارات ومناظليى الجزائر بقيادة " احمد بومهدي"، وقد أثارت هذه المظاهر تخوف أنصار الجناح التصحيحي من عرقلة عمليات تجديد الهياكل وترتيب أمور الحزب الداخلية ، وقال بعضهم أن نشاط هؤلاء المعارضين داخل الحزب يرمي إلى إسقاط بلخادم من القيادة .

إن الخلافات التنظيمية في حزب جبهة التحرير لا تعكس حالة شاذة جديدة، بقدر ما تعبر على الحالة الطبيعية لمثل هذه الأزمات، لاسيما وأن الهيكل والنشاط التنظيميين يتميزان بالتعقد، وبالإضافة إلى العضوية الهائلة فيه والظروف السياسية والتنظيمية التي يمر بها حاليا، وهو ما جعله كحزب كبير يتعرض لمثل هذه الأزمات ذات الطبيعة التنظيمية، ولكن رغم ذلك فقد أثرت على الممارسة الديمقراطية في بنى الحزب بشكل كبير، لقد أثارت مختلف الأزمات الداخلية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة بدرجة كبيرة ومتفاوتة من حزب لأخر، ومما زاد من هذا التأثير أساليب إدارتها، وعمليات إقصاء، واستبعاد الحوار وأسلوب

[1] - بن عمير جمال، نفس المرجع السابق، ص 200.

المشاركة وانعدام وضعف الآليات الديمقراطية ضمن هذه الأساليب، " فالأزمة الجزائرية وليدة مطلب التغيير نابع من المجتمع الجزائري، ومن رفض هذا التغيير والوقوف في وجهه من قبل الذين لم يدركوا ضرورة التغير و اعتقدوا أن لا مصلحة لهم في هذا التغيير"[1].

إن الانقسام داخل الأحزاب السياسية هو انشقاقها وبروز اتجاهين أو أكثر، يعبرون عن اختلاف واضح في وجهات النظر، بدرجة واسعة النطاق يؤدي إلى تقزيم الحزب سياسيا وتنظيميا، وهو ناتج أساسا على صراع غالبا ما يكون إدارة غير فعالة.

وإن أهم أسباب الانقسامات الداخلية في معظم الأحزاب السياسية الجزائرية، هي غياب الديمقراطية داخل الحزب، وانعدام آلية التحول الديمقراطي والمسؤولية فيها، ومن أهم العوامل هو سوء و تعثر عملية إدارة الأزمات داخلها، وعدم الالتزام بمبدأ الشرعية الداخلية.

ولقد تجسدت الخلافات التنظيمية، السياسية، الفكرية، والشخصية انقسامات حادة في جبهة التحرير الوطني، والتعامل الديمقراطي مع الأزمات، والعلاقات. و وجود عدة اتجاهات مختلفة داخله، تبين عدم التوافق الحزبي مع قرارات ومواقف الحزب من جهة أخرى، مما ولد كثيرا من الانشقاقات. فكان المؤتمر الثامن المنعقد في 2005، بمثابة الإطار التنظيمي والسياسي الذي استخدم لإدارة هذه الأزمة بصفة شاملة، ولكن سرعان ما خلق موجة احتجاجات وسط أعضاء الحزب مما سبب ضعف الهياكل.[2]

المطلب الثالث: الإصلاحات التنظيمية والسياسية على مستوى الحزب

تعتبر النصوص القانونية والتعديلات الدستورية من اقوى وأهم الضمانات للممارسة السياسية. إن أهم الإصلاحات السياسية على مستوى الحزب تمثلت فيما يلي:

* فصل الدولة عن الحزب، وابعاد اي دور لحزب جبهة التحرير الوطني من الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية والتشريعية.

1 – سليمان الرياشي، مرجع سابق الذكر، ص189.

2 – عزيزي جميلة، **اتصال الأحزاب السياسية الجزائرية عبر شبكة الانترنت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012-2011، ص46.

* إلغاء القاعدة التي تقضى بأن رئيس الجمهورية يجسد وحده القيادة السياسية للحزب والدولة.

* أصبح منصب رئيس الجمهورية محل تنافس بين الأحزاب، قد يصل إلى رئاسة الجمهورية عن طريق الانتخابات ممثل عن الأحزاب، لا علاقة له بالجيش[1]: "إن جبهة التحرير الوطني تدعو إلى إصلاح المالية العمومية، عن طريق عصرنة هياكلها و وضع نظام ضريبي متوازن، وتثمين القطاع الخاص للدولة، كضمانات اساسية لنجاعة النفقات العمومية"، وهذا ما جاء به علي بن فليس في كتاباته. أما الإصلاحات التنظيمية وإعادة هيكلة الحزب منذ المؤتمر الرابع 1979، فكانت كالتالي[2]:

لقد عرف حزب جبهة التحرير تطورا نوعيا مند مؤتمر الرابع 1979 الذي يعتبر ميلادا ثانيا، نقله من وضعية جهاز إلى مستوى تنظيمي يجمع بين التيارات الموجودة على الساحة الوطنية.

في فترة الشاذلي بن جديد، احتل حزب جبهة التحري الوطني مكانة بارزة، حيث انه تم إعادة هيكلة الحزب وذلك بإنشاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي، برئاسة الأمين العام للحزب، الذي هو رئيس الجمهورية. فتم تعيين عضوا إضافيا في اللجنة المركزية على رأس القطاع، معين يقلل من نفوذ الحزب، والذي يشرف عليه وزير يتمتع بالسلطة الإدارية والسياسية الواسعة، فضلا عنه كعضو دائم فالإصلاحات السياسية على مستوى الحزب يمكن حصرها فيما يلي:

يشكل المؤتمر السادس، الذي افتتح أشغاله في 26-11-1988 محطة هامة في مسار الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر، ويمكن إن نوجز عناصر هاته الإصلاحات فيما يلي:

1/ تأصيل الديمقراطية الفعلية في القاعدة وهذا عن طريق:

✓ تعميق الديمقراطية وتوسيعها في الحياة العامة بإشراك جميع القوى الموجودة في المجتمع من اجل تجديد الاختيارات.

---

1 – ناجي عبد النور،مرجع سابق الذكر،ص، ص 90،91

2 - Parti du front de liberation Nationale," **Installation des charges de la mission de supervision des operations de recueil et d'examen des candidatures du FLN aux echeances électorales**", discours de monsieur Ali Benflis secrétaire général du parti du front de libération nationale, fevrier 2002 P 28

- ✓ تنظيم جبهة التحرير الوطني وجعلها قوة تحول وتغير وتجنيد أغلب القوى السياسية الوطنية.
- ✓ تأصيل جبهة التحرير الوطني بتحقيق أوسع انخراط للقوى الوطنية.
- ✓ تحرير المنظمات الجماهيرية من أية وصاية تنظيمية ومفروضة على نشاطها وعلى طرق تغيير قيادتها.

2/ التنظيم الديمقراطي للعمل السياسي[1]:

ويهدف بالدرجة الأولى إلى استيعاب التحولات الكبرى السياسية والاجتماعية عن طريق:

- ➢ يصبح المناضلون للجبهة يتقلدون المسؤوليات بحكم كفاءتهم في المنافسات المفتوحة للجميع.
- ➢ التخلص من الهياكل الموازية للتنظيم الإداري والإقليمي للدولة.
- ➢ إعادة النظر في أسلوب عمل الحزب وهذا بتحريرها نهائيا من المشاركة في التسيير في جميع المستويات لجهاز الدولة.
- ➢ تغيير حزب جبهة التحرير الوطني إزاء المجالس المنتخبة عن طريق دمقرطة الحياة العمومية بعيدا عن التسيير البيروقراطي للعمل السياسي.
- ➢ تستهدف الإصلاحات السياسية التي أخذت بها رئاسة الجمهورية، منها ما يتعلق بالتنظيم الديمقراطي للعمل السياسي ومحاول تغيير راديكالي، فيما كانت جبهة التحرير الوطني داخل النظام السياسي الجزائري وذلك بإلغاء احتكار الجبهة المجال السياسي، وقد أنهكت الإصلاحات وصاية الحزب على المنظمات الجماهيرية وألغت العمل بالمادة 120، من قانون الحزب وأدت إلى الدمقرطة ولو بصفة محدودة للحياة السياسية ، وهذا بتحويل الحزب إلى جبهة تظم مختلف الحساسيات والتوجهات.

[1] - مصطفي بالعور، **حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، من الموقع: http://revues.univ-ouargla.dz، بتاريخ: 2015/07/25، على الساعة 15:00.

- إن الإصلاحات السياسية برزت في بيان الجمهورية 24 اكتوبر 1988، ثم في القرارات التي صدرت على المؤتمر السادس الذي انعقد في نهاية شهر نوفمبر 1988.
- ويمكن استخلاص عدة ملاحظات، يندرج انفتاح الحزب على كل التيارات في إطار النمط، منطق استمرارية حزب جبهة التحرير الوطني ولذا فان تحول الحزب إلى جبهة ضم اتجاهات سياسية مثلما كان الحال عليه أثناء الكفاح المسلح، وهو البديل عن التعددية التي طالب بها البعض.
- عن التخلي عن الاشتراكية لان هذه الإصلاحات تمس الجانب الإيديولوجي للجبهة[1].
- الإصلاحات أدت إلى فصل الحزب عن الدولة.
- أصبحت جميع المسؤوليات داخل الجبهة تتم عن طريق الانتخاب والكفاءة، وليس عن طريق التعيين.
- الانتماء إلى الجبهة إراديا ومفتوحا لجميع المواطنين والتنظيمات الأخرى.
- تتمثل المهمة الأساسية حسب لائحة العمل السياسي، التي صادق عليها المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني في المحافظة على التجنيد الشعبي وتوسيعه، وتضع سيادة الشعب فوق الجميع.

يقول أصحاب مبادرة الإصلاحات الجديدة، أنهم يريدون إجراءات تغييرات تشبه التي عرفتها الجزائر بعد إحداث أكتوبر 1980، فبعد مظاهرات 1988 قرر الرئيس الأسبق شادلى بن جديد وضع حد للنظام الحزب الواحد، وغير الدستور وفتح الحياة السياسية أمام الأحزاب والجمعيات.

[1] - مصطفي بالعور، نفس المرجع السابق، ص 98.

قد تختلف الإصلاحات ما بعد أكتوبر عن الإصلاحات الحالية في عدة جوانب أساسية من بينها:

إصلاحات نهاية الثمانينات جاءت بمبادرة من السلطة، التي أحدثت سياسية قوية في التغيير.

ففي تلك الفترة نجد جهاز جبهة التحرير الوطني يظهر معارضا للإصلاحات، بمساندة فئة من الجيش وأجهزة الأمن، وبعض المنظمات مثل المركزية النقابية.

فإصلاحات لم تأتى من العدم، اتت من سياسية واضحة فجاءت نتيجة التهميش و الضغط الداخلي اثر مظاهرات أكتوبر من جهة، ومن جهة أخرى ضغوطات خارجية من القوى الكبرى التي تتعامل مع الجزائر[1].

بعد الإصلاحات في نهاية الثمانينات في تاريخ الجزائر المستقلة، عاشت الجزائر نوعا من الحرية. وفجأة خرجت من الجوانب الديمقراطية، لأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ فرضت النظام ليصبح حلا للإصلاح، ويفرض نظاما متسلطا، وانتشر الفساد وابتعد الجزائريين عن النشاط السياسي، لسياسة أصبحت ترمز للانتهازية وانعدام المواقف، والسعي وراء السلطة، بحيث أصبحت فكرة التعددية شيء عادي لدى المجتمع الجزائري[2].

الملاحظ أن الهيكل التنظيمي للحزب الجديد، بعد المؤتمر الثامن 2005، هو حدوث تغيير على المستوي الوطني، فقد تم استخدام رئيس الحزب وهيئة التنسيق، وإلغاء اللجنة المركزية للمكتب السياسي، الذي لازم الحزب مند نشأته، وهذا رغبة في إعادة هيكلة الحزب وعصرنته وفق التنظيمات الحزبية المعاصرة في الدول الديمقراطية، وبالضبط النموذج البريطاني، والتخلص من إرث النموذج الاشتراكي.

[1] - ياسين ربوح، مرجع سابق الذكر، ص 100.

2- من الموقع http://sutudiesk ;aljazara.net/report17:20 على الساعة ، 2015/08/ 22 بتاريخ

وتتمثل مهام المستوى القاعدي، كل حسب مستواه في تطبيق قرارات الهيئة التنفيذية، وتعليمات الامين العام، وتجنيد المناضلون والمناضلات حوله بصورة مستمرة، ويصهر على تنشيط وحيوية العمل على المستوى القاعدة النضالية.

أما على المستوى الوطني، تتمثل المهام في وضع الخطوط العامة للبرنامج السياسي، الثقافي والاجتماعي، وإعداد النظام الداخلي والمصادقة عليه، والسهر على تطبيق القانون الأساسي وإعداد ميزانية الحزب سنويا والحساب المالي، وتنشيط الحياة الحزبية في مختلف المجالات وغيره[1].

لو ركزنا على تطور الهيكل النظامي للحزب، نجد انه سجل ادنى مستوياته في سنة 2010 حيث بلغ عدد البطاقات الموزعة 145550، ليرتفع في سنة 2011 قبيل الاستحقاقات التشريعية والمحلية ليبلغ 243000 مناضل، ويعود إلى التقليص في سنتي 2012-2013 إلى 176000 على التوالي، وهو ما يمثل تراجع بنسبة تقارب 30 بالمائة، ولكن الهيكل النظامي عاد إلى الارتفاع من جديد، ليبلغ في نهاية أفريل 2015 إلى 250 الف بطاقة موزعة[2].

فبعد التطرق لمختلف الإصلاحات، سوف نركز على أخر الإصلاحات لسنة 2015 في المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني.

انعقد المؤتمر بالقاعة البيضاوية التي أعدت وجهزت بمختلف المرافق التقنية الضرورية لهذه التظاهرة الهامة، و انعقدت اجتماعات اللجان بقاعات مخصصة لذلك في نفس المركب، وهم كالتوالي:

- ✓ لجنة اثبات العضوية.
- ✓ لجنة القانون الاساسي واللائحة النظامية.
- ✓ لجنة البرنامج العام.

[1] - ياسين ربوح، نفسالمرجع السابق، ص 101.

2 - حزب جبهة التحرير الوطني، المؤتمر العاشر التجديد والتشبيب، تقرير الامين العام والمكتب السياسي 2015 ،ص43.

- ✓ لجنة المنطلقات الفكرية.
- ✓ لجنة المؤسسات.
- ✓ لجنة العلاقات الخارجية .
- ✓ لجنة الترشحات .
- ✓ لجنة السياسة العامة."[1]

تم اختتام الأشغال بالمصادقة على قائمة اللجنة المركزية، حيث اختتمت مساء يوم 30 ماي 2015 بالقاعة البيضاوية في المركز الاولمبي بالجزائر العاصمة، حيث صادق المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني، على قائمة أعضاء اللجنة المركزية التي تتشكل من 489 عضوا، وتتضمن القائمة منتخبين عن المحافظات، وكذا أعضاء القائمة الوطنية، كما تتضمن اللجنة المركزية أعضاء جدد من بينهم وزيرين من الحكومة، ويتعلق الأمر بالطاهر الحجار وعبد المجيد تبون، فيما غابت عنها أسماء بارزة، على غرار الأمينين السابقين: (بوعلام بن حمودة، عبد العزيز بلخادم وكذا عبد الكريم عبادة ...الخ).

لقد توسعت أعضاء اللجنة المركزية لأول مرة منذ تأسيس الحزب، كما أكده مقرر لجنة الترشيحات.

كما عرفت الجلسة الختامية المصادقة على بيان السياسيات العامة، وإعادة النظر في قانون البلدية والولاية وترقية اللغة الأمازيغية، إلى لغة وطنية ومواصلة عملية الإصلاحات السياسية. ومن جهة أخرى طالب بلائحة من فرنسا الاعتذار عن الجرائم التي ارتكبتها ضد الجزائر خلال فترة الاستعمار.

وقبل رفع الجلسة، ألقى الأمين العام للحزب المنتهية عهدته عمار سعيداني كلمة أثنى فيها بمجهودات رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، الذي اقترن اسمه مع مختلف الانجازات التي حققتها الجزائر.

1 – حزب جبهة التحرير الوطني FLN التجديد والتشبيب ، دليل المؤتمر، المؤتمر ،العاشر ايام 28،29،30 ماي 2015 ،ص3.

عقدت اللجنة كذلك اجتماع، لانتخاب الأمين العام أمينا عاماً للحزب لمدة 5 سنوات حيث تم رفع الأيدي بالإجماع.

دعا الأمين العام للحزب إلى فتح الابواب أمام الشباب والعنصر النسوي، كما شدد عل ضرورة محاربة الإقصاء والتهميش والابتعاد عن الصراعات.

واعتبر السيد سعداني، أن تبوء الأمانة العامة للحزب مسؤولية الثقة، كما دعا مناضلي الحزب إلى مساعدته على اداء مهامه[1].

كان المؤتمر العاشر عنوانه التجديد والتشبيب، لذلك سوف نتطرق إلى نشاط أمانة الشباب والطلبة مند نشأتها.

عملا على تحقيق الأهداف التي من اجلها أنشئت أمانة الشباب والطلبة، والتي يوليها الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، عمار سعيداني أهمية بالغة، والمتمثلة في تمكين الحزب، من استقطاب وتوسيع القاعدة الشبابية لتعزيز صفوفه، وذلك ضمانا للاستمرارية والتواصل بين الاجيال، ومن هذا المنطلق سوف نركز على أهم برامج الشباب والطلبة على مستوى المكتب السياسي من 2010 إلى 2015[2].

كان يوم 19 ماي 2010، أول نشاط أشرفت عليه امانة الشباب والطلبة بمناسبة الذكرى يوم الطالب، حضره 600 طالبا ينتمون لمختلف التنظيمات الطلابية، المنطوون تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني، وتلاه تنظيم لقاء تكويني في جوان 2010 في مخيم الكشافة، وفي ذات السياق عقدت الندوة الجهوية الرابعة للشباب والطلبة يوم 20 جويلية 2011، بمحافظة غرداية و شارك فيه شباب وطلبة محافظات غرداية، ورقلة، بسكرة والاغواط ...الخ، ولقد شهدت سنة 2013، عمل تحسسي للشباب على مستوى القاعدة، من خلال إنشاء خلايا للشباب والطلبة على مستوى القسمات والمحافظات. كما قام عضو المكتب السياسي المكلف بالأمانة الشباب والطلبة بتاريخ 05-12-2013، المقر المركزي

1 – من الموقع http :www.aps/aps/ar/algerie، 20،00 على الساعة 2015/08/22 ، بتاريخ.

2 – المؤتمر العاشر التجديد والتشبيب، تقرير الأمين العام والمكتب السياسي، ص44.

لحزب جبهة التحرير الوطني، بعقد اجتماعا تشاوريا مع اكثر من 150 شاب وشابة، و اقترح الشباب ضرورة عقد ندوة بالجزائر العاصمة أواخر شهر ديسمبر 2013، لتتبع هذه الندوة الوطنية بندوات جهوية خلال أيام 11-18-25، و01 فيفري 2014، ولقد اقترح الشباب عدة مواضيع من بينها:

- الشباب ودوره السياسي.
- الشباب ودوره في تعبئة المجتمع.
- دور الشباب في التنمية المستدامة.
- الشباب والتواصل بين الاجيال...الاخ.

وتحضيرا للانتخابات الرئاسية 17-04-2014 نظمت امانة الشباب والطلبة يوم 07،03،2014 ، لقاء وطني للشباب بفندق مزفران بزرالدة.

وفي 17-افريل 2014 نشطت أمانة الشباب والطلبة حملة انتخابية لصالخ المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة.

وفي سنة 2015 نظمت امانة الشباب والطلبة سلسلة من اللقاءات الجهوية كالتالي:

05-04-2015 تم تنصيب خلايا أمانة الشباب والطلبة على مستوى محافظة غليزان ومحافظة وادي ارهيو، وفي يوم 06-04-2015 كانت ندوة جهوية بحمام بوحجر بمحافظة معسكر، وفي 22-04-2015 ندوة جهوية بالشراقة وغيرها من اسهامات امانة الشباب والطلبة.

ويمكن أن نستخلص إلى نقطة أساسية وهامة و هي أن الأمناء العاميون للحزب وعلى رأسهم عمار سعيداني، أنهم يركزون على تمكين الحزب من توسيع واستقطاب القاعدة الشبابية لتعزيز صفوفهم، وذلك ضمانا للاستمرارية والتواصل بين الاجيال، وتكون في يدهم الورقة الرابحة لتكميل مشوارهم.

بعد انعقاد المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني، قام الأمين العام بخطوة جديدة، تتمثل في الانشغالات المتعلقة بالمكتب السياسي الجديد، وذلك من خلال قفزة جديدة

متمثلة في تعين الاعضاء للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، وفي إطار هذا الاجتماع تم التصريح بتكوين جبهة جديدة تظم مختلف الأحزاب السياسية، والمنظمات الجماهيرية، والنقابات، و إلى جانب شخصيات وطنية. وذلك لتدعيم البرنامج للرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة[1].

المطلب الرابع: دور الإعلام في تفعيل حزب جبهة التحرير الوطني

إن كلمة الإعلام يقابلها في اللغة الفرنسية l'action d'informer الذي يفيد وفق ما ورد في قاموس لاروس فعل الاختيار.

أما اللغة العربية فالإعلام يعني اختيار الشيء[2].

الإعلام هو النقل الموضوعي للمعلومات من المرسل إلى المستقبل، وبالتالي تأثير الواعي على عقل الفرد حتى يتيح له إمكانية تكوين الرأي على أساس الحقائق المعتمدة، بمعنى الإعلام دائما ينقل الحقائق وهذا لخدمة الفرد أو صاحبها، وهذا في إطار التفاهم بين المرسل والمستقبل[3].

يشكل قطاع الإعلام أهمية كبيرة في العمل الحزبي، من خلال توظيفه لأدوات الاتصالات والتبليغ، تجاه المناضلين والرأي العام الوطني، واعتماده على التواصل والتبليغ تجاه المناضلين والرأي العام الوطني، واعتماده على التواصل مع أجهزة الإعلام السمعية البصرية العمومية والخاصة، إضافة إلى فتح الاتصال المباشر مع الصحافة الوطنية على اختلاف توجهاتها السياسية، مما سمح لحزب جبهة التحرير الوطني أن يكون حاضرا باستمرار على الساحة، في الاستحقاقات السياسية أو مختلف المناسبات التاريخية والدينية والوطنية.

1 – تقرير الامين العام والمكتب السياسية ،ص من 44حتى 68.

2 – من الموقع http:/fb.docs.com ، بتاريخ: 2015/05/06 على الساعة 11:30.

3 - من الموقع http:/30dz.jutgos.com ، بتاريخ: 2015/05/06 على الساعة 11:30.

وانطلاقاً من هذه المكانة الحيوية للإعلام والاتصال، فإن حزب جبهة التحرير الوطني يولي هذا القطاع الأهمية البالغة، وبناء على تعليمات وتوجيهات الأخ الأمين العام للحزب، عمل هذا القطاع على ترويج أفكار الحزب وسياساته، ومواقفه وتحقيق التعبئة السياسية حولها، ومواجهة ما قد يتعرض له من حملات تشويه وتضليل. والإعلام في حزب جبهة التحرير الوطني له خصوصياته، فهو يضطلع بدور أساسي في تبليغ رسالة ومواقف الحزب اتجاه المناضلين من جهة، وفي اتجاه الرأي العام من جهة أخرى. وفق نظرة تكاملية وتفاعلية بين الحزب ووسائل الإعلام، مع الحرص على أن ينعكس الخطاب الإعلامي لحزب جبهة التحرير الوطني، وثوابت الحزب المكرسة في نصوصه وأدبياته.

ومن هذا المنطلق كان لقطاع الإعلام بالحزب، نشاطا مكثفا من حيث متابعة الأحداث، وتقديم القراءات والاستفسارية ومواقف الحزب من القضايا الوطنية والدولية، التي تشغل بال الرأي العام.

فخلال هذه المرحلة كانت للأمين العام للحزب، عدة لقاءات مع الصحافة المكتوبة والمرئية، تناول خلالها مختلفا قضايا الساعة وموقف الحزب منها، كما تناول أيضا برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

ولعل أهم محطة تمكن من خلالها حزب جبهة التحرير الوطني من أن يجند إمكانيات هائلة، وأن يتحرك على مختلف الجبهات السياسية والجماهيرية والاجتماعية والثقافية، هو قيادته للحملة الانتخابية الرئاسية يوم17 أفريل 2014، حيث تمكن من المساهمة بصحافته الحزبية، وبمشاركته في الحصص الإذاعية والمتلفزة في تنشيط الحملة الانتخابية لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الحزب، عمل على تغطية كل نشاطات الأمين العام عبر الولايات، وكذلك أعضاء المكتب السياسي الذي نشط لقاءات عبر كل المحافظات.

1 – من تقرير الأمين العام والمكتب السياسي المؤتمر العاشر أيام 28،29،30، ماي 2015– القاعة البيضاوية الجزائر، ص ،ص 74، 75

كما عمل القطاع وهذا ضمن الإستراتيجية الإعلامية التي حددها منذ البدء على توطيد العلاقات مع الصحفيين ورجال الإعلام، وكذا أهل الفكر والثقافة الذين لهم تأثير على الرأي العام، حيث مكنهم من الحصول على المعطيات والمعلومات والنصوص والمرجعيات الخاصة بالحزب، إضافة إلى إبراز ما تميزت به أطروحات الحزب، سواء فيما تعلق بتدعيم الخط السياسي العام للبلاد، أو تثمين مواقفها تجاه القضايا الدولية أو فيما تعلق بإثراء النقاش السياسي، بتقديم الاقتراحات والمبادرات التي تعزز مكانة الحزب في الساحة السياسية الوطنية والدولية.

وتعزيز العمل الإعلامي للقطاع، فقد فتح الاتصال مع كل وسائل الإعلام دون تحفظ داعما لمواقف حزبية من قضايا وطنية ودولية، أو شارحا لأهداف تبناها حزب جبهة التحرير الوطني، وعمل على دعمها في كل المواقف المناوئة التي حاولت في أكثر من مناسبة ومن قضية أن تنال من موقف الحزب، وقيادته السياسية مما خلق علاقة متميزة مع أجهزة الإعلام على اختلافها، خلقت بدورها مساحة مهمة للتشاور والتقصي قبل النشر.

وقد كان للحزب حضور مميز من خلال مشاركة المناضلين والإطارات في مختلف الملتقيات، التي نظمت من طرف مختلف وسائل الإعلام لمناقشة بعض المواضيع المطروحة على الساحة الإعلامية وموقف الحزب منها.

ولقد كان هناك عمل مشترك، ساهم فيه كل الإطارات الحزبية وعدد من المثقفين والمختصين من خلال الخلية الإعلامية، التي تمكنت من أن تغطي العديد من النشاطات الحزبية، سواء تلك التي تعلقت بالمناسبات الوطنية أو تلك التي تمت برمجتها لتناول مواضيع اقتصادية وثقافية وإعلامية وتاريخية[1].

ونستنتج مما سبق أن العمل السياسي مرتبط أشد الارتباط بالعمل الإعلامي، بل أن الفكرة الأساسية لا تستطيع أن تنجح بمعزل عن التأثير الإعلامي الضروري لذلك، وقد بينت التجارب المختلفة أن عنصر الإعلام كان سباقا عن الفعل السياسي بالترويج له، ثم مواكبته وعادة ما يبقى العمل السياسي مجهولا بدون تأثير، ما لم يتوفر على دعامة إعلامية قوية

[1] من تقرير الأمين العام والمكتب السياسي، المرجع السابق، ص ،ص 76، 77.

تسوقه وتوصله إلى الجماهير العريضة، لذلك نلاحظ كيف يتم رصد الميزانية الهامة للعمل الإعلامي، وخاصة في الدول الديمقراطية حيث المنافسات السياسية القوية، ومن هذا المنطلق تتطلع الصحف التابعة للحزب بدور رئيسي في الترويج والتسويق، ومواكبة مشاريع الحزب وأفكاره وبرامجه، لذلك فإن التكامل والتفاعل بين الحزب ووسائل الإعلام عموما ووسائل إعلامية خاصة، أصبحت مهمة أكثر من أي وقت لاسيما في هذا الظرف المميز الذي يحتل فيه حزب جبهة التحرير الوطني صدارة الرهانات[1].

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

لقد ازداد الاهتمام بالمجتمع المدني في العقدين الماضيين، وأصبح احد القواعد الرئيسية في تحقيق التنمية السياسية، وبالنظر إلى دوره وما يحمله من قيم فإنه قد يؤثر في العملية السياسية برمتها، ولهذا سوف نعرض أهم النقاط الأساسية المتعلقة بالمجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية السياسية.

المطلب الأول: المجتمع المدني والتنشئة السياسية

قبل التحدث عن المجتمع المدني لابد أن نقف أين وقف مالك بن نبي في تعريفه للمجتمع، حيث عرفه على أنه الجماعة الإنسانية التي تتطور ابتداء من نقطة يمكن أن نطلق عليها مصطلح ميلاد.

إن كل جماعة لا تتطور ولا يعتبرها تغيير في حدود الزمن تخرج بذلك من التحديد الجيلي لكلمة مجتمع[2].

المجتمع المدني يمكن تعريفه بأنه مجموعة من المنظمات التطوعية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لإفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والقبول بالتعددية، والإدارة السليمة للخلافات والنزاعات[3].

---

[1] - من تقرير الأمين العام والمكتب السياسي ، المرجع السابق، ص ص 80،81.

[2] - مالك بن نبي، **ميلاد المجتمع، مشكلات الحضارة**، تر: عبد الغيور شاهين، ج1، دار الفكر: سوريا، 2012، ص16.

[3] - رداوي عبد المالك ،، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، من الموقع ، http :www bing. com، 2015/09/06 ،الساعة 12:00.

أما "جون لوك" فيعرف المجتمع المدني من وجهة نظره: أنه ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم ،التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي[1].

أما مرسي فيرى إن المجتمع المدني، عبارة عن تنظيم طوعي مستقل عن السلطة[2] و أهم مكوناته يكمن حصرها في:

البيئة الطبيعية:

وهي كل ما يتعلق بالمنطقة التي يشغلها المجتمع، من حيث التكوين والموقع والتضاريس، وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية.

البيئة الاجتماعية:

وهي المناخ الاجتماعي الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع، ويرجع الفضل للبيئة الاجتماعية في نقل التراث الاجتماعي والثقافي.

السكان:

وهم مجموعة من الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية في المجتمع.

العلاقات الاجتماعية:

وهي العمليات والتفاعلات الناجمة عن الأفراد في/ البيئتين الطبيعية والاجتماعية[3].

تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح السياسة المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة منحصرة للمرور بالمجتمع، من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

إن التنشئة السياسية هي عملية تعمل بمقتضاها كسب مجموعة من التوجهات، عن طريق مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

---

[1] - هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر 1989– 1999**)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2006، ص17.

[2] - مرسي ،**التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات في الجزائر(المجتمع المدني في الجزائر)**: دراسة في آليات تفعيله، من الموقع http://www.uni chlef.dz/uhbc/seminaires ،بتاريخ 2015/09/08 الساعة 17:00 .

[3] - محمد الفتح عبد الوهاب ، **منظمات المجتمع المدني** (النشأة ، الآليات، وأدوات العمل لتحقيق الأهداف) الحوار المتمدن ، العدد 24،27، 2009 ، ص7.

* تساهم الثقافة السياسية في المجتمع، بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية المحلية، بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على الحزب الواحد أو عائلة معينة، حيث تؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها.

* وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأصيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من اجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي ان تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني، لكونها مؤسسات مستقلة و الأقدر على ممارسة الدور التربوي (التثقيفي) في المجتمع، والعمل الديمقراطي من خلال العلاقات الداخلية لكل مؤسسة[1].

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية

تعد منظمات المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة نسبيا، والتي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية والاجتماعية، خاصة في الدول الأوروبية مع بداية الثمانينات بوصفه أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع[2].

يعبر مفهوم المجتمع المدني على مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية، التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها ومنها على سبيل المثال الأحزاب السياسية، التنظيمات الثقافية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية[3].

إن مفهوم المجتمع المدني كان مفهوما شعبيا بالدرجة الأولى، من خلال ممارساته للقيم الاجتماعية والعمل التطوعي المستند من الشريعة الإسلامية، والذي تجسد في" التويزة"، وهذا

---

[1] - عمارة ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة، وإدارة محلية، بسكرة، 2011-2012 ص ص، 57،58.

[2] - عباس فاضل محمود، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز بناء الديمقراطية في العراق**، الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان، كلية التربية ابن رشد ص216.

[3] - ناجي عبد النور، مجلة المفكر، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، (دراسة حالة الأحزاب السياسية)، من الموقع، http :univ –biskra.dz. الساعة :15:30.

ما يعكس النظام الجمعوي، ولقد شهد المجتمع المدني الجزائري في ظل الحكم العثماني بروز تنظيمات نقابية للتجار والحرفيين، المعروفة بمؤسسات الأوقاف أو رباط الاولياء الصالحين التي بنت المساجد والزوايا وغيرها من الاعمال، ولكن بعد استحواذ الفرنسيين على الجزائر عام 1830، أسست جمعيات ساهمت بفعالية في بناء الشخصية الوطنية، والمحافظة على مقوماتها، ومن بين قادتها "الأمير خالد و الشيخ عبد الحميد بن باديس" فتحولت هذه الجمعيات إلى سند سياسي، إيديولوجي وعسكري لجبهة التحرير الوطني.

وبعد الاستقلال مباشرة، وجدت السلطة الجزائرية نفسها مضطرة إلى العمل بالقوانين الفرنسية، إلا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية، وذلك بموجب قانون 1962/12/31، ونظرا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، الذي كان يقوم على التسيير الانفرادي المركزي، إضافة إلى استفراد الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني" بالنظام السياسي، انسحب المجتمع المدني وانتكست الحركات الجمعوية.

ومع بداية الثمانيات ظهرت فلسفة جديدة للعيش، وتجددت في شعار "من أجل حياة أفضل" نتج عنه ظهور المجتمع المدني، وبالتالي رفع القيود والحواجز والمضايقات عن منظمات المجتمع المدني، مما تولد عنه فشل الحزب الواحد[1].

وهنا سوف نتحدث بالتفصيل عن منظمات المجتمع المدني.

تعتبر التنظيمات النقابية بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني، وذلك لاعتبارات عديدة منها موقعها، ودورها في الوسط العمالي.

في الجزائر تشكل النقابات التنظيمية، احد أهم مكونات المجتمع المدني وأقواها ، وتم التصريح بها ضمن الدساتير الجزائرية الصادرة مند الاستقلال ، فممارسة الحق النقابي على اعتباره الحق من حقوق الإنسان الأساسية

1 – حملات مختارية، قدوش فاطمة، مرجع سابق، ص ،ص، 142، 143.

شهدت الجزائر ديناميكية لا مثيل لها، للحركة الجمعوية في التسعينيات، بعدما تبنت الدولة القانون المنظم للتنظيمات.من بين الجمعيات التي ظهرت الحركات الطلابية، جمعية حقوق الإنسان، و الجمعيات التطوعية.

برزت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح خلال الفترة الممتدة ما بين 1988- 1995، وذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم، وما تتطلبه من تجريد لحريات الأفراد في التعبير والتغيير والتنظيم، فظهرت أحزاب سياسية وفقا لدستور فبراير 1989، وما تتضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية وتشجيع المشاركة السياسية، كما كان للازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من 1986 دور في نشأة المجتمع المدني.

* ترجع الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر، مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع اثر حوادث 1988، لتأتي بعدها جمعيات ذات طابع اجتماعي، كإطار قانوني وإعطائها الحق في تكوين الجمعيات، على المستوى الوطني، ثم تأسيس 434 جمعية في غضون أربع سنوات كان ذلك من 1991 إلى 1995.

* وعلى الرغم من التطور الملحوظ في مجال تأسيس الجمعيات والسرعة التي عرفتها الحركة الجمعوية في بدايتها، إلا أنها تراجعت في سنوات 1990-1992، وذلك راجع إلى الوضعية السياسية التي عرفتها البلاد، والتي تميزت بتفاقم الأزمة بعد المسار الانتخابي وحل الجبهة للإنقاذ.وكان هناك عدد من الجمعيات الحزبية، الإنسانية، الدينية وحتى النقابية فالنقابات كانت في البداية تطالب بمطالب اجتماعية، ولكن سرعان ما انقلبت لتطالب بمطالب سياسية، وذلك راجع لتجاهل السلطة لمطالبها، فتم إبرام تحالفات مع القوى السياسية المعارضة للنظام السياسي، بحكم الإقصاء والتهميش وكل القرارات السلبية التي أظهرها النظام السياسي[1].

[1] - الزبير بوعناصر، "**الحركة النقابية في الجزائر حتى في ظل التجربة الديمقراطية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010،2011، ص192.

ولعبت هذه المنظمات دورا كبيرا في نجاح حزب "جبهة الإنقاذ" في الانتخابات البلدية والولائية، وكذا فوزه في الانتخابات التشريعية في الدور الأول.

كما أن حالة اللااستقرار السياسي ولاامن التي عرفتها الجزائر منذ 1992، تعد عاملا مهما في تراجع الحركة الجمعوية، وبعد عودة استقرار الوضع السياسي والأمني وانتهاج الجزائر سياسية المصالحة الوطنية وميثاق الوئام الوطني، أعطى دفعة قوية نحو انبعاث الحركة الجمعوية من جديد في الجزائر، فظهرت منظمات ضحايا الإرهاب، كتوجه جديد[1].

المطلب الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر

على الرغم من الصعوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة وفي الجزائر خاصة، يمكن تفعيل دور المنظمات من اجل القيام بالدور على أكمل وجه، وذلك من خلال خطوات يمكن حصرها فيما يلي:

1- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

2- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني.

3- تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي.

4- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسسات بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين.

5- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من اجل تحقيق استقلاليتها، وهذا من خلال تشجيع التنظيمات وعلى إتباع أسلوب التمويل الذاتي، بواسطة مشاريع إنتاجية.

6- تدعيم وجود القطاع الخاص القادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية، تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية، لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل

[1] - الزبير بولعناصر، نفس المرجع ،ص،193.

على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية، من خلال التبرعات والإعانات المادية التي تقدم لها من جهة ثانية.

7- التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن، لأنها تأتي في مقدمة أولويات الفرد المنخرط في الجمعيات[1].

ويمكن التحدث عن الآليات بطرق أخرى وهي كالآتي:

التعددية:

قبول بالتعددية من طرف السلطة مع عدم احتكارها، والقبول بمبدأ التداول على السلطة، كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بإعادة بناء تنظيمها، على أسس جديدة، وإعادة النظر في الأطر القانونية والمؤسسية.

الاتصال:

إن عملية الاتصال هي عملية إرسال المعلومات من احد المصادر "المرسل" إلى الجمهور "المتلقي"[2]. بوجه عام يعد الاتصال ميكانيزما مهما وحيويا للمجتمع والبناء السياسي، والنظام السياسي بوجه خاص.

التنشئة السياسية:

تتطلب تنشئة الفرد على العمل الجمعوي، وهنا تلعب الأسرة والمدرسة دور هاما في تنمية القيم و تفعيل العمل والحوار السياسي بدلا من العنف، بالإضافة إلى تحسيس الفرد بالأهمية منظمات المجتمع المدني. وتوفير بنية ثقافية واجتماعية لتمكين المجتمع المدني، والتركيز على ثقافة التطوع، محفزة للعمل المنظم ويتم نشرها في المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية"[3].

---

[1] - مرسي مشري، مرجع سبق ذكره، ص ص 16 -17.

[2] - الأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي، **"دليل القادة المنخرطين والناشطين حول الأسلوب الديمقراطي في بناء الأحزاب"** من الموقع http://iknowpolitics.org/ar/taxonomy/term/all/%D8%A7 ، على الساعة 19:30، ص29.

[3] - عيد السلام عبداللاوي ، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر**، دراسة ميدانية لولايتي "المسيلة، برج بوعريرج" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص82.

ضمان حقوق الإنسان:

إذ تعد من ملتزمات تطوير وتفعيل المجتمع المدني، فلا يمكن تصور استقلالية وفعالية في نظام تسلطي، لا يضمن حقوق وحريات المواطن وإمكانية ممارستها[1].

المطلب الرابع: معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر

إن عدم فعالية تنظيمات المجتمع المدني يعود إن القاعدة العامة في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي قاعدة عدم الثقة، فالدولة تسمح قانونيا للجمعيات والتنظيمات المدنية، ولكنها في نفس الوقت تضع قيود قانونية أو إدارية، مما يجعل لها القدرة على مراقبة الجماعات والمؤسسات، أو حلها وتحديد مجال حركتها. وفي الأخير تتجمع الأسباب التي تؤثر على فعالية مؤسسات المجتمع المدني، وتجعل المشاركة فيها محدودة. وبالتالي فإن جوهر مشكلة المجتمع المدني تركز على انتشار سلطة الدولة في كل ميادين الحياة المجتمعية، مما تكون لها السلطة والرقابة المستمرة، وعائقا أمام تحرير الأفراد واستغلال المؤسسات الاجتماعية.

وفي ظل تبعية المجتمع المدني للدولة، فإن التكتيك الذي تتبعه الدولة يسير في ثلاثة اتجاهات وهي كالتالي:

- القضاء على المعارضة السياسة وإضعافها.
- إخضاع المؤسسات الاجتماعية من اجل خدمة مصالح الدولة.
- القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني، كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية.

يعود أسباب ضعف المجتمع المدني إلى عوامل رئيسية أهمها:

- ✓ الانتهازية التي تتصف بها الجمعيات و المنظمات، حيث أصبحت السلطة تستعملها كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع، بل أصبحت في الكثير من الأحيان، تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها، ضف إلى ذلك أنها تعاقب المنظمات

[1] - بليل زينب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 18،21.

والجمعيات التي ترفض الانخراط في مشاريعها، ولقد ظهر مصطلح المجتمع المدني المستفيد ومجموعات المصالح، ومراكز نفوذ وغيرها[1].

✓ خطورة الأوضاع التي تلعبها هذه المنظمات، فأصبحت دائرة من دوائر الصراع على التحكم فيها بين السلطة والأحزاب، خصوصا أحزاب التحالف الرئاسي، فكان الصراع بين جبهة التحرير والتجمع الديمقراطي. بعدما أعلنت جبهة التحرير على استرجاع ما أسمته بالمنظمات الجماهيرية في زمن عبد الحميد مهري، ومن اغرب ما نجد في الجزائر أن السلطات قامت بتأسيس وزارة أسمتها وزارة التضامن تنافس الجمعيات الخيرية، وتضيق عليها السبيل وذلك للخوف من براعة الإسلاميين في هذا الجانب.

✓ ضف إلى ذلك ضعف التمويل من قبل السلطات، وقلة كفاءة المسؤولين على الجمعيات في تدبير سبل الإنفاق على مشاريعهم[2].

ولتفادي العراقيل التي تواجه المجتمع المدني، في تحقيق التنمية سواء السياسية أو الشاملة لابد من الاعتماد على الخطوات التالية:

- تفعيل دور مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل في الولايات وتهيئها، للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم.
- وضع آلية الرقابة الداخلية، وإيجاد معايير الرقابة التي تتناسب مع عمل المنظمات واستحداث أساليب تتناسب مع التطورات الجارية.
- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى التي تملك الخبرة المتنامية والمتطورة.
- وضع تصنيف محدد للمهام والمشروعات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات.
- إيجاد آلية التواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة و على الأخص بالحكومة.

---

[1] - بومدين طاشمة، **دراسة في التنمية السياسية في البلدان الجنوب، (قضايا وإشكاليات الجزائر)** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .2011 ص133.

[2] - عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص ص 36،37

- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة وفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها.
- الابتعاد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي.
- إزالة العراقيل وتدليل الصعاب، الذي يحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني.[1].

1 - قرزيز محمود، يحياوي مريم، "**دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر**" من الموقع http://guelma.moontada.net/t854-topic ، بتاريخ 2015/06/25، على الساعة 20:22، ص13.

خلاصة:

تم التركيز في هذا الفصل على حزب جبهة التحرير الوطني، و دوره في تحقيق التنمية السياسية، وكذلك دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية.

وقد تم الاعتماد في البحث، على أبرز النقاط الأساسية التي مر بها حزب جبهة التحرير الوطني وأهم الأزمات والإصلاحات السياسية المعتمدة، فبدأت الأزمة داخل الحزب وذلك من خلال التداول على السلطة بطرق غير ديمقراطية، نجد أول أمين، بوعلام بن حمودة الذي تم الاطاحة به على يد بن فليس، ثم تولى هذا الأخير المنصب، بعدما تم الإطاحة به كذلك، ثم تولى الحزب عبد العزيز بلخادم. وفي وقتنا الحالي يتولى المنصب عمار سعيداني. وبغياب الديمقراطية داخل الحزب، أصبحت الأزمة حقيقية، كانت جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الساحة السياسية دون منافس بعد الاستقلال، ثم تلتها التعددية بسبب الضغوطات، خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، حيث تم أخذ الأمور بجدية من اجل فسح المجال أمام الديمقراطية، لكن بعد ذلك تم توقيف المسار الانتخابي، مما أدى إلى تراجع دور الأحزاب، بما فيها الحزب المستمد من السلطة "جبهة التحرير الوطني"، فأصبح الحكم تابع للسلطة التنفيذية بمساعدة المؤسسة العسكرية. ولكن نجد أن هناك عدة إصلاحات أنجزت على المستوى السياسي للحزب المتمثلة في اللجنة المركزية.

ولا ننسى دور الإعلام في تفعيل ومساندة حزب التحرير الوطني، وللمجتمع المدني دور في تحقيق التنمية السياسية.وتسمح الدولة من الناحية القانونية بالسماح لمنظمات المجتمع المدني بالنشاط في الحقل السياسي، فهي تعطي الحق لإنشاء المنظمات، والرجوع إليها لإعطاء الموافقة وفي نفس الوقت تقيد وتضيق المجال أمام تحقيق الاهداف المنشودة للمجتمع المدني، و يسهل للدولة حل الجمعيات في أي وقت أرادت، لأنها تراقب وتتابع كل أنشطها.

إن لتنشئة السياسية دور في تحقيق التنمية السياسية، وذلك من خلال التوعية والإرشاد، ولكن في نفس الوقت، نجد المجتمع متخوف من الوقوع في أزمة جديدة، إلى جانب عدم غرس الثقة في الجمعيات بالدرجة الأولى، وتوجد هناك آليات يمكن اتباعها لتفعيل دور المجتمع المدني وقد نحصرها في تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، تدعيم المسار الديمقراطي، الاتصال، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني بفاعليين اجتماعيين نشيطين.

وفي الأخير، لا يمكن أن نقول أن هناك أحزاب سياسية أو مجتمع مدني يساهم في التنمية السياسية، ما دامت السلطة الحاكمة تتبنى التعددية ظاهريا، بينما هي في الواقع بعيدة كل البعد عن مقاصد التعددية السياسية و التنمية السياسية.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

نستنتج مما سبق ذكره في دراستنا للأحزاب السياسية، ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما وضروريا لتحقيق التنمية السياسية، فالحزب السياسي الفعال، مثله مثل أي منظمة، له هدف اشتراك الجميع في العمل السياسية، مما يحتم على القادة تحمل مسؤولياتهم .

تأثر البعد التاريخي في الممارسة السياسية الجزائرية، التعددية الحزبية في التجربة الحركة الوطنية باتجاهاتها وعلاقاتها وممارساتها الداخلية، كان لها التأثير في تجربة التعددية الحزبية لتي ظهرت بعد التحول الديمقراطي وإقرار دستور 1989، فكثير من الأحزاب السياسية التي تنشط في الحياة السياسية الجزائرية سليلة أحزاب الحركة الوطنية، وأنها تنهل من أيديولوجياتها، ومبادئ ثورة نوفمبر، ظهر التأثير من حيث الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب و غياب النخبة القيادية، مما افرز صراعات وانشقاقات داخلية.

ظهرت جبهة التحرير الوطني، بعد أزمة سياسية داخلية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، هذه الأزمة فسرت مختلف الأزمات التي عرفها النظام السياسي الجزائري. و بعد الاستقلال عرفت الجزائر الحزب الواحد فتبنته، ورفضت التعددية الحزبية.

إن هيمنة مؤسسة الرئاسة، وظهور ازمات سياسية التي جاءت في شكل ضغوطات أوجبت على النظام مواجهتها واستعادها من خلال إصلاحات سياسية، ولكن سرعان ما أصبحت مسألة التغيير مسألة لا مفر منها.

لقد جاءت التعددية بعد فقدان الثقة في النظام، ومن مظاهر التحول نحو التعددية هو فصل الدولة عن الحزب وإنهاء دور الجيش، فظهرت عدة تشكيلات سياسية من مختلف الاتجاهات والأحجام، شاركت في الانتخابات التعددية، وبعد ثلاثة سنوات فشل التحول نحو التعددية السياسية، فنتج عنها أزمة سياسية مؤسساتية، وأزمة أمنية من خلال إجراء الانتخابات التشريعية عام 1991، التي أدت إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن وقوف

المؤسسة العسكرية المسيطرة عائقا، أمام تولي الجبهة مقاليد الحكم لم يمكن الجزائر من التمتع بثمار التحول الديمقراطي.

ونتيجة لذلك ظهرت حركة المقاومة ضد السلطة، وبدأت إرهاصات العنف في الجزائري فعملية التحول الديمقراطي توقفت، وتراجعت حتى مجيء الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول إحلال نوع من الاستقرار السياسي، من خلال تفعيل قانون الوئام الوطني، وبعد هذا القانون جاء مشروع المصالحة الوطنية، الذي عبر بصفة واضحة من خلال نتائج الاستفتاء عن رغبة الشعب بعودة الأمن والاستقرار للبلاد.

وفي الإصلاحات السياسية السالفة الذكر، نجد بروز أزمات أخرى، كانت على مستوى الحزب" جبهة التحرير الوطني"، وذلك من خلال الانشقاقات الداخلية للحزب، وخاصة على مستوى القيادة فالتداول عليها غير ديمقراطي، فنجد تولي القيادة بعد التعددية نجد أولا بوعلام بن حمودة، الذي نصب عام 1976 وذلك بعد الإطاحة بمهري وأنصاره، ثم تولى كل من عبد القادر حجار وعبد الرحمان بلعياط المؤامرة الذي سموها العلمية "الانقلاب"، ضد القيادة القديمة. تم الإطاحة ببن حمودة بعد أن صرح عن استيائه وغضبه من السلطة التي لا تستشيره في عدة أمور، وخلفه بن فليس إلى غاية إلغاء مؤتمر الثامن2003، حينما عرفت أزمة داخلية للحزب.و استطاعت الحركة التصحيحية التي كان على رأسها عبد العزيز بالخادم، وعبد القادر الحجار... الإطاحة بالأمين العام بن فليس وبالتالي أصبح بلخادم الأمين العام.حاليا فالأمين العام للحزب هو سعداني تم تعيينه لمدة 5 سنوات.

فالأزمات كانت حاجزا أمام تحقيق التنمية السياسية، لأن التلاهف على السلطة والاهتمام بالمراكز والبقاء بها، لم تعطي اهتمام للأولويات التي نشأ من اجلها الحق والدفاع عن المجتمع ومتطلباته.

يبرز في دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية، من خلال التغيير السياسي، وذلك بوجود نظام انتخاب وحزب ينظم بروزه وذلك بطرق ديمقراطية، ولكنها مفقودة في الواقع الجزائري، لذا فالدور التنموي والتغيير للأحزاب السياسية، يعرف وضع من

الأزمة والانتساب والمسؤولية لا تتحملها الأحزاب وحدها، يضاف إلى ذلك عمت عدم الثقة بين المواطن والحزب .

ولا ننسى دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية الغير الفعال، بسبب المعوقات التي تتعقبه، حيث نجد الدولة هي التي تراقب الجماعات والمؤسسات مما يسهل حلها وتحديد حركتها، فجوهر مشكلة المجتمع المدني، تركز في انتشار سلطة الدولة في كل الميادين، لذلك لابد وضع إستراتيجية تمكن المجتمع المدني من تحقيق التنمية السياسية، باعتماد على عدة آليات يمكن حصرها في التعددية، عدم احتكار الدولة للاتصال والإعلام، فهو يعتبر مهما للمجتمع المدني والنظام السياسي، حيث يتم تنشئة الفرد على العمل الجمعوي.

وفي الأخير، نخلص إلى أن الأحزاب السياسية في الجزائر التي أصبحت جزءا من مشهد الوضع الراهن وتشبثه، بدلا من التغيير نحو تكريس الممارسة الديمقراطية، وتحقيق التنمية السياسية في نفس الوقت بدلا من ذلك تحولت الأحزاب في الجزائر إلى الاعتماد على الاحتكار من قبل النخب الحاكمة، ضف إلى ذلك سيطرة وهيمنة الحزب الثوري " جبهة التحرير الوطني " مع وجود التعددية الصورية، فالتعددية كما هي اعتاد عليها المجتمع ومن اجل التغيير لابد من ممارسة الديمقراطية بمعناها الحقيقي، ومساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيقها.

الملاحق

ملحق 1

قائمة أغلب الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية خلال: 1996- 2008

الحزب	تاريخ التأسيس	الخط الفكري	الحجم السياسي	زعيم الحزب
حزب جبهة التحرير الوطني	1954/11/1	حزب وطني	حزب كبير	عبد العزيز بلخادم
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	1989/02/10	حزب ديمقراطي	متوسط	/
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	1989/03/02	حزب ديمقراطي	صغير	/
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	1989/7	حزب وطني	صغير	طالب محمد شريف
الحزب الاشتراكي العمالي	1989/10	حزب ديمقراطي	صغير	/
حزب التجديد الجزائري	1989/11/15	حزب وطني	حزب صغير	كمال بن سالم
الحزب الجمهوري	1989/11/26	حزب وطني	حزب صغير	/
جبهة القوى الاشتراكية	1989/11	حزب ديمقراطي	حزب متوسط	حسين آيت أحمد
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1989	حزب ديمقراطي	حزب صغير	/
الحزب الجمهوري التقدمي	1990/05/05	حزب وطني	حزب صغير	إدريس خذير
حزب العمال	1990/06	حزب ديمقراطي	حزب متوسط	لويزة حنون
التجمع الجزائري	1990/08/28	حزب إسلامي	حزب صغير	علي زغدود
التجمع الوطني الجمهوري	1990/10/08	حزب وطني	حزب صغير	عبد القادر مرباح
حركة النهضة	1990/10	حزب إسلامي	حزب متوسط	فاتح ربيعي
حركة مجتمع السلم	1990/12/06	حزب إسلامي	حزب كبير	أبوجرة سلطاني
الإتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	1990/12	حزب ديمقراطي	حزب صغير	/
حزب عهد 54	1991/03/29	حزب وطني	حزب صغير	فوزي رباعين
التحالف الوطني الجمهوري	1995/05/08	حزب وطني	حزب صغير	رضا مالك
التجمع الوطني الديمقراطي	1995/06/17	حزب ديمقراطي	حزب كبير	أحمد أويحي
الحركة الوطنية للأمل	1995/01/29	حزب وطني	حزب صغير	محمد هادف
حركة الإصلاح الوطني	1997/02/11	حزب إسلامي	حزب متوسط	محمد بولحية
الجبهة الوطنية الجزائرية	1995/05/17	حزب وطني	حزب متوسط	موسى تواتي

المصدر: ياسن ربوح، "الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية بالجزائر 1996-2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة ، الجزائر 2009 ص ص131-132.

قائمة الأحزاب التي تم اعتمادها بعد 2012:

حسب ترتيب اعتمادها من طرف وزارة الداخلية

- ✓ حزب الحرية والعدالة (PLJ).
- ✓ الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية (FNJS).
- ✓ جبهة المستقبل (FM).
- ✓ جبهة الجزائر الجديدة (FAN).
- ✓ جبهة العدالة والتنمية (Adala).
- ✓ حزب الكرامة (Karama).
- ✓ الجبهة الوطنية للحريات (FNL).
- ✓ الحركة الشعبية الجزائرية (MPA).
- ✓ حزب الفجر الجديد (PFJ).
- ✓ اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية (Itihad).
- ✓ جبهة التغيير (FC).
- ✓ حركة المواطنين الأحرار (MCL).
- ✓ حزب الشباب (PJ).
- ✓ الحزب الوطني الجزائري (PNA).
- ✓ حزب الشباب الديمقراطي (PJD).
- ✓ حركة الوطنيين الأحرار (MNL).
- ✓ حزب جيل جديد (Jil).
- ✓ الحزب الوطني الحر (PPL).
- ✓ حزب العدل و البيان (PEP).
- ✓ جبهة الحكم الراشد.
- ✓ حزب النور الجزائري (PED).

- ✓ الحزب الجزائري الأخضر للتنمية.
- ✓ حزب الأوفياء للوطن.
- ✓ الجبهة الديمقراطية الحرة.
- ✓ جبهة النضال الوطني (FMN).
- ✓ الجبهة الوطنية للأصالة والحريات.
- ✓ الاتحاد للتجمع الوطني.
- ✓ جبهة الشباب الديمقراطي للمواطنة.
- ✓ حزب الوسيط السياسي.
- ✓ الوحدة الوطنية والتنمية.
- ✓ حزب الحظ الأصيل.
- ✓ تجمع أمل الجزائر (TAJ).
- ✓ حزب الاتحاد الوطني من أجل التنمية.
- ✓ حزب التجديد والتنمية (PRD).
- ✓ الاتحاد من أجل التغيير والرقي.
- ✓ الجبهة الجزائرية لتنمية وحرية وعدالة.
- ✓ الحزب الجزائري للحرية الديمقراطية.

المصدر: **https: //ar.wikipedia.org/wiki**

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم المشروب، **إشكالية التنمية في العالم**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2006.
2. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1945/1930**، ج2، ط2، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977.
3. أبو النور سعيد العريض، **الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي**، سوريا: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2009 .
4. ازغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**،: الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989.
5. أسامة حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، المجلس للثقافة والفنون والآداب الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1987.
6. إسماعيل قيرة (آخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .
7. أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.
8. بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، لبنان: دار النفائس ،ط3، 1990.
9. بلقيس احمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، القاهرة: مكتبة مديولي ، ط1، 2004.
10. بومدين طاشمة، **دراسة في التنمية السياسية في البلدان الجنوب، (قضايا وإشكاليات الجزائر)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
11. تركي رابح عمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931-1956 ورؤسائها الثلاث**، الجزائر، ط1، 2004.

12. تركي رابح عمامرة، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط5، 2001.

13. حسن نافعة، **مبادئ علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2010.

14. حميد حمد سعدون، **التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث**، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

15. رابح لونيس بشير بلاح العربي، **تاريخ الجزائر العام 1830-1989**، ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2007.

16. رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط1، 2002.

17. ريتشارد هبجتون، **نظرية التنمية السياسية**، تر: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2001.

18. سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة النظرية العامة للدولة والدستور طرق ممارستها**،ج1، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

19. سليمان الرياشي واخرون: **الازمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999.

20. عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

21. عامر قليل، **ملحمة الجزائر**، قسنطينة: دار البعث، ط1، ج1، 1991.

22. عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية**، دراسة في علم الاجتماع البيئة والأهداف، ج2، دار المعرفة الجامعية، 2002.

23. عبد الحليم الزيات، **دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ج1، الأبعاد المعرفية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، 2002.

24. عبد الناصر جابي، **الانتخابات (الدولة والمجتمع)**، دار القصبة للنشر، 1999.

25. عصام الدبس، **النظم السياسية**، ط1، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010 .

26. غازي محمود ديب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية**، الاردن: دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

27. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات)**، الجزائر، 1997.

28. مالك بن نبي، **ميلاد المجتمع**، مشكلات الحضارة، تر: عبد الغيور شاهين، ج1، سوريا: دار الفكر، 2012.

29. محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 إلى ثورة نوفمبر 1954**، قسنطينة، دار البعث، 1985.

30. محمد نصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، الإسكندرية، دار وفاء للطباعة والنشر، ط1، 2001.

31. مراد محمود حيدر، **تكوين الجماعات والآراء السياسية (من منظور الفقه الإسلامي) دراسة مقارنة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2012.

32. ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، (دراسة تطبيقية في الجزائر)**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2007.

33. ويندار سقيف الدولكي، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**، ط1، سوريا: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

34. ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)**، الجزائر، دار بلقيس للنشر، 2010.

35. يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

القواميس والمعاجم:

1. وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

ثانيا الأطروحات والمذكرات:

1. بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989-2012**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسيات مقارنة، جامعة مولاي الطاهر، جامعة سعيدة، 2012 -2013.

2. بن عمير جمال الدين، **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر، 2005-2006.

3. بومدين طاشمة، **مسالة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر، 2000-2001.

4. بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب الغربي ودوره في التنمية السياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2012/2011.

5. توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة: الجزائر، 2006/2005.

6. حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي، (دراسة تحليلية ونقدية في شروطها الموضوعية ومعوقات السياسي)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008/2007.

7. حملات مختارية، قدوش فاطمة، **المجتمع والدولة في الجزائر التعددية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاى الطاهر: سعيدة، 2012-2013.

8. الزبير بوعناصر، **الحركة النقابية في الجزائر حتى في ظل التجربة الديمقراطية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010-2011.

9. الطيب بولنصيف، **المجتمع المدني والدولة(دراسة سوسيو سياسية للجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع، 2012-2013.

10. عباس عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثل تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسية العامة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2007-2008.

11.عبد المالك زغدود، تامر عجرود، **النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013_2014.

12.عزيزي جميلة، **اتصال الأحزاب السياسية الجزائرية عبر شبكة الانترنت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011- 2012.

13.عمارة ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة، ولإدارة محلية، بسكرة، 2011-2012 .

14.غارو حسيبة، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة**، دراسة حالة، الجزائر 2007/1997، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

15.فاطمة غالي، محمد شعيب، **التعديل الدستوري**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية والإدارية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2009/2008.

16.قادة الزاوي، النظام الحزبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي و إداري كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مولاي الطاهر ، سعيدة.

17.قندوسي رشيد وآخرون، **تطور الأحزاب السياسية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية، سعيدة: جامعة مولاي طاهر، 2008-2009.

18.لرقم رشيد، **النظم الانتخابية وأثره على الأحزاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، قسنطينة، 2006/2005.

19.لونيس فارس، **سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012-2013.

20.محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008-2008.

21.محمد شبلي، **الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية(دراسة مقارنة بين لجزائر المغرب ما بين 1999-2010)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مولاي طاهر، سعيدة، 2012-2013.

ثالثا/المجلات:

1. المجلة العربية للعلوم السياسية، مراد بن سعيد، **انتخابات الرئاسية الجزائرية تراجع أم تقدم**، العدد 43، 44، 2014.

2. محمد الفتح عبد الوهاب، **منظمات المجتمع المدني النشأة، الآليات، وأدوات العمل لتحقيق الأهداف (الحوار المتمدن)**، العدد 24-27، 2009.

3. محمد قناد وآخرون، مجلة السداسية الدولية، **محكمة تهتم بالدراسات السياسية** الجزائر: دار الكنوز، تلمسان، العدد الأول، 2013 .

4. علي خليفة وآخرون، دراسات الوحدة العربية سلسلة المستقبل العربي، **مسالة الديمقراطية في الوطن العربي**، العدد19، 2002 .

رابعا:المواقع الالكترونية:

1. **الأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي، دليل القادة المنخرطين والناشطين حول الأسلوب الديمقراطي في بناء الأحزاب**، http://iknowpolitics.org/ar/taxonomy/term/all/.
2. احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، http://kambota.forumarabia.net/t8833-topic
3. حميد حسين كاظم الشمري، **دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي**، على الموقع، http://fcdrs.com/mag/issue يوم: 2015/07/02 على الساعة 21:05.
4. ريم بن عيسي، نعيمة سمينة سعيدة العائبي، **دراسة التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة**، من الموقع: يوم 2015/06/15 على الساعة 17 ، http://www.alnoor.se/article.asp?id=173
5. عباس فاضل محمود، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز بناء الديمقراطية في العراق**، http://www.iasj.net/
6. عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية**، ملف بصيغة pdf من الموقع http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/Conference2009/cv/44.pdfp.
7. عمار سعيداني، مرجع سابق، https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ 2015/08/20 على الساعة 10:30.

8. عياد محمد سمير، **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر، واقع وتحديات، http://www.forum.o-keg.com/show.php?main=1&id=284

9. مرسي، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات في الجزائر(المجتمع المدني في الجزائر)**، http://www.uni chlef.dz/uhbc/seminaires-

10. **القانون الأساسي لجبهة التحرير**، من الموقع، http://www.pfln.org.dz في يوم 2015/05/20 على الساعة 21:30.

11. قرزيز محمود، يحياوي مريم، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغير**، http://guelma.moontada.net/t854-topic

12. رداوي عبد المالك، http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/

13. مصطفي بالعور، **حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، http://www.almaktabah.net

14. ناجي عبد النور، مجلة المفكر، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، (دراسة حالة الأحزاب السياسية)، من الموقع، http :univ –biskra.dz. الساعة :15:30.

15. الأستاذ حمدوش، **التنمية السياسية**، من الموقع
http://www.univ-chlef.dz/ar/index بتاريخ 20 /2015/05، على الساعة 14:30

16. رداوي عبد المالك، **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد**، من الموقع
، http :www bing.com، بتاريخ 2015/09/06، الساعة 12:00.

17. مرسي، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات في الجزائر**،(المجتمع المدني في الجزائر): دراسة في آليات تفعيله، من الموقع
http://www.uni chlef.dz/uhbc/seminaires، بتاريخ 2015/09/08 الساعة 17:00 .

18. من الموقع http:/fb.docs.com ، بتاريخ: 2015/05/06 على الساعة 11:30.

19. من الموقع http:/30dz.jutgos.com ، بتاريخ: 2015/05/06 على الساعة 11:3

20. من الموقع : http : aljazara.net/report بتاريخ 22 /2015/08 ، على الساعة 17:20

21. من الموقع http:www.aps/aps/ar/algerie بتاريخ 2015/08/22 ، على الساعة 20،00

22. https: //ar.wikipedia.org/wiki 2015/08/20 ، الساعة 14:00

خامسا: الوثائق باللغة العربية:

1. حزب جبهة التحرير الوطني التجديد والتشبيب، دليل المؤتمر، المؤتمر العاشر أيام 28-29-30 ماي 2015 .

2. حزب جبهة التحرير الوطني، المؤتمر العاشر التجديد والتشبيب، تقرير الأمين العام والمكتب السياسي، 2015.

سادسا: الوثائق بالغة الفرنسية

1. Parti du front de liberation Nationale," **Installation des charges de la mission de supervision des operations de recueil et d'examen des candidatures du FLN aux echeances électorales**", discours de monsieur Ali Benflis secrétaire général du parti du front de libération nationale, fevrier 2002 , P 28.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها مفهوم الأحزاب السياسية في الجزائر ، والأدوار الحيوية والمؤثرة التي يقوم بها في سبيل توجيه حركة العمل السياسي وعملية صنع القرار، والتأثير في الحياة السياسية، وحتى يفهم دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار دورها في بناء الحياة السياسية العامة للمجتمع.

و تعتبر التنمية السياسية بأنها الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب، والزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية (الاقتراع العام)، أو من خلال زيادة مساحات التعبئة السياسية ، إضافة إلى التعين في المناصب العامة على أساس الجدارة .

لكل بلد في العالم بيئته وظروفه الخاصة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها، لذا يجب التعرف عليها بشكل عميق للتعامل مع تلك الظروف من خلال الأحزاب السياسية والتقدم نحو التنمية والتحديث. ولان تدهور وضعف الأحزاب في أي بلد وانعدام فعاليتها يسهم في تكريس التخلف والمعاناة للشعوب. وتشير الدراسات إلى أن الأحزاب السياسية أخفقت في تحقيق التنمية في العالم الثالث وفشلت في بناء تنظيمات حزبية قادرة على قيادة عملية التنمية بكفاية والمشاركة الفاعلة لمصلحة الوطن والمواطن.

وإذا كان جوهر التنمية السياسية هو تحقيق الديمقراطية، فإن على النظام الجزائري السعي إلى تحقيق شروط الانتقال الديمقراطي اختيارا قبل أن يقوم به اضطرارا،وعلى الأحزاب السياسية في الجزائر المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية السياسية بكل أبعادها ، فمشكلة التنمية السياسية لا يجب فصلها عن باقي المشكلات التي يعاني منها. فالمشكل بنيوي يجب معالجته من الأساس و ليس فقط مجرد إيجاد حلول ترقيعية.

إن فشل التنمية السياسية في الجزائر يرجع بالأساس إلى غياب الأرضية الأساسية التي يمكن أن تبنى عليها هذه الجهود، فهي تتطلب تضافر جهود كل من الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، وأفراد المجتمع من اجل تحقيق التنمية السياسية. بقصد التغلب على معوقاتها، و كذا وجود توافق و تراضي بين الفاعلين السياسيين حول أهمية هذه العملية.

ولا ننسى أن لحزب جبهة التحرير الوطني الدور الرئيسي في عرقلة تحقيق التنمية السياسية، لاستحواذه على السلطة في الجزائر. وعدم فسح المجال أمام الفاعلين مثل المنظمات المجتمع المدني وعدم إعطائهم الحرية الكاملة للممارسة الديمقراطية.

Due to the large importance the concept acquired by political parties in Algeria, and the vital roles, and influential carried out, in order to guide the political action movement, and the process of decision-making, and influence in political life, and even understand the role of political parties in the political development must take into account the role in the erection of public and political life of the community.

And political development is considered as the increase in the level of structural differentiation and functional specialization in the political system, and who can respond to various social and economic needs of the community. In terms of the conduct of public affairs and control of conflicts and to meet the demands, and the increase in the trend towards equality through political participation and the transition from a culture of submission to the culture of participation, whether through democratic ways (universal suffrage), or by increasing of political mobilization, in addition to the appointment in public positions on the basis of merit.

Each country in the world has its own environment and his specific social, economic and political conditions. So you must identify them deeply to deal with those circumstances through political parties, and progress towards development and modernization. The deterioration and weak parties in any country and the lack of effectiveness is contributing to devote underdevelopment and suffering peoples.

Studies show that the political parties have failed to achieve development in the third world and failed to build party organizations able to lead the development process enough and active participation in the interests of the homeland and the citizen.

If the essence of political development is to achieve democracy, the Algerian regime to pursue Terms of democratic transition choice before doing it compelled, and on the political parties in Algeria to contribute effectively to the achievement of political development in all its goals, problem of political development should not be separated from the rest of the problems which suffered structural organization, it must be addressed from the ground up and not just find an easy solutions.

The political failure of development in Algeria is mainly due to the absence of the basic ground; which can be built upon these efforts, it requires the concerted efforts of all political parties, civil society and members of the community in order to achieve political development; with a view to overcome the constraints, and as well as the existence of consensus, and compromise between political actors about the importance of this process.

And do not forget that the National Liberation Front was the main factor in blocking the achievement of the political development. his acquisition of power in Algeria and not to make way for actors such as civil society organizations, and not to give them full freedom to practice democracy.

المقدمة.....	أ- د
الفصل الأول التأصيل النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والتنمية السياسية	
تمهيد.....	17
المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية.....	18
المطلب الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية	18
المطلب الثاني: أنواع وخصائص الأحزاب السياسية.....	22
المطلب الثالث: أهداف الأحزاب السياسية.....	25
المطلب الرابع: وظائف وشروط تأسيس الأحزاب السياسية.....	27
المبحث الثاني: التفسير النظري لمفهوم التنمية السياسية.....	29
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية مراحلها ومداخلها.....	29
المطلب الثاني: مقومات التنمية السياسية وأهدافه.....	40
المطلب الثالث: مكونات التنمية السياسية ومعوقاته.....	44
المطلب الرابع: الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية.....	47
خلاصة.....	49
الفصل الثاني تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر ومكانة حزب جبهة التحرير الوطني	
تمهيد.....	51
المبحث الأول: التطور السياسي و التاريخي لظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر.....	52
المطلب الأول: الظاهرة الاستعمارية في الجزائر والنشاط السياسي الحزبي.....	52
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية بعد الاستقلال وقبل التعددية.....	60
المطلب الثالث: التعددية السياسية والحزبية في الجزائر.....	61
المطلب الرابع: التصنيفات الحزبية السياسية.....	67
المبحث الثاني: التيار الثوري الوطني "جبهة التحرير الوطني".....	70
المطلب الأول: نشأة حزب جبهة التحرير الوطني.....	70

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للحزب وطرق تمويله.....	71
المطلب الثالث: جبهة التحرير الوطني بين المعارضة الخارجية والمشاكل الداخلية.....	77
المطلب الرابع: التمثيل السياسي للحزب الثوري"حزب جبهة التحرير الوطني".....	78
خلاصة.....	80
الفصل الثالث دور حزب جبهة التحرير الوطني في الإصلاحات السياسية ومكانة المجتمع المدني	
تمهيد.....	82
المبحث الأول: حزب جبهة التحرير الوطني واهم الإصلاحات السياسية.....	83
المطلب الأول: تداول القيادة في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري.....	83
المطلب الثاني: الخلافات السياسية والتنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني.....	84
المطلب الثالث: الإصلاحات التنظيمية والسياسية على مستوي الحزب.....	87
المطلب الرابع: دور الإعلام في تفعيل حزب جبهة التحرير الوطني.....	96
المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.....	99
المطلب الأول: المجتمع المدني والتنشئة السياسية.....	99
المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية.....	101
المطلب الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر.....	104
المطلب الرابع: معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.....	106
خلاصة	109
الخاتمة.....	112
الملاحق	115
قائمة المصادر والمراجع	119
الفهرس	